د. خـــليل الشـــقاقي

الضفة الغربية وقطاع غزة

العلاقات السياسية والإدارية المستقبلية

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس الشريف

د. خـــليل الشـــقاقي

الضفة الغربية وقطاع غزة

العلاقات السياسية والإدارية المستقبلية

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس الشريف

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية PASSIA، مؤسسة أهلية مستقلة، لا تسعى للربح او التجارة او المنفعة المالية، وغير مرتبطة بأية جهة حكومية او حزبية او تنظيمية او طائفية، وتهدف الى اعداد وتشجيع بحوث ودراسات تبرز التعددية الفكرية والمنهجية الفلسطينية في اطار من الحرية الاكاديمية.

ان ما ورد في هذه الدراسة من آراء وأفكار، يعبر عن وجهة نظر الباحث الشخصية، ولا يعكس او يمثل بالضرورة موقف او رأي الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، او العاملين فيها. وقد قدم الباحث الدكتور خليل الشقاقي، الاستاذ المشارك في العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، والمدير لمركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس، هذه الدراسة ضمن برنامج الديمقراطية في الجمعية للعام ١٩٩٤

جميع الحقوق محفوظة للجمعية
الطبعة الأولى - ايلول ١٩٩٤

PASSIA Publication & Copyright
First Edition - September 1994

مطبوعات **PASSIA**
فاكس: ٢٨٢٨١٩-٢-٩٧٢ هاتف: ٨٩٤٤٢٦-٢-٩٧٢
ص.ب. ١٩٥٤٥ - القدس

المحتويـــات

الفصل الأول: ٦

المقدمة ٦

الفصل الثاني: ١٢

البنية والاطار السياسي للعلاقة الغزية-الضفاوية

(١) الماضي : ١٣

(أ) بعد هزيمة ١٩٤٨ ..... ١٣

(ب) بعد هزيمة ١٩٦٧ ..... ٢٤

(٢) الحاضر والمستقبل : ٣٥

(أ) سيناريو الحكم الذاتي..... ٣٦

(ب) سيناريو الدولة المستقلة..... ٣٩

(ج) سيناريو الكيان المقلص..... ٤٠

الفصل الثالث : ٤٧

الاعتبارات الاساسية في بحث البدائل

(١) الواقع الموضوعي : الفروقات الاساسية ٤٨

(٢) الواقع النسبي : فروقات في الأهمية النسبية للاطراف المعنية ٦٠

(٣) الواقع اللاموضوعي : ادراكات ومشاعر متبادلة بين سكان
المنطقتين ٧٨

الفصل الرابع : ٩١

البدائل

البديل الأول : الوحدة الاندماجية ٩٧

البديل الثاني : اللامركزية الادارية ١٠١

البديل الثالث : الفيدرالية ١٠٦

الخيار المفضل ١١٠

الفصل الخامس : ١١٩

الخلاصة

الهوامش ١٢٣

الملاحق : ١٢٦

ملحق رقم (١) خارطة الضفة الغربية وقطاع غزة ١٢٧

ملحق رقم (٢) مقارنة المواقف: اختلاف الرأي بين سكان الضفة وقطاع غزة ١٢٨

ملحق رقم (٣) مقارنة المواقف: اتفاق الرأي بين سكان الضفة وقطاع غزة ١٣٩

ملحق رقم (٤) مقارنة بين مواقف سكان الضفة والقطاع تجاه اجراء الانتخابات
والمشاركة والتصويت للحركات السياسية ١٤٧

ملحق رقم (٥) مقارنة المواقف: اختلاف الرأي بين سكان مخيمات الضفة
ومخيمات قطاع غزة ١٤٨

ملحق رقم (٦) فلسطينيو قطاع غزة والضفة الغربية: كيف ينظر الواحد للآخر
(قائمة موضوعات المقابلات) ١٥٩

الفصل الاول

مقدمة

لاول مرة في التاريخ المعاصر سيجد فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة أنفسهم قريبا تحت حكم عربي واحد. ولاول مرة سيجدون أنفسهم تحت حكم فلسطيني، حتى وان كان جزئيا، اذ خلال القرون القليلة الماضية كانت فلسطين جزءا من الامبراطورية الاسلامية العثمانية قبل وقوعها في عام ١٩١٨ تحت الاحتلال، ثم الانتداب البريطاني. وفي عام ١٩٤٨ اقيمت الدولة اليهودية على ما يزيد عن ٧٧٪ من فلسطين بينما وضع قطاع غزة تحت ادارة مصرية وضمت الضفة الغربية في عام ١٩٥٠ للاردن. وبذلك ابتدأت مرحلة من الفصل الجغرافي والسياسي بين المنطقتين استمرت حتى عام ١٩٦٧ عندما سقطت المنطقتان تحت

الاحتلال الاسرائيلي بعد الهزيمة العسكرية العربية في حزيران من ذلك العام.

أفرزت مرحلة الفصل الجغرافي-السياسي تجربتين سياسيتين واجتماعيتين مختلفتين عكستا الظروف الموضوعية والذاتية القائمة آنذاك في كل منطقة. تميزت التجربتان باختلافات هامة. ففي قطاع غزة اقيم جدار عازل من القيود على العمل السياسي والحزبي وعلى الحركة والتنقل والسفر. كما ظهر مزيج غير مستقر من الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلقه التحول الديمغرافي الدراماتيكي الناتج عن الهجرة الكثيفة للاجئين الذين وجدوا انفسهم فجأة مقتلعين من جذورهم، في بيئتهم وحياتهم التقليدية الفلاحية التي استقرت على مدى عشرات ومئات السنين، ليزرعوا في بيئة جديدة، ليعيشوا تجربة التشرد الذي ظنوه مؤقتا، بينما وجد سكان القطاع الاصليين ان هذا التغير المفاجيء قد قلب حياتهم رأسا على عقب وحول قطاعهم الهادىء الى بحر هائج يموج باللاجئين الفقراء الذين فقدوا كل شيء: الارض والمال والمكانة وذلك النسيج الاجتماعي، من العادات والتقاليد، الذي كان لهم في قراهم وتجمعاتهم التي هاجروا منها. وفي الضفة الغربية كانت تأثيرات نكبة ١٩٤٨ والهجرة المصاحبة لها اقل حدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما نمت حياة سياسية وحزبية شبة طبيعية بين وقت وآخر.

ان وجود فروقات بين تجربتي المنطقتين يجب ألا ينسينا الروابط والسمات المشتركة للشعب الواحد الذي يجمعه تاريخ وتجربة

واحدة من الاحتلال الاجنبي (الانتداب البريطاني)، والهزيمة العسكرية (حرب ١٩٤٨) وما تبعها من تشرد وفقدان للهوية، والتطلع نحو تقرير المصير واعادة بناء الكيان الوطني. وقد أدت حرب ١٩٦٧ الى اعادة وصل ما انقطع من اتصال بين المنطقتين لحوالي عشرين عاما، فتم بذلك اعادة توحيد الشعب الواحد، حتى وان تم ذلك تحت ظروف الاحتلال الاسرائيلي الصعبة.

كان لاعادة الاتصال بين المنطقتين أثر عظيم على توحيد الشعب الواحد من جديد بغض النظر عن الثمن. الا انه سرعان ما برزت مجموعة من الادراكات السلبية المتبادلة بين سكان المنطقتين الفلسطينيتين عكست تجارب الماضي القريب وظروف الحاضر الصعبة آنذاك والمتمثلة في الاوضاع السياسية والاقتصادية التي أفرزها الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع. بالاضافة لهذه الادراكات السلبية، هناك أيضا مجموعة من الاختلافات الجوهرية في الظروف الموضوعية والذاتية لكلا المنطقتين والتي تفرز مشاكل واحتياجات وتحديات مختلفة، وتتطلب بالتالي حلول ومعالجة مختلفة. وقد كان لسياسات الاحتلال المختلفة على مدى السنوات الماضية، وبشكل خاص خلال الانتفاضة، أثر مهم في تفاقم الادراكات السلبية وتعميق الاختلافات الموضوعية. فقد فصلت سلطات الاحتلال بين المنطقتين اللتين خضعتا لحكم قيادتين عسكريتين مختلفتين، ومنذ مطلع الثمانينات لادارتين مدنيتين مختلفتين. كما أبقت هذه السلطات على الفصل القانوني بين المنطقتين والذي يعود لفترة الحكم المصري (في قطاع غزة) والاردني (في الضفة الغربية).

خلقت المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية التي ابتدأت في مدريد في اكتوبر ١٩٩٠ فرصة لوضع المنطقتين تحت حكم فلسطيني انتقالي يستمر لفترة أقصاها خمس سنوات. وقد تعززت هذه الامكانية بتوقيع اعلان المبادىء الفلسطيني-الاسرائيلي في سبتمبر ١٩٩٣ والذي شمل أيضا مبادىء لاتفاقية "انسحاب" اسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة اريحا، وبتوقيع اتفاقية القاهرة في مايو ١٩٩٤ التي سمحت بتطبيق الجزء المتعلق بغزة وأريحا. ان التحدي الذي يواجه صانع القرار الفلسطيني اليوم هو في كيفية التعامل مع الفصل الجغرافي بين المنطقتين وما ترتب على ذلك من اختلافات في الظروف الموضوعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي الادراكات المتبادلة. بعبارة اخرى، كيف يمكن للفلسطينيين حكم المنطقتين بشكل يساهم في ردم هوة الاختلافات وفي معالجة أسباب ومظاهر الادراكات السلبية المتبادلة. ما هي البدائل والخيارات الممكنة أمام الفلسطينيين لتحقيق ذلك؟ هذا هو موضوع هذه الدراسة.

ان عملية اختيار السياسات والبدائل التي ستحكم العلاقات السياسية والادارية بين الضفة الغربية وقطاع غزة ستتم في هذه الدراسة بناءا على اعتبارات واولويات عدة، منها الرؤية الفلسطينية بعيدة المدى، الأهداف الفلسطينية الراهنة، الظروف الموضوعية والذاتية بما في ذلك الفروقات المادية الاساسية بين المنطقتين والفروقات في الأهمية النسبية لكل من المنطقتين لدى الأطراف الرئيسية المعنية (فلسطين، اسرائيل والاردن)، تجارب الماضي، والسيناريوهات السياسية المختلفة. وغني عن

القول انه لو تغيرت هذه الاعتبارات، او لو اختلفت الآراء حولها، او لو أعيد النظر في ترتيب الاولويات، لامكن بالتالي الوصول لاستنتاجات مختلفة وبالتالي لوضع سياسات وتوصيات مختلفة. كذلك يجدر الاشارة الى ان الخيارات والبدائل المطروحة ليست مقتصرة بالضرورة على الوضع الانتقالي، بالرغم من انها فحصت ضمن هذا الاطار. وبالرغم من ان الوصف الوارد هنا للوضع الانتقالي مبني على اساس اتفاقات قائمة او يتم التفاوض حولها، فان التصورات الواردة للوضع النهائي مبنية على سيناريوهات مختلفة مفترضة تخضع للتقدير وهي بالتالي عرضة للخطأ والصواب.

استلزم اعداد الدراسة اجراء العديد من المقابلات مع شخصيات فلسطينية في الضفة والقطاع والخارج. كما قام حوالي عشرين من مساعدي البحث باجراء حوالي أربعمائة مقابلة موسعة مع شخصيات فلسطينية ومع مواطنين عاديين من مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تم في هذه المقابلات طرح عشر مجموعات من الاسئلة المختلفة (انظر ملحق رقم ٦) بغرض تسجيل وفهم انطباعات وادراكات هؤلاء الاشخاص حول بعض القضايا المطروحة في هذه الورقة. كذلك اجريت مقابلات مع فلسطينيين هاجروا في بداية السبعينات من قطاع غزة وسكنوا مناطق مختلفة من الضفة الغربية. وقد هدفت هذه المقابلات الأخيرة الى دراسة تجربة الغزّيين في الضفة الغربية بهدف الخروج باستنتاجات عامة حول امكانيات التكامل والاندماج بين سكان المنطقتين، وبهدف تحديد مصادر ومظاهر الادراكات السلبية المتبادلة.

تمت مناقشة استنتاجات هذه الدراسة مع زملاء وباحثين أبدوا آراء وعرضوا انتقادات وافكار مفيدة. ويود الكاتب تقديم الشكر والتعبير عن تقديره لكل هؤلاء الزملاء لاسهامهم في اغناء هذه الدراسة. مع ذلك، يجب الاشارة الى أن الاستنتاجات الواردة هنا هي من مسؤولية الكاتب لوحده. كذلك يود الكاتب تقديم الشكر الجزيل لكل مساعدي البحث الذين عملوا تحت ضغوط الوقت والميزانية وتناولوا قضية حساسة كهذه بشكل موضوعي وعلمي.

الفصـــل الثانـــي

البنية والاطار السياسي للعلاقة الغزية-الضفاوية

يهدف هذا الفصل الى وصف البيئة والاطـار السياسـي الـذي سيتم فيـه تحديد العلاقة السياسية والادارية التي ستربط الضفة الغربية بقطاع غزة. وسيتم التعرف على هذه البيئة بشكل اجمالي بدون الخـوض في تفاصيل واسعة. كما سيتم الاخذ بعين الاعتبـار المـاضي والحـاضر والمستقبل.

عند النظر للماضي سنتابع تطـور الاوضاع السياسية للضفة وغزة منذ عام ١٩٤٨ ضمـن مرحلتين: السيطرة المصرية والاردنية على قطاع

غزة والضفة الغربية في الفترة ما بين عام ١٩٤٨ و عام ١٩٦٧، والاحتلال العسكري الاسرائيلي واعادة وصل المنطقتين، بما في ذلك التطورات السياسية والاقتصادية المشتركة للمنطقتين خلال فترة الاحتلال، ومرحلة الانتفاضة الفلسطينية وتأثيرها على علاقات المنطقتين.

أما عند النظر للحاضر فسنأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المختلفة لاتفاق غزة واريحا والتطورات الراهنة للعلاقة الغزية-الضفاوية. وعند النظر للمستقبل فسنأخذ بعين الاعتبار وجود مرحلة انتقالية محكومة باتفاق غزة واريحا واعلان المبادىء الفلسطيني-الاسرائيلي، ومرحلة ما بعد الانتقالية التي سنستعرض فيها سيناريوهات مختلفة كقيام دولة فلسطينية مستقلة، او قيام كيان فلسطيني مقلص.

(١) الماضي :

(أ) بعد هزيمة ١٩٤٨ :

وجد الفلسطينيون أنفسهم بعد النكبة في حالة من الضياع وفقدان الهوية، ومنذ ذلك الوقت وحتى هذه اللحظة يمكن تلخيص التاريخ الفلسطيني بانه بحث عن هذه الهوية وسعي لتجسيدها على أرض وطنهم من خلال مؤسساتهم المستقلة.

اختفى اسم فلسطين من الخارطة السياسية للمنطقة في أول سنتين بعد هزيمة ١٩٤٨ وظهر مصطلحان جديدان في القاموس

الفلسطيني: "قطاع غزة"، في اشارة لما عرف آنذاك بـ "الاراضي الفلسطينية الخاضعة لاشراف القوات المسلحة المصرية"، و"الضفة الغربية" في اشارة للاراضي الفلسطينية التي خضعت للادارة العسكرية الاردنية.

قطاع غزة شريط ساحلي رملي في أقصى الجنوب الغربي الفلسطيني، طوله ٤٥ كم وعرضه يتراوح بين ٥ ,٥ كم و ٥, ١٢ كم وتبلغ مساحته حوالي ٣٦٣ كيلومتر مربع، أو ما يعادل ٣, ٢ ٪ من مساحة فلسطين. أما "الضفة الغربية" فتمتد بمحاذاة نهر الاردن وتشمل مناطق جبلية في شمال ووسط فلسطين بالاضافة لمنطقة الأغوار، وتبلغ مساحتها حوالي ٥٨٧٨ كيلومتر مربع، أو ما يعادل ٣, ٢٠٪ من مساحة فلسطين(١).

يحاط قطاع غزة من الشمال والشرق باسرائيل ومن الجنوب بمصر ومن الغرب بالبحر المتوسط الذي خضعت مياهه الاقليمية المقابلة للقطاع لمصر من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧، أما الضفة الغربية فتحيط بها اسرائيل من جميع الجهات ما عدا الشرق حيث نهر الاردن الفاصل بينها وبين الاردن.

بقي "قطاع غزة" حسب اتفاقية الهدنة الموقعة في فبراير ١٩٤٩ بيد القوات العسكرية المصرية. لم تحاول مصر ضم القطاع لمصر وابقته معلقا من الناحية السياسية، فلا هو جزء من مصر ولا هو كيان سياسي مستقل. وكانت الهيئة العربية العليا، بقيادة الحاج أمين الحسيني وحلفائه، وهي الجسم السياسي الفلسطيني الذي مثل الفلسطينين قبل

النكبة، قد شكلت بالتعاون مع الجامعة العربية في سبتمبر ١٩٤٨ "حكومة عموم فلسطين". ثم دعت الهيئة العربية العليا لعقد مؤتمر وطني فلسطيني في قطاع غزة في سبتمبر-اكتوبر ١٩٤٨ ودعي للمؤتمر شخصيات فلسطينية تمثل قطاعات ومناطق مختلفة. وقد عقد هذا المؤتمر، الذي لم يحضره ممثلون عن فلسطينيي الضفة الغربية، وأعلن من غزة استقلال فلسطين، ووضع للدولة الجديدة علما، هو علم الثورة العربية، وأعطى الثقة لحكومة عموم فلسطين(٢).

الا أن السلطات المصرية سرعان ما تحركت لاجهاض هذه المحاولة الكيانية الفلسطينية حين اعتبرت القطاع، بعد اتفاقية الهدنة، منطقة عسكرية محكومة بقانون الطوارىء. وأصبح الحاكم المصري العام المعين هو السلطة العليا حيث اعطي جميع السلطات والصلاحيات والاختصاصات التي كانت مخولة للمندوب السامي البريطاني، وبقي القانون الانتدابي هو المعمول به.

ضغطت السلطات المصرية على حكومة عموم فلسطين وأجبرتها على الانسحاب من غزة واقامة مؤسساتها في القاهرة بالقرب من الجامعة العربية، وغادر القطاع معها الحاج أمين الحسني وحلفاؤه. بوجود الارض فلسطينية الوحيدة التابعة لحكومة عموم فلسطين تحت سيطرة عسكرية مصرية، لم يكن لدى هذه الحكومة أية فرصة للبقاء الفعال. كما عملت السلطات المصرية على الحاق المؤسسات الفلسطينية المستقلة الاخرى

بالدولة المصرية، بما في ذلك القوات العسكرية الفلسطينية، وذلك لتصفية اي وجود فلسطيني مستقل في قطاع غزة.

وفي عام ١٩٥٠ استبدلت السلطات المصرية العملة الفلسطينية بالعملة المصرية – وتم تغيير اسم المنطقة من "الاراضي الفلسطينية الخاضعة لاشراف القوات المسلحة المصرية" لـ "قطاع غزة". كما تم استبدال بطاقات الهوية الفلسطينية ببطاقات مصرية ورغم أن حكومة عموم فلسطين كانت قد أصدرت بطاقات هوية لسكان القطاع، الا أن هذه البطاقات لم تكن تساوي شيئا بالنسبة للعالم الخارجي الذي أخذ يتجاهل تدريجيا وجود هذه الحكومة.

كانت منطقة "قطاع غزة" قبل عام ١٩٤٨ تعد من مناطق فلسطين الفقيرة، وكان نظام الملكية الزراعي فيها يقوم على علاقات اقطاعية، بينما ساد نظام عشائري الحياة الاجتماعية. لم يكن للقطاع دور كبير في المجابهة الفلسطينية–الصهيونية نتيجة لقلة الاستيطان اليهودي حوله، ولهذا لم يتأثر وعي المجتمع الغزي بالصراع أو بالسياسة بشكل عام. وقد بلغ تعداد سكانه في عام ١٩٤٧ ما يقارب من ثمانين ألف مواطن اعتمدوا بشكل أساسي على الزراعة وبخاصة زراعة الحمضيات. وقد شكل الفلاحون والبدو معظم السكان.

لجيء الى القطاع في عام ١٩٤٨ ما يقارب من ١٩٠ الف لاجيء، أي ما يزيد عن ضعفي عدد السكان الأصليين. وقد كانت الغالبية

العظمى من هـؤلاء من الفلاحين أو تنحدر من أُصول فلاحية وبدوية. كذلك أدت حرب ١٩٤٨ الى فقدان ما يقارب من ثمانين في المائة من أراضي السكان الأصليين نتيجة لاستيلاء الدولة اليهودية عليها. وقد أدى هذا التغير المفاجيء الى ازدحام شديد وبطالة عالية بينما كانت المساحة صغيرة ولم تحتوي على موارد طبيعية أو مصادر ذات قيمة.

لم تضع السلطات المصرية خطط تنموية للقطاع وعملت السياسة الاقتصادية السائدة على تشجيع قطاع الحمضيات لاغراض التصدير بينما أخذت الصناعة في التراجع نتيجة لعدم توفر رأس المال، وفي مرحلة لاحقة تم تشجيع الفلسطينيين على العمل في الخارج، وبخاصة في دول الخليج، وعلى ارسال المساعدات للقطاع. وقد شكلت هذه المساعدات الجزء الاساسي من موارد القطاع. وقد أدى وجود ميناء غزة وسماح الحكومة المصرية بالاستيراد المباشر الى تحويل القطاع الى سوق سوداء كبيرة والى رواج التهريب.

بالرغم من أن الهجرة الكبيرة للقطاع، وفقدان الملاكين الاقطاعيين الكثير من أراضيهم، وانتشار التعليم بشكل واسع بين السكان لاغراض الحصول على الشهادة وعلى فرص العمل، قد أضعفت من الهيمنة الاقطاعية والعشائرية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الا أن حالة التخلف الاجتماعي وأنماط العلاقات العشائرية التقليدية بقيت هي السائدة. وقد كان للسطات المصرية دور في تعزيز وتكريس هذه الأوضاع بعزلها لقطاع غزة عن بقية العالم وبتبنيها واعتمادها على القيادات

التقليدية. وكانت السلطات المصرية قد وضعت قيودا شديدة على السفر من والى القطاع الا باذونات خاصة وبعد دفع رسوم مالية عالية، ورفضت معظم الدول الاعتراف بجوازات سفر حكومة عموم فلسطين. ومنعت السلطات اللاجئين من العمل في مصر ووضعت حواجز جمركية بين القطاع ومصر. وقد طرأ تحسن على الوضع في عام ١٩٦٠ عندما أخذت مصر في اصدار وثائق سفر للاجئين الفلسطينيين مما سمح للمتعلمين من سكان القطاع بالسفر لدول الخليج للعمل.

جرت محاولات عديدة في النصف الأول من الخمسينات لايجاد حلول لوضع اللاجئين وللحالة السياسية-القانونية المعلقة للقطاع. كانت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين قد ابتدأت العمل في القطاع في عام ١٩٥٠ ضمن مسؤولياتها عن اللاجئين الفلسطينيين في سوريا والاردن ولبنان ومصر. وطرحت في هذا الوقت فكرة توطين اللاجئين الفلسطينيين بالتعاون بين وكالة الغوث والدول المضيفة. واجه اللاجئون في القطاع محاولات التوطين وقاوموها. وقد شهد القطاع مظاهرات للاجئين في فبراير ١٩٥٥ ضد التوطين كان لها اثر مهم في الحفاظ على الهوية الفلسطينية وتنميتها. كذلك جرت محاولات قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر لوضع القطاع تحت سيطرة القوات البريطانية المتواجدة في مصر آنذاك. وبعد الثورة ظهرت دعوات لدمج القطاع بمصر. كما جرت محاولات اردنية لضم القطاع للمملكة الاردنية الهاشمية. وفي كل الحالات كان لشخصيات فلسطينية محدودة دور بارز في هذه المحاولات. لكن الهيئة العربية العليا ورئيسها أمين الحسيني وحلفاؤه

وقفوا ضدها جميعا، بما في ذلك أفكار التوطين، وكان الدافع الاساسي للرفض الرغبة في الحفاظ على هوية وشخصية فلسطينية مستقلة(٣).

نشطت حياة حزبية سياسية محدودة في قطاع غزة في بداية الخمسينات قادها الاخوان المسلمون والشيوعيون. وقد سارعت السلطات المصرية في النصف الثاني من الخمسينات لقمع العمل السياسي المستقل وشجعت العمل السياسي "الرسمي". وقد شهدت هذه الفترة بداية المد القومي العربي الذي ترك أثره على القطاع. برغم ذلك بقي القطاع منشغلا بمشاكله الخاصة وقد أخذ هذا الانشغال شكلين أساسيين: العمل الفدائي والعمل السياسي تجاه بلورة الهوية الفلسطينية المستقلة، وفي كلتا الحالتين: كانت النتيجة اعادة بروز مفهوم "الكيانية" الفلسطينية المستقلة. ظهر العمل الفدائي الفلسطيني في قطاع غزة في عام ١٩٥٥ بمبادرة وتخطيط مصري، لخدمة اغراض السياسة الخارجية المصرية، لكن حرب عام ١٩٥٦ ووقوع القطاع لفترة قصيرة تحت الاحتلال الاسرائيلي، أعطى دفعة قوية لبروز حركة فتح في السنوات القليلة اللاحقة. ولعل ما لا يقل أهمية عن هذا التطور ان الحرب قد كانت عاملا مهما في التأثير على وعي وادراك فلسطيني القطاع بالحاجة الملحة للعمل الواعي والمنظم للحفاظ على الهوية. وحيث أن القطاع كان هو المنطقة الوحيدة من فلسطين، التي بقيت تحمل اسم فلسطين ولم يتم ضمها لمصر او الاردن، فقد كان المرشح الطبيعي لهذا الدور، اي لاحتضان وابراز الهوية الفلسطينية المستقلة وبناء المؤسسات الفلسطينية لخدمتها(٤).

كانت الاتحادات الطلابية والعمالية والنسوية الفلسطينية هي الأطر التي مكنت الفلسطينيين في الخمسينات من التعبير عن هويتهم الوطنية. ولعل أبرز مثال على ذلك قيام الاتحاد العام لطلبة فلسطين في مصر بالتفاوض في نهاية الخمسينات وبداية الستينات مع مجموعات الطلاب الاردنيين بغرض الاتفاق على اعتبار الطلاب القادمين من الضفة الغربية تابعين له(٥). لكن تأسيس "المجلس التشريعي" في قطاع غزة في عام ١٩٦٢ كان بالتأكيد أول تطور نوعي في الحياة السياسية الفلسطينية باتجاه الكيانية بعد حرب ١٩٤٨. شكل المجلس مكانا وفرصة لطرح قضية الكيانية والعلاقة الفلسطينية-العربية، وكان له أثر في اعطاء قطاع غزة دورا مركزيا في هذا التوجه، وفي بروز منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤.

تأسست منظمة التحرير الفلسطينية بقرار من مؤتمر القمة العربي لغاية "تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره". بالرغم من أن قيادة المنظمة لم تكن قادرة ولم ترغب في ممارسة سيادة على قطاع غزة، فانها سارعت لانشاء معسكرات للتدريب العسكري وفرضت التجنيد الاجباري على سكان القطاع وبدأت الحديث عن "الكفاح المسلح" كطريق للتحرير، وكان في كل ذلك بداية لتبلور وجود عسكري فلسطيني شبه مستقل.

أما الضفة الغربية فشهدت تطورات مختلفة. نتيجة لحرب ١٩٤٨ واتفاقات الهدنة بقيت الضفة الغربية تحت سيطرة القوات الاردنية، وقد

لجيء الى المنطقة حوالي ٢٨٠ الف لاجيء أي ما يزيد عن نصف السكان الاصليين الذين بلغوا آنذاك حوالي ٤٥٠ ألف مواطن. سكن أقل من نصف اللاجئين في مخيمات اعدت خصيصا لهم. استغل الملك عبد الله سيطرته العسكرية على الضفة الغربية من أجل بسط السيادة الاردنية عليها. وقد كان واضحا قبل الحرب أن لعبد الله طموحا في توسيع وتقوية مملكته. بل أن البعض يعتقد بأن السياسة الاستعمارية البريطانية أرادت من قيام امارة في شرق الاردن التحضير لنقل فلسطينيين يرحلون اليها بعد قيام الدولة اليهودية، وان في ذلك بالتالي قضاء على الهوية الفلسطينية بعد اختفاء اسم فلسطين من الجغرافيا السياسية، كما انه يضمن منع قيام حركة وطنية فلسطينية تهدف لاستعادة فلسطين وابقاء الصراع حيا. وبالتالي فقد كان من الطبيعي أن يسعى الاردن لضم الضفة الغربية له لان استمرار وجود هوية فلسطينية مستقلة أو قيام كيان فلسطيني قد يشكل تهديدا للاردن. ولتحقيق هذه الغاية عمد الاردن لتشجيع الموالين له بين الفلسطينيين للمطالبة بوحدة فلسطينية اردنية. فقد عقد مؤتمر فلسطيني في عمان في ١٩٤٨/١٠/١ أعلن عن رغبة المشاركين فيه بقيام وحدة فلسطينية اردنية تحت حكم الملك عبد الله. وقد جاء انعقاد هذا المؤتمر بمبادرة اردنية ردا على عقد مؤتمر غزة في نفس اليوم. واتهم منظمو مؤتمر عمان المشاركين في مؤتمر غزة بانهم المسؤولون عن هزيمة ١٩٤٨ واعتبروا قرارات مؤتمر غزة بقيام حكومة فلسطينية واستقلال فلسطين باطلا. تبع مؤتمر عمان انعقاد مؤتمرات فلسطينية ثلاثة اخرى كان أهمها مؤتمر أريحا في ديسمبر ١٩٤٨. عقدت هذه المؤتمرات بمبادرة من الموالين للاردن وطالبت بالوحدة. ومن

الجدير بالذكر أن الكونت برنادوت، الوسيط الدولي المرسل لفلسطين من قبل الامم المتحدة، قد اقترح ضم القسم المتبقي من فلسطين للضفة الشرقية للاردن، وذلك لعدم وجود رغبة عربية في قيام دولة فلسطينية في تلك المناطق(٦).

عارض الاردن اية محاولة لتأكيد الهوية الفلسطينية ورأى فيها تهديدا لنظامه، فقد رفض الاردن الاعتراف بحكومة عموم فلسطين، وقام بحل المؤسسات الفلسطينية التي كانت قائمة تحت الانتداب، واوقف عمل الهيئة العربية العليا، ووضع الضفة الغربية تحت حكم ادارة عسكرية ثم ادارة مدنية. وفي أوائل عام ١٩٤٩ ابتدأ الاردن باتخاذ خطوات عملية باتجاه التوحيد فقام بدمج مؤسسات الضفة الغربية الحكومية بالوزارات الاردنية المختلفة وفي مارس ١٩٥٠ صدر أمر ملكي منع استعمال كلمة فلسطين في الوثائق الرسمية واستبدلها بكلمة الضفة الغربية. وفي نيسان اجريت انتخابات نيابية في الضفتين الشرقية والغربية، وصادق البرلمان الجديد على قرار الوحدة.

خلق ضم الضفة الغربية لشرقي الاردن ظروفا سياسية جديدة دفعت باتجاه دمج الضفتين لخلق كيان وهوية سياسية جديدة. لم يتمكن الفلسطينيون من بناء مؤسسات سياسية ذات نزعة استقلالية على الاطلاق. ضمن الاردن ولاء العائلات والقيادات الفلسطينية القائمة بالابقاء على نفوذها السابق وذلك باعطائها مناصب في الوزارات والادارات الحكومية. كما ان التطورات الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية ساهمت أيضا بالدفع بنفس الاتجاه. تمكن بعض اللاجئين مثلا من تحسين ظروفهم واعادة بناء حياتهم من جديد والحصول على أراض وقروض. كما ان انتشار المدن وانتعاش التجارة وازدهار البناء اخرج بعض اللاجئين من المخيمات. وساعد حصولهم على جوازات سفر اردنية من هجرة بعض منهم ومن سكان الضفة الاصليين باتجاه الدول الخليجية. شارك فلسطينيو الضفة الغربية في الحياة السياسية الاردنية وانتعشت الحياة الحزبية في الخمسينات ودخلت الاحزاب انتخابات عام ١٩٥٦. وبالرغم من اجهاض التجربة الديمقراطية في الاردن في عام ١٩٥٧ الا ان الاحزاب استمرت في العمل سرا. لم يهدف العمل السياسي الفلسطيني تأكيد الهوية السياسية الفلسطينية، وانما سعى لتحسين الظروف السياسية في البلاد، باتجاه خلق ديمقراطية ليبرالية وادخال اصلاحات ادارية(٧).

بعكس قطاع غزة الذي شهد محاولات ابراز الهوية الفلسطينية في منتصف الخمسينات، فان الضفة الغربية لم تشهد مثل هذه المحاولات الا في منتصف الستينات. اذ بالرغم من حدوث الاندماج على مستويات عدة وبالرغم من الجنسية الواحدة وجواز السفر، فان فلسطينيي الضفة الغربية لم يشعروا بانهم كانوا يتمتعون بالمساواة الكاملة مقابل الاردنيين الشرقيين. وكان لاتباع الاردن سياسة خارجية قريبة للغرب تأثير سلبي على الفلسطينيين الذين رأوا في الغرب عدوا متآمرا ضدهم ومسؤولا عن نكبتهم. كما ان وجود تمثيل برلماني قائم على تقسيم المملكة الجغرافي

الى ضفة شرقية واخرى غربية خلق الشعور باستمرار وجـود مجتمعـين منفصلين رغم كل محاولات طمس الهوية.

سكت الاردن عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية بعد حصوله على تـأكيدات فلسطينية من رئيس المنظمة بان "الكيانية" الفلسطينية الناشئة ليست سيادية وانها لن تهدد وحدة الاردن، وان المنظمة لن تقوم بتنظيم فلسطينيي الضفة وتسليحهم. ولكن سرعان ما ابتدأت المواجهة بين الطرفين عندما طالبت المنظمة بالتجنيد الاجباري لكل الفلسطينيين بما في ذلك الموجودين في الاردن، وكان نتيجة ذلك اغلاق مكاتب المنظمة في الاردن في صيف عام ١٩٦٦. وكان ذلك بداية الصراع بين المنظمة والاردن على ولاء الفلسطينيين(٨).

(ب) بعد هزيمة ١٩٦٧ :

ادت حرب حزيران عام ١٩٦٧ الى توحيد الضفة والقطاع تحت احتلال عسكري اسرائيلي، حيث قامت الحكومة العسكرية الاسرائيلية باعطاء نفسها كل السلطات السياسية والقانونية التي كانت للملك والحكومة الاردنية في الضفة وللحاكم العام في غزة. كما ادى الاحتلال الى تصفية الصراع حول الكيانية الفلسطينية بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. لم تواجه المنظمة منافسة تذكر في قطاع غزة في هذا المجال اللهم الا من بعض الشخصيات الغزية، كرشاد الشوا، الذي رأى ربط مستقبل القطاع بالضفة الغربية وبالتالي بالاردن. اما في الضفة الغربية فقد تعززت النزعة الكيانية الفلسطينية وبشكل خاص بعد سيطرة

التنظيمات الفدائية الفلسطينية على منظمة التحرير وبعد مواجهات ايلول الاسود في عام ١٩٧٠ بين الفدائيين والسلطات الاردنية. وقد جابه الاردن هذا التطور باقتراح المملكة المتحدة في مارس ١٩٧٢، لكن الوقت كان قد اصبح متأخرا لكسب ولاء الفلسطينيين اذا اخذت الدعوة لاعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تكتسب زخما جديدا وبخاصة بعد تشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية في الاراضي المحتلة. وقد برزت قوة منظمة التحرير بشكل واضح في الانتخابات البلدية التي جرت في الضفة الغربية في عام ١٩٧٦ وحقق فيها انصار المنظمة انتصارات واسعة شكلت ضربة قاسمة للاردن واسرائيل. عبرت نتائج هذه الانتخابات بشكل قاطع عن انتهاء المرحلة الاردنية رغم استمرار التنافس بين الاردن والمنظمة في فترات متباعدة وبشكل خاص في فترة ١٩٨٥-١٩٨٦ حتى قيام الاردن في يوليه (تموز) ١٩٨٨ بفك الارتباط القانوني والاداري بين الضفتين. كما عبرت بشكل قاطع عن فشل الاجراءات القمعية الاسرائيلية التي هدفت القضاء على اية محاولات فلسطينية محلية لتشكيل مؤسسات سياسية ولتنظيم قيادة وطنية محلية تعمل بالتعاون مع منظمة التحرير.

شكلت الجبهة في اغسطس ١٩٧٣ من مجموعات سياسية وشخصيات سياسية مستقلة وكان تأسيس الجبهة اهم خطوة، حتى ذلك الوقت، باتجاه اعطاء المشاعر الشعبية والهوية الوطنية الفلسطينية بعدا تنظيميا مؤسساتيا. وقد ادى وجودها الى تعزيز النزعة الكيانية واضعاف

النفوذ الاردني في الضفة بشكل كبير. وقد كان لتبني المجلس الوطني الفلسطيني في يونيه ١٩٧٤ للسياسة الداعية لقيام "سلطة وطنية" في اية منطقة يتم تحريرها دور في التبلور التدريجي لاجماع وطني فلسطيني حول هدف قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الوقت ذاته كان لقيام مؤتمر القمة العربي في الرباط في اكتوبر ١٩٧٤ بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني اثر بالغ الاهمية على اضعاف التأييد للاردن بين فلسطينيي الضفة والى فقدان الاردن المكانة الرسمية في الضفة الغربية(٩).

في هذه الاثناء كانت السلطات المحتلة تعمل على الحاق اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة بالاقتصاد الاسرائيلي، وتعمل على خلق حقائق على الارض كالمستوطنات ومصادرة الاراضي، لتعزيز سيطرتها على المنطقتين. تعرضت المنطقتان الفلسطينيتان لظروف اقتصادية متشابهة منذ سقوطهما تحت الاحتلال الاسرائيلي. كان هدف السلطات المحتلة منذ عام ١٩٦٧ منع قيام اقتصاد فلسطيني مستقل والحاق اقتصاديات المنطقتين بالاقتصاد الاسرائيلي ومنع تطور قطاعاته الانتاجية بشكل يسمح بنمو اقتصادي فعال قادر على منافسة القطاعات الاسرائيلية. هدفت اسرائيل من وراء ذلك خلق ظروف اقتصادية صعبة تشكل عاملا اضافيا في دفع الفلسطينيين للهجرة من بلادهم مما يسهل عليها ضمها. سيطرت اسرائيل على اسواق الضفة والقطاع واغرقتهما ببضائعها المصنعة الرخيصة واغلقتهما امام بضائع الدول الاخرى كمصر

والاردن واصبحت واردات المنطقتين من اسرائيل تزيد عن ٩٠٪ من وارداتهما الاجمالية. ادت هذه السيطرة لاضعاف قدرة المصنعين والحرفيين المحليين والى تدمير بعضهم وتحول العمالة الصناعية المحلية للعمل في اسرائيل. وقد كانت للسياسة الضريبية الاسرائيلية تأثير بالغ الاهمية في اضعاف مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الانتاج المحلي، فبالاضافة للضرائب الباهظة كضريبة القيمة المضافة وضريبة الانتاج وضريبة الدخل، فرضت سلطات الاحتلال رسوم جمركية على المواد الخام والالات المستوردة من اسرائيل او الخارج مما ادى لرفع تكاليف الانتاج بشكل كبير. كذلك كان لتحكم سلطات الاحتلال في رخص انشاء المصانع، وللقيود التي وضعتها على الاستيراد، ولاغلاقها للمصارف العربية، واهمالها للبنية التحتية الضرورية لنمو الصناعة دور هام في تخلف وتعطيل هذا القطاع الانتاجي الهام في كلتا المنطقتين. كذلك كان لمصادرة الاراضي والاستيطان والسيطرة على مصادر المياه آثار سلبية على القطاع الزراعي الفلسطيني اضعف مساهمته في الانتاج المحلي وادى لفقدان الكثير من الفلاحين لارضهم ووسائل معيشتهم وتحولهم لعاطلين عن العمل ومن ثم اللجوء للعمل في اسرائيل. ادت هذه التطورات الى اضعاف مساهمة الناتج المحلي (الزراعة والصناعة وغيرها) في الناتج القومي الاجمالي وزيادة مساهمة التحويلات المالية الناتجة عن العمل في اسرائيل مما أدى بدوره الى تعميق حالة التبعية للاقتصاد الاسرائيلي(١٠).

اما في الجانب السياسي، فبالاضافة لسعيها للقضاء على مظاهر ومؤسسات الهوية الوطنية الفلسطينية، رأت السلطات الاسرائيلية منذ بداية الاحتلال انه قد يكون من المفيد لها ترك الشؤون الحياتية المدنية للفلسطينيين ليديروها بانفسهم. فقد اقترح وزير الدفاع الاسرائيلي موشي دايان، في حزيران عام ١٩٦٨ فكرة "حكم ذاتي" للضفة الغربية على شخصيات فلسطينية مثل الشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل الاسبق. كان جوهر الفكرة الاسرائيلية آنذاك اعطاء اسرائيل السيطرة الكلية على الشؤون الامنية والخارجية واعطاء الفلسطينيين نفوذا واسعا في الشؤون الاخرى. اما في قطاع غزة فقد اخذ دايان بتطبيق سياسة تدريجية كانت تهدف لاعطاء القطاع شكلا من اشكال الحكم الذاتي في نهاية الامر. تضمنت سياسة دايان ابعاد السلطات العسكرية عن الاحتكاك بالسكان ونقل صلاحيات تدريجية واسعة للبلديات والمجالس المعينة من قبل السلطات(١١). لكن التجربة فشلت لان الفدائيين الفلسطينيين سارعوا بملىء الفراغ الناجم عن ابتعاد الجيش عن التجمعات السكنية، وكانت النتيجة قيام الجيش الاسرائيلي بقيادة ارئيل شارون بحملة عسكرية بربرية ضد المدنيين والفدائيين هدفت لاعادة السيطرة على القطاع من جديد.

وفي الوقت ذاته كانت السلطات الاسرائيلية قد رأت ان مشكلة قطاع غزة تتمثل في الكثافة السكانية العالية نتيجة لوجود اعداد كبيرة من اللاجئين في مخيمات القطاع. فمثلا نجد شارون يصرح بانه بينما لا توجد مشكلة لاجئين حقيقية في الضفة الغربية "فان مشكلة اللاجئين

الحقيقية هي في قطاع غزة"(١٢). واقترح شارون ابان قيامه بحملته العسكرية في القطاع حلا للمشكلة عن طريق اعادة توطين مائة الف لاجيء من القطاع في الضفة الغربية. وقال وزير الدفاع موشي دايان بان هدفه هو القضاء على مخيمات اللاجئين وتحويل اللاجئين الى سكان عاديين لا يختلفون عن الآخرين. لهذا اقترح دايان ضرورة نقل بعض سكان القطاع للضفة الغربية. وأشار دايان في مقابلة مع معاريف في ١٩٧٣/٢/١٦ بأن ذلك هو ما تقوم به الحكومة العسكرية قصدا. وفي نفس الوقت أشار رئيس الاركان آنذاك، يتسحاق رابين، "الى ان مشكلة لاجئي غزة "يجب ألا تحل في غزة او العريش ولكن في الضفة الغربية نفسها ... أريد أن اخلق ظروفا تؤدي الى حركة سكانية طبيعية الى الضفة الغربية. "

وقد حاول دايان قصدا تنظيم عملية لنقل سكان من القطاع الى الضفة الغربية. لكن محاولاته باءت في اغلبها بالفشل نتيجة لوجود معارضة فلسطينية شديدة في القطاع (كالاعتقاد بانها تهدف لتصفية قضية اللاجئين) ونتيجة لعدم تخصيص الاموال اللازمة من قبل الحكومة الاسرائيلية للمشروع. وفي حالة واحدة على الاقل فشلت عملية النقل نتيجة لعدم تأقلم اللاجئين مع اوضاعهم الجديدة، كما حدث عندما نقلت بضعة عشرات من العائلات اللاجئة من قطاع غزة الى مخيم الدهيشة للاجئين بالقرب من بيت لحم. لكن حالات اخرى من الانتقال الطوعي او شبه الطوعي ادت الى انتقال عدة آلاف من العائلات اللاجئة الى مناطق في شمال الضفة الغربية، وبشكل خاص الى مدينة قلقيلية.

نجحت هذه العائلات في التأقلم مع بيئتها الجديدة رغم الصعوبات التي واجهتها ولا تزال تواجهه بعضها حتى اليوم. كان الدافع الاساسي للانتقال الطوعي هو البحث عن العمل.

في السنوات الأولى للاحتلال، وبشكل خاص بين ١٩٦٨-١٩٧١، واجه عمال القطاع صعوبات بالغة في الحصول على عمل في اسرائيل نتيجة لمنع الفدائيين لخروج العمال لاسرائيل ونتيجة لبعد القطاع عن مراكز العمل الرئيسية في المصانع ومشاريع البناء في وسط وشمال اسرائيل. لكن عمال الضفة الغربية لم يواجهوا صعوبات تذكر في الحصول على العمل في المصانع ومشاريع البناء الاسرائيلية. فمثلا من بين ٥٨٠٠ عامل من المناطق المحتلة عملوا في اسرائيل في شهر سبتمبر ١٩٦٨ جاء ٨٠٠ فقط من قطاع غزة، وبلغ العدد في سبتمبر ١٩٦٩ ٢٥٠٠ من مجموع ١١٥٠٠، و ٥٩٠٠ من مجموع ٢٠٦٠٠ في سبتمبر ١٩٧٠، و ٨٨٠٠ من مجموع ٤٢٢٠٠ في سبتمبر ١٩٧١(١٣). ومن هنا ادى توفر فرص العمل وسهولة التنقل وقلة تكلفة السفر لمراكز العمل الى هجرة عائلات عديدة بحثا عن العمل والاستقرار. كذلك كان لتردي الاوضاع الامنية في الفترة ما بين ١٩٧٠-١٩٧١ تأثير مهم على انتقال عائلات اخرى بحثا عن الاستقرار والهدوء في الضفة الغربية، خاصة وان سلطات الاحتلال كانت تقدم كل التسهيلات الادارية الممكنة تشجيعا لتلك الهجرة. وعندما عادت الاوضاع الامنية للاستقرار وتحسنت معها ظروف الحصول على العمل في اسرائيل توقفت بدرجة كبيرة الهجرة من القطاع الى الضفة الغربية. ان هذه الهجرة، حتى ولو كانت محدودة،

توفر تجربة فريدة لاول محاولة اندماج لسكان المنطقتين الفلسطينيتين، بعد الفصل القسري الذي دام حوالي عشرين عاما، وسنقوم في فصل لاحق بالقاء بعض الضوء على الدروس المستفادة من هذه التجربة.

ان فشل تطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة وفشل محاولات نقل السكان من القطاع للضفة لم تردع اسرائيل عن السعي من جديد في عام ١٩٧٥ لطرح افكار جديدة ضمن نفس الاطار. ففي خريف ١٩٧٥ اقترح وزير الدفاع شمعون بيرس خطة لحكم ذاتي محدود للضفة والقطاع جوبهت برفض فلسطيني شديد. تضمنت خطة بيرس اقامة "ادارة مدنية" فلسطينية يتم فيها وضع شخصيات عربية في المناصب الرئيسة المدنية المتعلقة بالشؤون العربية واعطاء البلديات سلطات مدنية ادارية واسعة، وقد جاءت انتخابات عام ١٩٧٦ ضمن هذا التصور بالذات.

وفي عام ١٩٧٧ اقترح رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد مناحيم بيغن خطة حكم ذاتي للفلسطينيين استبعدت قيام هوية سياسية فلسطينية منفصلة واكدت على ان السكان الفلسطينيين يمكنهم الاختيار بين الجنسية الاردنية او الاسرائيلية، بالرغم من انها تركت موضوع السيادة مفتوحا واقترحت قيام انتخابات لمجلس اداري للسكان. اما اتفاقية كامب دافيد فاقترحت انتخابات سلطة حكم ذاتي لتحل محل الحكومة العسكرية الاسرائيلية. اختلف اقتراح كامب دافيد عن اقتراح بيغن في ان الاول اعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، لكنه مثل الثاني،

اعطى للاردن دورا بارزا في التفاوض حول الحكم الذاتي وفي عملية تطبيقه على الارض. وعندما رفضت الاردن الاعتراف بكامب ديفيد جاءت خطة اقامة روابط قرى في الضفة الغربية في عام ١٩٧٨ ضمن نفس التصور الاسرائيلي الداعي لنقل صلاحيات ادارية مدنية للسكان حتى ولو كان ذلك من طرف واحد. اما بالنسبة للقطاع فقد تقدم السادات في نهاية عام ١٩٧٨ باقتراح ما سمي "بخيار غزة أولا" وذلك لاعتقاده بان نفوذ مصر في قطاع غزة سيسمح لها بتطبيق الحكم الذاتي فيه حتى ولو عارضته المنظمة والاردن. اراد السادات ان يكون نموذج غزة قابلا للتطبيق لاحقا في الضفة الغربية. لكن مشروع السادات لم يحرز تقدما يذكر لان الاسرائيليين لم يروا فيه الا فرصة لفصل غزة عن الضفة، ولان الفكرة لم تكن مقبولة اطلاقا لدى الفلسطينيين، بل ان الشخص الوحيد الذي امكن موافقته عليها، الشيخ هاشم الخزندار، قتل اغتيالا لموقفه هذا. اما دايان، فقد رأى ان الحل الوحيد لمشكلة رفض الاردن والفلسطينيين لاتفاقية كامب دافيد يتمثل في تطبيق الحكم الذاتي من طرف واحد. لكن استقالة دايان من حكومة الليكود، بعد خلافه مع بيغن حول مفاوضات الحكم الذاتي مع مصر، ادت الى اهمال الاقتراح(١٤).

وبانتظار التوصل لاتفاق حول الحكم الذاتي عمدت اسرائيل في عام ١٩٨١ الى اقامة "ادارة مدنية" اسرائيلية في الضفة الغربية واخرى في قطاع غزة. كان هناك تشابه بين الادارتين في الاهداف والوظائف والتركيبة، لكن ادارة غزة عملت ضمن الاطار القانوني الذي عملت به السلطات المصرية اثناء مرحلة الحكم المصري في القطاع،

بينما عملت الادارة المدنية في الضفة الغربية ضمن اطار القانون الاردني، الذي ساد الضفة الغربية خلال مرحلة الحكم الاردني. وفي كلتا الحالتين بالطبع تم تعديل القوانين هذه باوامر عسكرية اسرائيلية متشابهة احيانا ومختلفة احيانا اخرى.

لم تكن الهجرة من غزة للضفة هي التعبير الوحيد عن التغيير الذي احدثه الاحتلال الاسرائيلي للمنطقتين الفلسطينيتين، فقد ادى اعادة توحيد المنطقتين الى انتقال متبادل للافكار والمطبوعات والبضائع بالاضافة لانتقال الافراد لاغراض مختلفة كالدراسة وزيارة الاماكن الاسلامية والسياحية. وقد ادى ذلك لقيام علاقات تجارية واجتماعية وسياسية مترابطة ساهمت في تشكيل مجموعة من الافكار والاعتقادات والادراكات المتبادلة. كما ساهمت في تبلور ثقافة سياسية مشتركة كان لتجربة الاحتلال المشتركة والمعاناة الواحدة دور كبير في صياغتها. كذلك كان للمقاومة المشتركة للاحتلال دور بالغ الاهمية في بلورة هذه الثقافة السياسية المشتركة، وبشكل خاص في صياغة مفهوم الكيانية الفلسطينية والتمثيل الفلسطيني. ولعل الانتفاضة الفلسطينية التي ابتدأت في ديسمبر ١٩٧٨ ابرز تجسيد لكل ذلك.

جاءت الانتفاضة الفلسطينية تعبيرا عن رفض فلسطينيي الضفة والقطاع للاحتلال وتطلعهم للاستقلال. واجه الفلسطينيون في المنطقتين معا أهم تحد شكله الاحتلال لهم وهو الرفض الاسرائيلي لوجودهم كشعب وتهديد الدولة اليهودية لهذا الوجود بحد ذاته. كذلك واجه

سكان المنطقتين اللجوء الاسرائيلي المستمر وغير المقيد للعنف والقوة ضدهم، وواجهوا الاجراءات والسياسات الاسرائيلية القمعية التي هدفت لخلق حقائق على الارض تسهيلا لضم المنطقتين لاسرائيل. وقد تضمنت هذه السياسات اجراءات "القبضة الحديدية" وتسليح المستوطنين وتشجيعهم على الارهاب، ومنع التجول، وهدم البيوت، وغيرها من اجراءات العقاب الجماعي. كذلك واجهت المنطقتان معا هما رئيسيا تمثل في خوف سكانهما من الابعاد الجماعي او "الترانسفير" والذي شكل كابوسا فلسطينيا مروعا. بعد عقدين مما بدا لكثير من الفلسطينيين حالة من الاحتلال الدائم وغياب الاهتمام العربي والدولي بقضيتهم اخذ سكان الضفة والقطاع زمام الامور بايديهم ليبدأوا انتفاضتهم التي استمرت بين مد وجزر لما يزيد عن خمس سنوات. عمقت الانتفاضة الارتباط بين سكان الضفة والقطاع بقيام قيادة وطنية موحدة للمنطقتين وبقيام قيادات موحدة في المنطقتين لحركتي حماس والجهاد الاسلامي. وقد عبرت البيانات المشتركة لهذه القيادة والنشاطات المختلفة المشتركة التي دعت لها واللجان والمؤسسات التي تم تأسيسها عن البدء الفعلي بعملية بناء الكيانية استعدادا لقيام الدولة الفلسطينية.

لكن الاجراءات الاسرائيلية المضادة سرعان ما عزلت المنطقتين من جديد واخذت تميز بينهما. اصبح التنقل بين المنطقتين محظورا الا بتصريح لم يكن من السهل الحصول عليه. ميزت سلطات الاحتلال في اجراءاتها القمعية فخصت القطاع بمعاملة اكثر قسوة،

واحكمت الطوق حوله، وفرضت منع تجول طويل الامد عليه، ومنعت عماله من الوصول لعملهم وفرضت عليهم بطاقات شخصية ممغنطة. وبالرغم من ان سكان الضفة قد تعرضوا لاجراءات قمعية لا تقل قسوة الا ان ظروفهم الموضوعية والذاتية، وخاصة وضعهم الاقتصادي، قد ساهم في تخفيف وطأة هذه الاجراءات عليهم. وقد استمرت السلطات الاسرائيلية في الفصل بين المنطقتين حتى بعد توقف العديد من مظاهر الانتفاضة وبعد البدء في مرحلة المفاوضات السياسية العربية-الاسرائيلية.

(٢) الحاضر والمستقبل

بدأت العملية السياسية التفاوضية بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية في نوفمبر ١٩٨٨ باعلان الاستقلال الفلسطيني الذي صاحبه قبول قراري الامم المتحدة و ١٨١ و ٢٤٢ وادانه للارهاب. ثم جاءت حرب الخليج لتدفع بجميع الاطراف لطاولة المفاوضات في مدريد في اكتوبر ١٩٩١. شارك الفلسطينيون في هذه المفاوضات بوفد من الضفة الغربية وقطاع غزة عينته منظمة التحرير الفلسطينية. وقد صاحب عملية التفاوض هذه استعداد وبناء مؤسسات مشتركة لكلتا المنطقتين. اجبر الفلسطينيون في مفاوضات مدريد على التخلي عن مطلبهم الداعي لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة في المفاوضات، لكن مفاوضات سرية فلسطينية-اسرائيلية في اوسلو تخطت هذا الشرط وادت لاتفاق اعلان مبادىء فلسطيني-اسرائيلي والى اعتراف متبادل بين المنظمة واسرائيل. اعطى اتفاق اوسلو، المعروف ايضا باتفاق غزة واريحا

اولا، اعترافا اسرائيليا رسميا بالشعب الفلسطيني وبالحقوق الشرعية والسياسية لهذا الشعب لاول مرة منذ بدء الصراع. كما ان الاعتراف المتبادل وضع النواة لتجسيد الكيانية الفلسطينية وحمل في طياته امكانية للتعايش والمصالحة التاريخية. ولعل ما يهمنا هنا بشكل خاص ان الاتفاق قد ربط سياسيا بشكل لا انفصام فيه بين مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة واوجب ايجاد رباط جغرافي معين (مرور آمن) بين المنطقتين. وفي مايو ١٩٩٤ تم التوقيع بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل على "اتفاق القاهرة" الذي يعد تطبيقا للجزء المتعلق بغزة وأريحا في اتفاق اوسلو(١٥).

أ) سيناريو الحكم الذاتي / الوضع الراهن :

تهدف المفاوضات المبنية على اتفاق اوسلو واتفاق القاهرة لتأمين قيام سلطة حكومة ذاتية فلسطينية انتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات تقود الى تسوية دائمة على اساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨. تنص اتفاقية اوسلو على اجراء انتخابات "تحت اشراف متفق عليه ورقابة دولية" لمجلس الحكومة الانتقالية تشكل "خطوة تمهيدية انتقالية هامة باتجاه تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة". سيشارك في هذه الانتخابات فلسطينيو الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة. بالطبع ان تحديد هيكلية هذا المجلس وصلاحياته وسلطاته التشريعية والتنفيذية والقضائية سيكون له اثر هام على مفاوضات الوضع النهائي

وبشكل خاص على مسألة السيادة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة.

بعد تشكيل المجلس سيتم حل الادارة المدنية وسيتم "انسحاب" الحكومة العسكرية. وقد سبق ذلك "انسحاب" للقوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا باستثناء المستوطنات وقوات الامن الاسرائيلية التي ستوفر الحماية لها. اما في بقية مناطق الضفة الغربية فسيتم اعادة انتشار القوات الاسرائيلية على دفعتين: في المرة الاولى ستنتشر هذه القوات بعيدا عن المناطق السكنية ويجب ان يتم ذلك في موعد لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس، وفي المرة الثانية سيتم اعادة انتشار القوات الاسرائيلية لمواقع محددة. ستشرف قوات الامن الفلسطينية التي ستشكل من الداخل والخارج، على الامن الداخلي والنظام العام في قطاع غزة واريحا، بينما سيتم نقل صلاحيات الامن الداخلي لايد فلسطينية بشكل تدريجي في بقية المناطق.

ينص الاتفاق ايضا على ان الضفة الغربية وقطاع غزة تشكلان "وحدة اقليمية واحدة، وان وحدة وسلامة اراضيها يجب حمايتها خلال المرحلة الانتقالية"، وان ولاية المجلس المنتخب ستمتد على المنطقتين باكملهما، ما عدا القدس والمستوطنات ومواقع الجيش. كما ينص اتفاق اوسلو واتفاق القاهرة على ترتيبات تضمن "مرورا آمنا" للفلسطينيين وللنقل بين قطاع غزة ومنطقة اريحا، وانه رغم المعاملة الخاصة لمنطقتي غزة واريحا (فيما يتعلق بالانسحاب وصلاحيات السلطة الانتقالية) فان وضعهما يبقى "كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة".

في المجال الاقتصادي ينص اتفاق اوسلو على انشاء سلطة فلسطينية للكهرباء وميناء بحري في قطاع غزة وبنك فلسطيني للتمنية وسلطة للاراضي واخرى للمياه، وغيرها. ويفترض قيام تعاون اسرائيلي فلسطيني في شؤون المياه والكهرباء والطاقة والتمويل والنقل والاتصالات والتجارة والصناعة والعمالة وتطوير الموارد البشرية وحماية البيئة وغيرها. كما يتحدث عن تعاون في مجالات التنمية لتطوير خطط لبناء قناة البحر المتوسط (عن غزة) والبحر الميت وتحلية المياه واستغلال مشترك لمنطقة البحر الميت وغيرها.

ينص اتفاق القاهرة على نقل صلاحيات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية والادارية المدنية للسلطات الفلسطينية في غزة وأريحا في المجالات المختلفة ما عدا تلك المتعلقة بالشؤون الخارجية والامن الخارجي والمستوطنات ومواقع الجيش وامن الاسرائيليين التي ستبقى تحت السيطرة الاسرائيلية. اما قضايا الحدود والمعابر والسيطرة على الطرق فستخضع لترتيبات مشتركة.

لا يتضمن اتفاق اوسلو ما يشير لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم واقامة دولتهم المستقلة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية. ومن الممكن الافتراض انه لو استمرت اسرائيل في رفضها لقيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة فان مفاوضات الوضع النهائي قد تستمر لسنوات طويلة بدون تحقيق تقدم، وانه في هذا الوقت قد تحدث تطورات سلبية في الموقف الاسرائيلي، نتيجة لعودة اليمين

للحكم مثلا، تضمن استمرار الوضع الانتقالي لاجل غير محدود. من الممكن بالطبع افتراض سيناريوهات اخرى غير استمرار الوضع الراهن (اي الحكم الذاتي الانتقالي)(١٦).

ب) سيناريو الدولة المستقلة :

من الممكن افتراض تبلور وضع جديد خلال السنوات الخمس القادمة تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من تعزيز استقلالها وسيطرتها وتوسيع نطاق صلاحياتها في منطقتي غزة واريحا ومن ثم التمدد لبقية الضفة الغربية بحيث تختفي الفروقات بين المنطقتين تدريجيا. وفي هذه الاثناء يتم التغلب على العقبات الرئيسية امام اتفاق نهائي يعطي للفلسطينيين كيانا مستقلا، وبخاصة تلك المتعلقة بالمستوطنات والقدس والحدود والسيادة الفلسطينية. يفترض هذا التصور وضع يتم فيه اخلاء معظم المستوطنين من منطقتي الضفة والقطاع وقبول الباقين منهم بالعيش تحت حكم وسيادة فلسطينية.

كما يفترض هذا السيناريو امكانية التوصل لحل حول القدس مقبول من الطرفين يجد علاجا لقضايا السيادة والسكان والاماكن المقدسة. كذلك يتضمن السيناريو انسحابا اسرائيليا من بقية مناطق الضفة الغربية وغزة لحدود عام ١٩٦٧ وعودة هذه المناطق لسيادة فلسطينية، حتى وان كانت هذه السيادة مقيدة في مجالات مختلفة وبخاصة فيما يتعلق بقضايا الامن كالتسليح والتواجد الاسرائيلي في اماكن معينة من الضفة الغربية لاغراض الانذار والمراقبة. كما يفترض

هذا السيناريو ان الوضع الامني في المناطق الفلسطينية سيكون مستقرا بحيث لا تاخذ معارضة المستوطنين لهذه التطورات اشكالا عنفية او بحيث يتمكن الاسرائيليون من قمع المعارضة المتطرفة من قبل المستوطنين. اما بالنسبة للمعارضة الفلسطينية الداخلية فيفترض تبلور اوضاع سياسية مستقرة تشارك فيها المعارضة في النظام السياسي ولا تلجأ للعنف للاعراب عن معارضتها للعملية السياسية، وانه في اسوأ الاحوال سيكون لدى قوات الامن الفلسطينية القدرة على مواجهة اي عنف مسلح موجه ضدها او ضد العملية السياسية وان هذه المواجهة لن تتطور لحرب اهلية فلسطينية تستنزف طاقات الطرفين المؤيد والمعارض.

أخيرا، يرى هذا السيناريو امكانية تطور الاوضاع الاقتصادية بشكل يسمح بقيام اقتصاد فلسطيني مستقل متطور وقادر على المنافسة بحيث يسهم ذلك في معالجة بعض اسباب العنف الداخلي وفي تشجيع الاعتدال السياسي والتفاؤل بالمستقبل وفي تشجيع تنمية سياسية-اجتماعية تسهم في معالجة التمايز الطبقي وخلق تجانس اجتماعي بين الاغنياء والفقراء وبين اللاجئين والعائدين والسكان الاصليين.

ج) سيناريو الكيان المقلص :

بالاضافة لسيناريوهي الوضع الراهن والكيان المستقل، ثمة سيناريو ثالث وسط بين الاثنين، أقل تفاؤلا من الثاني اذ لا يرتقي بالحكم الذاتي الانتقالي للدولة المستقلة لكنه أقل تشاؤما من الأول اذ يشكل تطورا نوعيا، ولو كان محدودا، بذلك الاتجاه. يفترض هذا

السيناريو امكانية قيام كيان سياسي فلسطيني مستقل في قطاع غزة ومنطقة اريحا مع بقاء بقية الضفة الغربية تحت سيطرة عسكرية اسرائيلية وادارة مدنية فلسطينية. يقوم هذا السيناريو على افتراض امكانية تفكيك مستوطنات قطاع غزة وخروج الجيش الاسرائيلي منها وسيطرة السلطة الفلسطينية على معابر وحدود القطاع مع مصر. اما في الضفة الغربية فان وجود الجيش الاسرائيلي فيها يمنع تمديد السلطة الفلسطينية المستقلة لتلك المنطقة. ان الجيش الاسرائيلي الذي قد يكون مستعداً لاخلاء قطاع غزة قد ينظر الى استمرار تواجده في الضفة الغربية كضرورة استراتيجية لامن وسلامة الدولة اليهودية. كذلك الحال بالنسبة لمستوطنات الضفة الغربية، اذ بينما قد يكون من الممكن لاسرائيل التخلي عن مستوطنات غزة التي لا تشكل قيمة استراتيجية ولا تنطوي على رموز ايديولوجية بل وتشكل عبئا امنيا واقتصاديا، فان بعض مستوطنات الضفة الغربية تخدم اغراضا امنية وايديولوجية واستراتيجية. في هذا السياق تتمتع منطقتي غزة واريحا بمزايا الاستقلال والسيادة بينما تكون بقية الضفة الغربية متمتعة بحكم ذاتي.

يسود منطقة الحكم الذاتي حسب هذا السيناريو نوعان من السلطات: سلطة فلسطينية مسؤولة عن الشؤون الادارية والمدنية والنظام العام وبعض شؤون الامن الداخلي وسلطة اسرائيلية مسؤولة عن المستوطنات وبعض نواحي الامن الداخلي وامن الطرق. اما الامن الخارجي والسيطرة الامنية على المعابر والحدود فتبقى بأيد اسرائيلية، فيما عدا المسؤوليات الادارية المشتركة المتعلقة بالمعابر. اما بالنسبة

للقدس فتقع في هذا السيناريو خارج منطقة الحكم الذاتي، الا ان سكانها سيكونون مخيرين بين التبعية للدولة اليهودية او لسلطات الحكم الذاتي. كما ان السلطات الفلسطينية ستكون مسؤولة اداريا عن شؤون وربما مناطق عربية محددة كشؤون الاوقاف والحرم الشريف وشؤون بلدية ودينية واجتماعية اخرى. باختصار ستتمتع منطقة الحكم الذاتي والقدس بتقاسم وظيفي (كندو منيوم) فلسطيني-اسرائيلي، وبهيمنة امنية اسرائيلية، وتعليق لموضوع السيادة.

وفي هذه الاثناء تكون قيادة المنظمة ومؤسساتها وقواتها العسكرية قد أكملت انتقالها للضفة والقطاع واحكمت سلطتها عليهما. قد يؤدي هذا التحول الى تغيير اساسي على الاجندة الفلسطينية الرسمية لتعكس اهتماماتها بقاعدتها الجديدة بعيدا عن هموم ومشاكل الشتات. وقد يتيح هذا التغير فرصة لتطبيق مشاريع مختلفة لتوطين للاجئين الفلسطينين في الشتات لكي ينحصر النزاع الفلسطيني-الاسرائيلي ضمن حدود الضفة والقطاع. وقد يتم توطين بعض لاجئي الشتات في منطقتي غزة واريحا والبعض الآخر في منطقة الحكم الذاتي، كما انه من المرجح اخراج لاجئي القطاع من مخيماتهم وبناء احياء سكنية لهم داخل القطاع.

تتركز اهتمامات السلطة الفلسطينية الحاكمة، حسب هذا السيناريو، بالعمل على كسب المزيد من الاستقلال والسيطرة الداخلية وتوفير مستلزمات البنية التحتية وتحقيق النمو الاقتصادي، واحداث تنمية

اجتماعية ضمن برنامج استيعاب واعادة تأهيل للاجئين والنازحين العائدين، وضمان امن النظام السياسي الناشيء ومواجهة "التطرف" الفلسطيني الداخلي.

باختصار اذن، يفترض هذا السيناريو ان اسرائيل ستكون مستعدة لقبول كيان فلسطيني مستقل ذي سيادة في غزة واريحا كامر واقع لا مفر منه. لكنها لن تسمح بتمدد هذا الكيان لبقية الضفة الغربية والقدس حتى ولو استمرت المفاوضات لسنوات عدة. من الممكن في هذه الحالة ان تشهد مناطق الحكم الذاتي تصاعد في العنف الموجه ضد الاسرائيليين والسلطة الفلسطينية من قبل المعارضة الفلسطينية، مما قد يشجع حدوث نزوح سكاني فلسطيني طوعي عنها باتجاه الكيان الفلسطيني المستقل والاردن بحثا عن استقرار امني واقتصادي وابتعادا عن الاحتكاك بالاسرائيليين وسعيا وراء جواز سفر وهوية سياسية. ان هذا التطور يفترض ان منطقة الكيان المستقل ستكون متمتعة بوضع سياسي وامني واقتصادي مستقر نسبيا تتمتع فيه السلطة الفلسطينية بالشرعية وتقل فيه الدوافع الوطنية والاسلامية للعمل ضدها.

ان هذا الوضع الوسطى سيكون قابلا للتغيير باتجاهين. من جهة من الممكن للطرفين الاسرائيلي والفلسطيني التوصل لحل وسط يسمح بتمدد الكيان الفلسطيني المستقل لمعظم مناطق الضفة الغربية مع استمرار السيطرة الامنية الاسرائيلية على بعض المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة والقيمة الامنية العالية. وفي هذه الحالة، وفي حالة

حدوث تطورات ايجابية اخرى في المستقبل، فمن الممكن تطور هذا الوضع ليصبح مشابها لسيناريو الدولة المستقلة المعروض اعلاه. ومن جهة اخرى، من الممكن حدوث تطورات داخلية لدى الطرفين تؤدي لتقليص مجالات الاستقلال الفلسطيني وتدفع باتجاه عودة الامور للخلف. من الممكن ان تشهد اسرائيل تحولات تعيد اليمين الاسرائيلي للحكم وان تفشل في الوقت ذاته السلطات الفلسطينية في حفظ الامن وتوفير احتياجات السكان الاساسية بحيث يؤدي هذان التطوران الى عودة تدريجية للاوضاع لما كانت عليه في سيناريو الحكم الذاتي / الوضع الراهن (انظر شكل رقم (١)).

شكل رقم (١)

مواصفات سيناريوهات سياسية ممكنة في المنطقتين

اسم السيناريو	مناطق مستقلة	مناطق انسحاب جزئي	اعادة الانتشار	وضع المستوطنات	الامن الداخلي	الامن الخارجي	سيطرة على حدود ومعابر	علاقات اقتصادية
(١) سيناريو الحكم الذاتي	لا يوجد مناطق مستقلة	قطاع غزة واريحا (يبقى الجيش في المستوطنات ويستعمل الطرقات)	مستوطنات قطاع غزة بقية الضفة الغربية في مرحلة ثانية	لا تغيير في كلتا المنطقتين	بيد الفلسطينيين في قطاع غزة واريحا ما عدا المستوطنات التي تبقى بيد الاسرائيليين في بقية الضفة تبقى بيد الاسرائيليين مع نقل تدريجي لايدي الفلسطينيين في مرحلة ثانية	بيد اسرائيل	سيطرة اسرائيلية امنية على الحدود والمعابر في المنطقتين وتنسيق مشترك على المعابر	علاقات وثيقة مع سيطرة اسرائيلية وتنسيق مشترك

(٢) سيناريو الكيان المقلص	قطاع غزة واريحا فقط (يمكن اضافة مناطق مكتظة سكانيا لاحقا)	(يمكن ان ينسحب الجيش الاسرائيلي جزئيا من مناطق اضافية في الضفة الغربية)	بقية الضفة الغربية	اخلاء مستوطنات القطاع	بيد الفلسطينيين في قطاع غزة واريحا بيد الفلسطينيين في معظم او كل الضفة ما عدا مستوطناتها	تعاون مشترك في قطاع غزة بيد اسرائيل في الضفة	سيطرة فلسطينية على حدود ومعابر القطاع فقط	علاقات وثيقة مع استقلال فلسطيني كامل في غزة وجزئي في الضفة
(٣) سيناريو الدولة المستقلة	الضفة والقطاع	(الانسحاب كلي او شبه كلي)		اخلاء مستوطنات القطاع ومعظم مستوطنات الضفة	بيد الفلسطينيين في الضفة والقطاع (بما في ذلك اية مستوطنات داخل الدولة)	بيد الفلسطيني ين في الضفة وغزة ضمن اتفاق تعاون وتنسيق مع اسرائيل والاردن ومصر	سيطرة فلسطينية على حدود ومعابر المنطقتين	استقلال فلسطيني كامل في المنطقة

الفصل الثالث

الاعتبارات الاساسية في بحث البدائل

عند النظر في الخيارات والبدائل الممكن اقتراحها للربط بين منطقتي غزة والضفة فان مجموعة من الاعتبارات الاساسية يجب اخذها بعين الاعتبار. يتناول هذا الفصل أهم هذه الاعتبارات وهي:

(١) الفروقات الاساسية بين المنطقتين في الجوانب الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والفروقات في المواقف السياسية والاجتماعية للسكان في المنطقتين، ويشكل هذا الاعتبار الواقع الموضوعي (objective reality).

(٢) القيمة النسبية للمنطقتين بالنظر لاعتبارات المصالح الاستراتيجية العليا للفلسطينيين وللاطراف الاخرى ذات الشأن والتأثير على مستقبل المنطقة (اي اسرائيل والاردن). وتشمل اعتبارات المصالح الاستراتيجية هذه: القيمة الجيواستراتيجية، القيمة السياسية-الرمزية (التاريخية والدينية)، القيمة الاقتصادية (كسوق وقاعدة انتاجية ومصدر مياه ومركز مواصلات كمطارات وموانىء)، ودافع السيطرة على المنطقتين مقابل تكاليف هذه السيطرة، واخيرا، قيمة التواجد البشري سكانا وموالين ومستوطنين وغيرها، ويشكل هذا الاعتبار الواقع النسبي.

(٣) اما الاعتبار الاساسي الثالث عند اختيار البدائل والخيارات فهو مدى الالتقاء الاجتماعي الثقافي بين سكان المنطقتين ووجود او عدم وجود ادراكات سلبية متبادلة بينهما. ويشمل هذا الاعتبار الاخير خلاصة الدروس المستفادة من تجارب سابقة لاقامة علاقات حميمة بين المنطقتين، ويشكل هذا الاعتبار الواقع اللاموضوعي (subjective reality).

(١) الواقع الموضوعي - الفروقات الاساسية

تبلغ مساحة قطاع غزة حوالي ٣٦٣كم٢ ويقطنه ٨٣٠ ألف شخص. يبلغ عدد اللاجئين في القطاع حوالي ٥٧٪ من مجموع السكان، أو ٤٣٠ الف شخص، يسكن منهم ٢٢٠ الف شخص في مخيمات للاجئين. تبلغ الكثافة السكانية حوالي ١٤٠٠ شخص في الكيلو متر المربع الواحد، ويبلغ الدخل القومي اقل من ٨٠٠ دولار للفراد الواحد. أما الضفة الغربية فتبلغ مساحتها ٥٦٠٠ كم٢. وتبلغ الكثافة السكانية فيها

حوالي ١٣٥. أما الدخل القومي للفرد فتبلغ ١٤١٢ دولار. وبذلك فان مساحة القطاع هي ٦٪ من مساحة الضفة والكثافة السكانية في القطاع تبلغ اكثر من عشرة اضعاف الكثافة السكانية للضفة، بينما يبلغ دخل الفرد في الضفة اقل بقليل من ضعف دخل الفرد في غزة. يوجد في قطاع غزة ثمانية مخيمات، اكبرها مخيم جباليا (٤٠ الف) واصغرها مخيم دير البلح (١٢ ألف)، بينما يوجد ١٩ مخيما في الضفة اكبرها بلاطة (١٢ الف) واصغرها عين السلطان (٧٥٠). ان توزيع اللاجئين في قطاع غزة اكثر تركيزا، لكنه في الضفة اكثر توزيعا في المخيمات والمدن وعشرات القرى(١٧).

توجد اختلافات حادة في الطوبوغرافيا بين المنطقتين، حيث يتشكل القطاع من شريط رملي منبسط بينما تتميز الضفة بجبالها المرتفعة في الشمال والوسط والجنوب وبانخفاض حاد في الاغوار. يتميز ريف الضفة بمزارعيه الصغار وبمعدل امتلاك للارض يبلغ اقل من ٥٠ دونم للعائلة الواحدة، وهذا يضم ٨٤٪ من مالكي الارض ويغطي حوالي ثلث الارض المملوكة. يمتلك اقل من ١٪ من مالكي الارض حوالي ٣٨٪ من الارض المملوكة في الضفة ولكل واحد منهم ما يزيد عن ١٠٠ دونم، لكن الكثير من هذه الارض ليست مروية وبالتالي فان دخلها ضئيل.

أما ملكية الارض في قطاع غزة فمقتصرة على مجموعة قليلة من العائلات التي تمتلك مزارع كثيرة ومتوسطة الحجم. وتعتمد الزراعة الغزية في اغلبها على الارض المروية بعكس الضفة حيث يعتمد حوالي

٩٥٪ من الارض على الأمطار. يسكن حوالي ٦٠٪ من سكان الضفة في الريف فيما يبلغ ٤٠٠ قرية ومخيم ريفي. لكن معظم سكان غزة هم من الحضر وفي الحقيقة فان الكثافة السكانية العالية في القطاع هي التي تعطيه المظهر الحضري. اكبر التجمعات الحضرية في الضفة هي القدس ونابلس اما في القطاع فان مدينة غزة هي اكبر المناطق حيث يسكن فيها وحولها حوالي نصف سكان القطاع. أما في الضفة فيسكن حوالي نصف السكان في المنطقة الشمالية. (انظر الشكل رقم (٢))

شكل رقم (٢)

فروقات في البنية الاجتماعية-الاقتصادية للمنطقتين(١٨)

	قطاع غزة	الضفة الغربية
١- الكثافة السكانية	عالية جدا ١٤٠٠/كم٢	منخفضة جدا ١٣٥/كم٢
٢- نسبة السكان الريفيين للمدنيين	حوالي ٢٠٪	حوالي ٦٢٪
٣- توزيع السكان الحضر	مركز في منطقة رئيسية حضرية (غزة)	في ١١ مراكز حضرية متوسطة الحجم (٣٥-٩٠ الف)
٤- توزيع السكان الريفيين	٨ مخيمات و ٩ قرى	٤٣٠ قرية
٥- النمط الزراعي	مروية (٤٨٪) عمال اجرة غالبا	امطار (٩٥٪ من الارض) مزارعين صغار
٦- ملكية الارض	مزارع كبيرة ومتوسطة الحجم	قطع متوسطة او صغيرة الحجم مملوكة
٧- التركيب الاجتماعي	فروقات طبقية اجتماعية حادة	تجانس اجتماعي نسبي
٨- نسبة اللاجئين لمجموع السكان	٦٣٪	١٨٪

لا توجد فروقات كبيرة في مواصفات السكان من ناحية الديانة حيث ان ما يزيد عن ٩٩٪ من سكان غزة من المسلمين بينما تبلغ نسبتهم في الضفة حوالي ٩٦٪. يتجمع مسيحيو الضفة في القدس ورام الله وبيت لحم. أما من ناحية الاعمار فان سكان القطاع اكثر شبابا حيث ان اكثر من نصف السكان مقارنة بحوالي ٤٠٪ من سكان الضفة، تبلغ اعمارهم اقل من ١٤ سنة. أما عدد افراد العائلة في غزة فتبلغ حوالي ٩ افراد وفي الضفة اقل من سبعة. وتبلغ معدلات الخصوبة في غزة ٥٦,١ لكل الف مقابل ٤٦,٥ لكل الف في الضفة. تحتوي غزة على عدد اكبر من السكان ذوي الدخل المنخفض حيث ان اكثر من ٥٠٪ من السكان في غزة هم من ضمن هذه المجموعة بينما لا يزيد عدد السكان ذوي الدخل العالي عن ٧٪. أما في الضفة فان الفقراء يشكلون اقل من الربع بينما يمكن اعتبار ٣٥٪ من السكان من ذوي الدخل العالي. وتعود الفروقات الاساسية هذه بالطبع لوجود اعداد كبيرة من اللاجئين في القطاع(١٩).

أما بالنسبة للتعليم فان الأمية تنتشر اكثر بين الرجال في غزة بنسبة تبلغ حوالي ٢١٪ مقارنة بـ ٨٪ في الضفة، لكن نسبة الأمية بين النساء في الضفة اكبر منها بين نساء غزة (٣٢٪ مقابل ٢٧٪). مستوى ظروف السكن في غزة اسوء بكثير من المستوى في الضفة وبخاصة في مخيمات غزة ويعود السبب في ذلك جزئيا لنوعية المواد المستعملة في البناء، خاصة اسطح الزنك والاسبست. ولا تختلف ظروف السكن في مخيمات الضفة عن ظروف مخيمات غزة ان لم تكن اكثر سوءا(٢٠).

أما من الناحية الاقتصادية فان اسهام الضفة في الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني اكبر بكثير من اسهام القطاع. وقد انخفضت مساهمة غزة من ٣٤٪ في فترة ١٩٧٠-١٩٧٣ الى ٢٦٪ في فترة ٨٢-١٩٨٥. وقد شكل انتاج غزة الزراعي في منتصف الثمانيات حوالي ٢٨٪ فقط من مجمل الناتج الزراعي في الضفة الغربية، وشكل الناتج الحيواني حوالي ٢٠٪ من انتاج الضفة ويعود ذلك بالطبع لضيق مساحة قطاع غزة وقلة المياه فيه وبالتالي قلة مراعيه الخضراء(٢١).

تتركز الزراعة في القطاع في فرع الحمضيات ذات الحاجة للري الكثيف والعمالة المأجورة في بيارات كبيرة، بينما اغلب الزراعة في الضفة بعلية لا تحتاج لعمالة كثيفة وتقوم بها عائلات صغيرة ومتوسطة. ان هذا النمط من الملكية بالاضافة الى تركيز اللاجئين في القطاع تؤدي الى بروز تمايز اجتماعي طبقي اكثر حدة في غزة.

كما ان تبعية اقتصاد غزة واعتماده على الخارج اعلى بكثير من تبعية الضفة الغربية. فمثلا كانت نسبة التحويلات المالية الخارجية في دخل القطاع في الفترة ما بين ٨٢-١٩٨٥ هي ٣, ٤٢٪ مقابل ٢, ٢٥٪ في الضفة. ويصدق هذا الأمر بشكل خاص على التبعية للاقتصاد الاسرائيلي حيث عمل في اسرائيل في عام ١٩٨٥ ١٥٢ الف عامل غزي مقابل حوالي ٩٠ ألف عامل من الضفة(٢٢).

المواقف السياسية والاجتماعية :

حتى فترة قريبة لم يكن من السهل التحقق من الفرضية القائلة بان الظروف الاقتصادية الاجتماعية المختلفة في الضفة والقطاع قد ادت الى بروز آراء واعتقادات سياسية واجتماعية مختلفة في المنطقتين. لكن الدراسة المسحية الموسعة للظروف المعيشية للفلسطينيين في الضفة والقطاع التي اجرتها مؤسسة الفافو النرويجية على عينة مكونة من ٢٥٠٠ اسرة فلسطينية في صيف ١٩٩٢، واستطلاعات الرأي الشهرية التي قام بها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (نابلس) على حوالي ٢٠,٠٠٠ شخص في الفترة ما بين سبتمبر ١٩٩٣ ويونيه ١٩٩٤ (انظر ملاحق ٢-٥)، توفر مصدرا هاما غنيا بالمعطيات حول المواقف السياسية والاجتماعية وعلاقتها بالظروف الاقتصادية-الاجتماعية(٢٣).

ان النتائج المستقاة من دراسة الفافو واستطلاعات الرأي لمركز البحوث تشير لوجود اختلافات في الاعتقادات بين المنطقتين وخاصة تجاه القضايا السياسية المختلفة. لكن هذا الاستنتاج ليس نهائيا، اذ ان هناك الكثير من المواقف والاعتقادات المشتركة، كما ان هناك بعض النتائج المفاجأة. فمثلا لا يوجد اية دلائل تشير الى ان المجتمع الغزي اكثر تدينا من مجتمع الضفة الغربية. فقد وجدت دراسة الفافو ان حوالي ١٨٪ من سكان القطاع نشيطين دينيا مقابل ٢٠٪ في الضفة الغربية، وان العلمانية منتشرة في غزة بنسبة تصل الى ٢٢٪ مقابل ٢٣٪ في الضفة(٢٤). لكن استطلاعات مركز البحوث تشير الى ان النشاط الديني السياسي اكثر انتشارا في غزة، فمثلا بينما تتمتع حركة حماس، اكبر الحركات السياسية

الدينية في الاراضي الفلسطينية، بتأييد يصل الى ١٣٪ في الضفة الغربية فان حجم التأييد لها يصل الى حوالي ١٨٪ في قطاع غزة. وعند السؤال عن معايير الاختيار عند التصويت لمرشحين في انتخابات سياسية عامة قال ٨, ١٣٪ من سكان الضفة بان اهم معيار هو درجة التدين لدى المرشح بينما قال بذلك ٣, ١٨٪ من سكان غزة. (أنظر ملحق رقم ٢). ومع ذلك فان هناك اشارات لوجود تشابه في الرأي بين سكان المنطقتين حول قضايا ذات ارتباط بنشاط الفرد الديني مثل الموقف تجاه النظام السياسي الفلسطيني حيث فضل ٨, ١٨٪ في الضفة و ١٨،٥٪ في غزة نظاما اسلاميا يحكمه حزب واحد (انظر ملحق رقم ٣).

كذلك يشير مسح فافو الى ان غزة اكثر "محافظة"، في نظرتها للمرأة مثلا. وتعطي استطلاعات رأي مركز البحوث دلائل مشابهة. عند السؤال عن حق المرأة في التصويت في الانتخابات اجاب بنعم ٨١٪ من سكان الضفة مقابل ٣, ٧٦٪ من سكان غزة، وقال ٦, ١٧٪ من سكان غزة و ١, ١٣٪ من سكان الضفة بان المرأة لا يحق لها التصويت في الانتخابات. وعند السؤال عن الاستعداد لانتخاب مرشحة لديها الكفاءة اجاب بنعم ١, ٦٦٪ من سكان الضفة مقابل ٥, ٥٧٪ من سكان غزة. في المقابل قال ٦, ١٥٪ من سكان غزة مقابل ٢, ٨٪ من سكان الضفة بانهم لا يؤيدون ترشيح المرأة للانتخابات.

هناك فروقات اخرى في المواقف والاعتقادات السياسية بين سكان المنطقتين حول قضايا عديدة، بعضها ذي اهمية مؤقتة، كالموقف

من العملية السياسية او اعضاء السلطة الانتقالية، واخرى ذات مغزى بعيد المدى كالموقف تجاه المعارضة السياسية واستعمال العنف لحل الخلافات السياسية. يميل سكان القطاع أكثر من سكان الضفة للاعتقاد بأن مواقف المعارضة الفلسطينية للعملية السياسية افضل من مواقف المؤيدين لها (٢, ٤٣٪ في غزة مقابل ٨, ٣١٪ في الضفة). ولهذا فان نسبة كبيرة من سكان القطاع تؤيد التنسيق بين قوى المعارضة للاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي المعروف باتفاق غزة وأريحا، حيث اعرب ٦, ٥٥٪ منهم (مقابل ٣, ٤١٪ في الضفة) عن تأييدهم لذلك التنسيق. ونجد ايضا ان اكثرية سكان القطاع تعارض انهاء المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل (٤, ٤٩٪ مقابل ٢, ٣٨٪ في الضفة) وان غالبيتهم (٨, ٩٢٪ مقابل ٨, ٧٩٪ في الضفة) تؤيد ازالة كافة مستوطنات الضفة والقطاع. كذلك نجد ان نسبة اكبر من سكان القطاع تميل للشك في مصداقية انتخابات السلطة الفلسطينية الانتقالية حيث ان نسبة ٦, ٢٨٪ منهم فقط (مقابل ٣, ٤٤٪ من سكان الضفة) اعتقدت في اكتوبر ١٩٩٣ ان تلك الانتخابات ستكون نزيهة الا انه يبدو انه مع اقتراب تنفيذ الاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي أخذ سكان غزة فقط يميلون نحو المزيد من التأييد للعملية السياسية وللثقة في مصداقيتها. ففي فبراير ١٩٩٤ قال ٧, ٣٣٪ من سكان القطاع (مقابل تراجع في الضفة لنسبة ٤١٪) بان الانتخابات ستكون نزيهة.

كذلك نجد انه بينما اعتقد، في ديسمبر ١٩٩٣، ١, ٥٦٪ من سكان القطاع (مقابل ٤, ٤٧٪ من سكان الضفة) بأن قوى الشرطة الفلسطينية ستعمل لصالح كافة فئات الشعب بالتساوي، ازدادت تلك

النسبة الى ٤, ٦١٪ (مقابل تراجع نسبة الضفة الى ٨, ٤٤٪) في مايو ١٩٩٤. وفي حزيران ١٩٩٤ اعتقد ٣, ٥٧٪ من سكان غزة (مقابل ٦, ٢٩٪ في الضفة) بان اداء الشرطة الفلسطينية الفعلي في غزة واريحا كان جيدا. وقد رأى ٥٠٪ من سكان القطاع في مايو ١٩٩٤ (مقابل حوالي ٣٤٪ في الضفة) ان اتفاقية القاهرة (غزة وأريحا اولا) كانت ممتازة او جيدة. وفي حزيران رأى حوالي ٤٠٪ من سكان القطاع (مقابل ٢٩٪ في الضفة) بان التزام اسرائيل باتفاق اوسلو واتفاقية القاهرة كان جيدا او مقبولا.

كذلك تختلف التوقعات بين الضفة والقطاع تجاه قضايا اخرى. فمثلا اعرب في فبراير ١٩٩٤ حوالي ٣٠٪ من سكان القطاع، مقابل ٤٠٪ من سكان الضفة، عن تشاؤمهم من المستقبل. وفي مارس من نفس السنة (بعد مجزرة الحرم الابراهيمي في الخليل) ارتفعت نسبة التشاؤم في غزة الى ٤٠٪ مقابل ارتفاعها في الضفة الى ١, ٥٧٪. لكن ذلك تغير بشكل دراماتيكي بعد تنفيذ اتفاقية القاهرة وبدء تطبيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا حيث انخفضت نسبة التشاؤم في غزة الى ١٣٪ وفي الضفة الى ٨, ٢٥٪، مع ان نسبة الذين قالوا بانهم متفائلين لم تتغير كثيرا (في غزة: من ٤٢٪ في فبراير الى حوالي ٣١٪ في مارس ثم العودة الى ٤٢٪ في مايو ١٩٩٤، وفي الضفة: من ٢, ٣٧٪ في فبراير الى حوالي ١٦٪ في مارس ثم الارتفاع الى حوالي ٢٣٪ في مايو). كما اختلفت التوقعات تجاه حقوق وفرص النساء الفلسطينيات في ظل السلطة الفلسطينية (نسبة ٦, ٥٧٪ في غزة مقابل ١, ٣٥٪ في الضفة اعتقدت بانها ستزداد)، وتجاه المستوى المعيشي للفرد (نسبة ١, ٤٥٪ في غزة مقابل ٤, ٣١٪ في

الضفة توقعت ان يكون افضل مع تطبيق الحكم الذاتي، وتجاه حل قضية القدس في المفاوضات النهائية (نسبة ٤, ٢٩٪ في غزة مقابل ٣, ١٩٪ في الضفة اعتقدت بان المفاوضات ستؤدي لحل مقبول).

وهناك اختلافات اعمق تجاه قضايا الديمقراطية والعنف. ففي غزة اعتقد حوالي ٦٠٪ فقط (مقابل حوالي ٨٠٪ في الضفة) بان على السلطات الفلسطينية ان تضمن حق المعارضة في الوجود وفي التعبير عن الرأي. وفي نفس الوقت فان حوالي ٢٨٪ من سكان القطاع (مقابل ١, ٦٪ فقط في الضفة) اعتقدت بانه يمكن للمعارضة التعبير عن رايها "بالعنف عند الضرورة".

ان من الطبيعي ان تنعكس هذه الاختلافات على التعاطف والتأييد للحركات السياسية في المنطقتين حيث تظهر الاستطلاعات (انظر ملحق ٤) ان الاستقطاب السياسي اكثر انتشارا في غزة حيث تقل نسبة المستقلين وغير المنتمين حزبيا عن ما يزيد عن ٣٠٪ في الضفة الى ما يقل عن ٢٥٪ في قطاع غزة. وتظهر الاستطلاعات كذلك ان قوى المعارضة للعملية السياسية التفاوضية تتمتع بتأييد اوسع في القطاع، فمثلا تتمتع حركة حماس والجبهة الشعبية لوحدهما بحوالي ٢٨٪ من تأييد السكان مقابل حوالي ١٩٪ فقط في الضفة الغربية.

ان ما لا شك فيه ان الظروف الاقتصادية-الاجتماعية تترك اثرا مهما على المواقف والاعتقادات والتوقعات. وهي في حالتي القطاع

والضفة تدفع سكان القطاع نحو مواقف محافظة واقل ليبرالية واعتدالا نسبيا وباتجاه مواقف اكثر تأييدا للعنف والقمع السياسي والتشدد. ومن الواضح من نتائج الاستطلاعات ان هذه المواقف الغزية لا ترجع بالضرورة لكون معظم سكان القطاع هم من اللاجئين، اذ ان لاجئي الضفة لا يحملون اعتقادات مشابهة لتلك التي يحملها لاجئو القطاع. فمثلا يعتقد ٤, ٥٤٪ فقط من سكان المخيمات في غزة (مقابل حوالي ٨٠٪ من سكان المخيمات في الضفة) بأن على السلطة الفلسطينية ضمان حق المعارضة في الوجود والتعبير عن رأيها. كذلك يعتقد حوالي ٤٠٪ من سكان المخيمات في قطاع غزة (مقابل ٧٪ فقط من سكان مخيمات الضفة) بان استعمال العنف مشروع للتعبير عن المعارضة للاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي حول الحكم الذاتي. وكذلك الحال بالنسبة لانهاء المقاطعة العربية لاسرائيل حيث عارض ذلك حوالي ٥٤٪ من سكان المخيمات في غزة مقابل ٣٨٪ من سكان مخيمات الضفة، وبالنسبة لازالة المستوطنات حيث ايد ذلك حوالي ٩٤٪ من سكان مخيمات غزة مقابل ٥, ٨٣٪ من سكان مخيمات الضفة.

لكن الاختلاف بين سكان غزة والضفة تجاه بعض القضايا قد يعزى للتجربة التاريخية المختلفة لكل منطقة. فمثلا تنعكس تجربة سكان الضفة بعد ١٩٤٨ وقيام روابط سياسية-اجتماعية-اقتصادية عميقة بين الاردن والضفة الغربية في مواقف سكان تلك المنطقة تجاه العلاقة مع الاردن. اذ بينما ايد ٣٥٪ من سكان الضفة قيام اتحاد كونفدرالي بين الكيان الفلسطيني والاردن لم يزد التأييد في غزة عن ٨, ١٣٪ وبلغ

التأييد للكونفدرالية بين سكان مخيمات الضفة حوالي ٣٥٪ مقابل ٥, ٧٪ بين سكان مخيمات غزة.

ان وجود اختلافات في المواقف والاعتقادات بين سكان المنطقتين يجب الا يعمينا عن رؤية القيم والآراء المشتركة بينهما والتي تعكس تجارب وهموم وتطلعات مشتركة، اذ انه برغم الخصوصية الواضحة لكلا المنطقتين، فان هناك ايضا تشابها كبيرا في الظروف الذاتية والموضوعية. وتعكس استطلاعات الرأي التي اجراها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية توافق الرأي بين سكان المنطقتين تجاه قضايا عديدة (انظر ملحق ٣). فمثلا هناك اتفاق في الرأي تجاه تأييد منظمة التحرير الفلسطينية وتجاه العملية السياسية والتوقعات المستقبلية بشأنها. فقد تأثر تأييد السكان لمنظمة التحرير بعد "اتفاق اوسلو" أو اعلان المبادىء الفلسطيني-الاسرائيلي، بدرجة متشابهة، حيث حصل الاتفاق نفسه على تأييد شبه متساو في المنطقتين، وعندما تراجع التأييد للاتفاق كانت نسبة التراجع شبه متطابقة، وبشكل عام جاء التأييد للمفاوضات السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل بشكل متساو في المنطقتين. كذلك توقع حوالي ٤٥٪ في كل منطقة ان يؤدي الاتفاق لقيام دولة فلسطينية وتوقع ٦٥٪ في كل منطقة ان يؤدي الاتفاق لتحسين الاوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع ورأت نسب متطابقة او متشابهة ان قضايا وهموم ايجاد العمل والعنف الداخلي هي من اهم القضايا التي تشغل بال السكان في المنطقتين. وعند اختيار النظام السياسي الفلسطيني للمرحلة القادمة اختار ٤, ٥٨٪ في الضفة و ٧, ٥٧٪

في غزة نظاما ديمقراطيا تعدديا، بينما اختار بشكل متطابق او مشابه حوالي ١٩٪ نظاما اسلاميا ذي حزب واحد، وحوالي ١٦٪ نظاما برلمانيا شبيها بالنظام الاسرائيلي. وفي هذا المجال فان نسبة التأييد لاجراء انتخابات سياسية عامة للحكم الذاتي في الضفة والقطاع يحظى بتأييد متشابه في المنطقتين. وقد اظهرت ثمانية استطلاعات للراي (انظر ملحق رقم ٤) سبق الاشارة اليها ان معدل التأييد لاجراء الانتخابات في الضفة هو ٦, ٧٤٪ مقابل ٧٣٪ في غزة، وان الراغبين في الاشتراك بها في الضفة يبلغون ٥, ٦٩٪ مقابل ٤, ٦٦٪ في غزة.

(٢) الواقع النسبي – فروقات في الاهمية النسبية للاطراف المعنية

ان مستقبل الضفة والقطاع (والعلاقة بينهما) سيتأثر ايضا باهمية المنطقتين للاطراف الثلاثة الرئيسية المعنية بهذا المستقبل وهي اسرائيل والاردن والفلسطينيين. وبينما قد لا يرى الفلسطينيون فروقا في الاهمية النسبية لكل من المنطقتين فان الاسرائيليين والاردنيين ينظرون للضفة بطريقة تختلف عن نظرتهم لقطاع غزة. ان الاختلاف في النظرة هنا سيترك اثره على مواقف الطرفين تجاه مستقبل المنطقتين معا وتجاه مستقبل كل واحدة منهما على حدة.

تكمن الفروقات بين المنطقتين بالنسبة للاطراف في مجالات عدة اهمها: القيمة الجيو استراتجية، القيمة السياسية الرمزية، القيمة الاقتصادية، دوافع السيطرة مقابل تكاليفها، والتواجد السكاني في كل منطقة.

(١) القيمة الجيواستراتيجية المقارنة للضفة والقطاع:

فلسطين: يشكل قطاع غزة والضفة الغربية للفلسطينيين منطقتين ذات قيمة جيواستراتيجية عالية. ان قيام كيان فلسطيني، مهما كان نوعه، في منطقة بدون الاخرى هو امر يصعب تصوره نظرا لان مستقبل ووجود هذا الكيان لن يكون مضمونا. يعتبر القطاع المنفذ البحري الوحيد للفلسطينيين على العالم الخارجي ويوفر معبرا بريا لهم (ولكل العالم العربي الاسيوي) لمصر وبقية افريقيا. اما الضفة الغربية فتشكل الكتلة الجغرافية الاكبر للكيان الفلسطيني، وتوفر جغرافيتها حماية فريدة لسكانها حيث يشكل نهر الاردن في الظروف الطبيعية خطا دفاعيا ضد هجمات من الشرق بينما توفر مرتفعاتها خطا دفاعيا ضد هجمات من الغرب. كما ان الضفة عبارة عن سلسلة جبال على امتداد ١٣٠كم بعرض متوسط يبلغ حوالي ٤٠كم يسمح بسيطرة عسكرية على المناطق الساحلية الغربية وباشراف عسكري على منطقة الاغوار في الشرق. الحدود الشرقية للضفة الغربية مع الاردن توفر مدخلا للفلسطينيين (وللعالم العربي الافريقي) للاردن وبقية آسيا. وبالرغم من كبر مساحة الضفة مقارنة بالقطاع الا ان كونها محاصرة من كافة الجوانب من الاردن واسرائيل وهما الدولتان اللتان تنازعتا عليها مع الفلسطينيين، يجعلها بحاجة ماسة للقطاع (عند توفر معبر او ممر يربط المنطقتين) كنافذة على العالم الخارجي.

وبالتالي فان القيمة الجيواستراتيجية للمنطقتين تعتبر شبه متعادلة بالنسبة للفلسطينيين وتعتبر التكاملية الاستراتيجية الصفة الاهم

في اية مقارنة بينهما. يصح هذا الاستنتاج بغض النظر عن السيناريو السياسي الممكن، سواء اكان ذلك حكما ذاتيا (ضمن مفهوم اتفاق غزة-اريحا)، او كيانا مقلصا او دولة مستقلة. بالطبع، ان السيناريوهين الاولين يفترضان سيطرة فلسطينية محدودة على معظم الضفة الغربية باستثناء منطقة اريحا حيث السيطرة اعظم واشمل وبالتالي فان القيمة الجيواستراتيجية للضفة ككل قد تكون اقل من قيمة القطاع. ولكن نظرا للرؤية الفلسطينية بعيدة المدى لمستقبل المنطقتين، فان أهمية الضفة الجيواستراتيجية تبقى عالية ولا تقل باي حال عن قيمة قطاع غزة حتى في مرحلة ما قبل قيام الدولة المستقلة في الضفة والقطاع.

اسرائيل: اما بالنسبة لاسرائيل فان القيمة الجيواستراتيجية للضفة تختلفة بشكل كبير عن القيمة الجيواستراتيجية للقطاع. وتتركز اهمية الضفة في هذا المجال في المخاطر العسكرية التي قد تتعرض لها اسرائيل من او عبر الضفة في حالة وجود سيادة فلسطينية عليها. تشرف الضفة الغربية على السهل الساحلي لاسرائيل حيث يبلغ عرض المسافة الفاصلة بين الضفة والبحر ما بين ١٤كم الى ٣٠كم. ويشكل السهل الساحلي اكثر المناطق حيوية بالنسبة لاسرائيل حيث يقيم فيه حوالي ثلثي سكان الدولة وتتركز فيه ٨٠٪ من الصناعة الاسرائيلية. يمكن لاسرائيل الدفاع بسهولة اكثر ضد هجمات من الشرق بواسطة السيطرة على السفوح الشرقية لمرتفعات الضفة وبخاصة تلك المشرفة على محاور الحركة الرئيسية الممتدة من الاغوار للمرتفعات. ويوفر هذا بالتالي عمقا استراتيجيا يتيح دفاعا انجع عن مناطق اسرائيل الساحلية في حالة

وجود تهديدات عسكرية من الشرق عبر الضفة الغربية. كذلك توفر مرتفعات الضفة مناطق مناسبة لاقامة محطات انذار مبكر للدولة اليهودية لاغراض مراقبة الاجواء الاردنية والانذار ضد اي هجمات جوية من الشرق.

وقد لخص استراتيجي عسكري اسرائيلي القيمة الجيواستراتيجية للضفة الغربية وحاجة اسرائيل لها بتحديد مخاطر الانسحاب الاسرائيلي منها كما يلي: "تقليص قدرة اسرائيل على الانذار المسبق لاكتشاف اي استعدادات تجري في الاردن لشن الهجوم على اسرائيل، وزيادة احتمال تعرض اسرائيل لهجمات مفاجئة، ومواجهة مصاعب كبيرة في الدفاع عن اجواء اسرائيل بسبب انعدام محطات جوية للرادار في مناطق مرتفعة في الضفة الغربية، وتمكين المهاجم من استغلال عنصر المفاجأة في احتلال اجزاء من الضفة الغربية والتوغل داخل الاراضي الاسرائيلية قبل ان تتمكن اسرائيل من تعبئة قواتها الاحتياطية"(٢٥).

أما قطاع غزة فلا يشكل اية قيمة جيواستراتيجية لامن الدولة اليهودية. فالقطاع شريط ساحلي من الرمل بطول ٤٥كم وعرض يتراوح بين ستة الى اثنا عشر كيلومترا. لا يشكل الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة تغييرا ذي قيمة في الوضع العسكري الاستراتيجي لاسرائيل حيث يمكن اعتبار القطاع امتدادا لصحراء سيناء التي تشكل عازلا يحمي حدود اسرائيل الجنوبية. لا يصلح قطاع غزة كمكان لتجميع وتركيز

قوات عسكرية كبيرة، بل انه يشكل مقتلا لقوات كهذه. لا يوجد في القطاع مناطق مرتفعة تصلح للمراقبة او الانذار، كما لا يوجد فيها مناطق فسيحة منبسطة تصلح للمعارك البرية. يمكن لاسرائيل السيطرة بسهولة على شاطىء غزة عن طريق السيطرة على البحر ومراقبة السفن القادمة. باختصار، يمكن اعتبار القطاع جزءا مكملا للنظام الامني المصري- الاسرائيلي وبالتالي لا توجد له، بالنسبة لاسرائيل، قيمة جيواستراتيجية عالية. ان انسحابا اسرائيليا من القطاع لن يغير الوضع العسكري الاستراتيجي الاسرائيلي، بل ان انسحابا كهذا قد يكون له بعض الفوائد حيث تتخلص اسرائيل وتتحرر من اعباء التحكم في حوالي مليون شخص (عام ٢٠٠٠) معظمهم من اللاجئين ومن اعباء انتفاضتهم ومن المسؤولية عن الامن الداخلي لمنطقة من الممكن ان تدخل بسهولة في فوضى داخلية وربما حرب اهلية.

ان المخاطر الامنية المترتبة على انسحاب اسرائيلي من الضفة تختلف اذن عن تلك المترتبة على انسحاب من قطاع غزة. لكن ذلك يعتمد ايضا على السيناريو السياسي المرافق. فالمخاطر الامنية في ظل الحكم الذاتي او في ظل الكيان المقلص اقل بكثير عن تلك المترتبة على قيام دولة فلسطينية. ففي ظل الحكم الذاتي او الكيان المقلص ستستطيع اسرائيل الاستمرار في السيطرة الامنية الخارجية وفي الحفاظ على تواجد عسكري في مناطق الضفة ذات الاهمية الامنية، وفي ضمان السيطرة الجوية وقدرة الانذار المبكر. اما المخاطر الامنية في ظل الدولة المستقلة فستكون اعظم وسيتطلب بروز تهديد امني لاسرائيل في

المستقبل قيام الدولة اليهودية باعادة احتلال المناطق الفلسطينية في اوضاع سياسية ودولية غير معروفة قد لا تكون متساهلة او متعاطفة. لكن المخاطر الامنية ستكون بالطبع معتمدة على نوع الترتيبات الامنية القائمة ومدى تلبيتها للمتطلبات الامنية الاسرائيلية مهما كان في ذلك من انقاص للسيادة الفلسطينية.

الاردن: يلعب الاردن دورا مركزيا في تسوية الصراع العربي-الاسرائيلي وبالذات في التسوية الفلسطينية-الاسرائيلية. ان من مصلحة الاردن وضع حد للصراع الفلسطيني-الاسرائيلي لان في استمراره تهديد لامن واستقرار الاردن. لكن للاردن ايضا مصلحة واهتمام في نوعية التسوية لما لذلك من آثار مباشرة عليه. للاردن حدود برية طويلة مع فلسطين ويشكل الاردنيون ذوي الاصول الفلسطينية نصف او غالبية سكانه، ولهذا فان ما يؤثر على الفلسطينيين يؤثر عليه. وتشكل الضفة الغربية محور اهتمام الاردن الجيواستراتيجي، بينما لا يوجد لقطاع غزة اهمية مماثلة في هذا المجال. وقد تمكن الاردن في عام ١٩٤٨ من الاحتفاظ ثم ضم الضفة الغربية للمملكة الاردنية الهاشمية، وقد حاول منذ ذلك الوقت الحفاظ على توازن داخلي بين مصالح الاردنيين الشرقيين ومتطلبات الفلسطينيين من اجل الحفاظ على الامن والاستقرار الداخلي وبالتالي الحفاظ على العرش الهاشمي. وبالتالي فان امن واستقرار النظام الهاشمي الداخلي والخارجي مرتبط بشكل كبير بالمسألة الفلسطينية، وقد رأى الاردن في السابق ان ذلك يتطلب سيطرته على الضفة الغربية وقمع اية محاولات للتعبير عن الكيانية

الفلسطينية. وعندما طرحت منظمة التحرير الفلسطينية لاول مرة في عام ١٩٧١ مفهوم وحدانية تمثيلها للفلسطينيين جاء رد الاردن بأن "المملكة الاردنية الهاشمية بضفتيها تضم شعبا واحدا بدولة واحدة يمثلها الملك." وفي الجانب الاسرائيلي شكل شعار "الاردن هو فلسطين" وايديولوجيات الترانسفير تهديدا خطيرا لوجود الاردن بحد ذاته. وبالتالي فان الاردن قد يرى في قيام كيان فلسطيني في الضفة الغربية تهديدا من جهتين: كبديل للهوية والولاء السياسي للفلسطينيين في الاردن، وكآلية لتحويل الدولة الاردنية لامتداد للكيان السياسي الفلسطيني، كما ان بعض الاردنيين الشرقيين قد يرون في كونفدرالية فلسطينية-اردنية اضافة لاعداد كبيرة من الفلسطينيين للاردن مما سيؤدي لتغيير كبير في الميزان الديمغرافي قد يؤدي لسيطرة فلسطينية على الاردن في المستقبل.

لكن الكثير من الفلسطينيين والاردنيين يرون في قيام كيان فلسطيني مستقل ضمان لامن واستقلال الاردن لان في ذلك تلبية لتطلعات الفلسطينيين نحو الاستقلال وتقرير المصير غربي النهر، بينما قد يتحول فشل الفلسطينيين في تحقيق هذه الاهداف لمرارة وغضب على ضفتي النهر مما قد يشكل فعلا تهديدا لامن ووجود النظام الهاشمي والمملكة الاردنية(٣٦). ولعل قيام الملك الاردني بفك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية في خضم الانتفاضة قد جاء تعبيرا عن قناعة الاردن بأن "السيطرة" على الفلسطينيين لم تعد ممكنة. ومع ذلك فقد يجد الاردن ان كيانية فلسطينية في الضفة الغربية ضمن اطار الحكم

الذاتي اقل خطورة عليه من كيانية فلسطينية ضمن دولة مستقلة. لكن هذا لا ينطبق بالضرورة على قطاع غزة، التي لا يشكل قيام دولة فلسطينية مستقلة فيها تهديدا ذي مغزى للاردن. وبالتالي فان السيناريو السياسي الثاني او الكيان المقلص قد يكون حلا اكثر قبولا في الاردن.

(٢) القيمة السياسية الرمزية:

فلسطين: تشكل الضفة والقطاع المنطقتين الفلسطينيتين الوحيدتين الباقيتين اللتين لا تقعان تحت اية سيادة اجنبية ولا تشكل اي منها قيمة سياسية رمزية اكثر من الاخرى، اللهم الا فيما يتعلق بوجود ادعاءات سيادة اردنية في السابق على الضفة الغربية مما قد يشكل دافعا للفلسطينين لتأكيد تمسكهم في اية مفاوضات سيادتهم عليها. ولعل الاصرار الفلسطيني على ربط منطقة فلسطينية في الضفة الغربية بقطاع غزة (ضمن اتفاق غزة-اريحا) قد جاء تعبيرا عن هذه الحساسية الفلسطينية تجاه مسألة ادعاءات السيادة الاجنبية على الضفة الغربية. كذلك فان وجود القدس الشريف في الضفة الغربية يشكل رمزا دينيا سياسيا يعزز من القيمة السياسية-الرمزية للضفة الغربية.

اسرائيل: تشكل الضفة الغربية قيمة سياسية-رمزية عالية لاسرائيل بينما لا يحتل قطاع غزة مكانة مماثلة على الاطلاق. تطلق اسرائيل على الضفة اسم يهودا والسامرة وهما الاسمان التوراتيان للمنطقة وتدعي اسرائيل ان هذه المنطقة تشكل جزءا اساسيا من "ارض اسرائيل". كذلك يوجد في الضفة الغربية اماكن ومواقع عدة ذات

معاني ورموز تاريخية ودينية مثل حائط المبكى وهيكل سليمان في القدس ومقابر الانبياء في المسجد الابراهيمي في الخليل والعديد من الاماكن التاريخية والدينية في مناطق الضفة الاخرى في رام الله ونابلس وغيرها. اما قطاع غزة فلا يشكل جزءا اساسيا من "ارض اسرائيل" ولا يضم اية مناطق او مواقع تاريخية او دينية يهودية.

الاردن: لا يشكل القطاع اية قيمة سياسية-رمزية بالنسبة للاردن، بخلاف الضفة الغربية التي وقعت تحت السيطرة والسيادة الاردنية بعد حرب ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧. كما ان للقدس وللمسجد الاقصى مكانة خاصة كرمز سياسي له مكانته في تعزيز الشرعية الهاشمية والمحافظة عليها في الاطار الاقليمي العربي وعلى الصعيد الداخلي.

(٣) القيمة الاقتصادية:

فلسطين: توفر الضفة الغربية سوقا وقاعدة انتاجية افضل للفلسطينيين من قطاع غزة. كذلك تتوفر للضفة الغربية ما تحتاجه من المياه. ويمكن نمو حركة سياحية دينية مسيحية واسلامية كبيرة تعتمد على الاماكن المقدسة في القدس والخليل، كما يمكن بناء منتجعات سياحية على البحر الميت. اما قطاع غزة فيوفر للكيان الفلسطيني منفذا بحريا حيويا كميناء للتجارة والحركة. كذلك يوفر القطاع شاطئا رمليا يصلح للسياحة، ويوفر البحر مصدرا للدخل القومي عند تطور صناعته السمكية. يعاني القطاع من نقص حاد في المياه العذبة وتزداد ملوحة مياهه سنويا بحيث سيضطر قريبا للاعتماد شبه التام على مصادر جديدة

للمياه التي قد يأتي بعضها من الضفة الغربية ومن تحلية مياه البحر. باختصار تمتاز الضفة باقتصاد افضل من قطاع غزة، لكن المنطقتين يمكنهما ان يكونا مكملتين لبعضهما.

اسرائيل: لا يشكل قطاع غزة اية قيمة اقتصادية عالية لاسرائيل. لكن الضفة توفر سوقا اكثر نضوجا وصناعة سياحية هامة ومصدرا حيويا للمياه. يشكل قيام كيان فلسطيني مستقل تهديدا لهذه المصالح الاسرائيلية في الضفة، لكن كيانا مستقلا مقتصرا على القطاع لن يشكل تهديدا يذكر للدولة اليهودية في هذه المجالات الاقتصادية.

الاردن: لا يشكل القطاع قيمة اقتصادية عالية للادرن في الوقت الراهن. لكن بناء ميناء في غزة قد يساهم في تعزيز التجارة الخارجية للاردن، رغم انه عند قيام دولة فلسطينية مستقلة قد يشكل منافسة لميناء العقبة الاردني. لكن الاردن سيكون حساسا للتطورات الاقتصادية في الضفة الغربية لما لذلك من آثار مباشرة على الاقتصاد الاردني. تعتبر العملة الاردنية هي عملة الاستثمار والادخار الرئيسية اليوم في الضفة الغربية، كما ان البنوك الاردنية تتولى ادارة معظم المعاملات البنكية والاستثمارية للضفة. ان قيام الكيان الفلسطيني بصك عملة فلسطينية وفتح بنوك محلية، سيكون له بدون شك آثار سلبية على الاقتصاد الاردني. ان الاتفاق الاقتصادي الاردني-الفلسطيني المتعلق بالبنوك والعملة الاردنية في ظل الحكم الذاتي يعطي الاردن فرصة للتأقلم مع الوضع الجديد، بدون خسارة تذكر. لكن قيام دولة مستقلة تشمل الضفة

الغربية وتتبع سياسة اقتصادية مستقلة سيشكل تحديا للسياسة النقدية الاردنية وتهديدا لقيمة الدينار.

(٤) دوافع السيطرة مقابل تكاليفها:

فلسطين: لن تشكل السيطرة الفلسطينية على الضفة والقطاع تكاليف واعباء غير مقبولة او متوقعة وستشكل الرغبة الفلسطينية في الاستقلال دافعا يفوق كافة التكاليف. لكن الاستعداد لدفع هذه التكاليف سيكون اكبر ضمن اطار الاستقلال وسيكون اقل ضمن اطار الحكم الذاتي. فمثلا، لن يكون الفلسطينيون مستعدين لدفع تكاليف وتحمل اعباء المسؤولية عن الامن الداخلي، بما في ذلك توفير الامن للاسرائيليين، لفترة طويلة ما لم يكن هدفهم في تحقيق الاستقلال قابلا للتحقيق.

اسرائيل: ان مما لا شك فيه ان قطاع غزة يمثل عبئا امنيا ثقيلا على الاسرائيليين يفوق اعباء السيطرة على الضفة الغربية. ومع ذلك فان دوافع السيطرة على القطاع، الذي لا يمثل قيمة جيواستراتيجية او سياسية او اقتصادية عالية، اقل بكثير من دوافع السيطرة على الضفة الغربية، التي تمثل للاسرائيليين قيمة جيواستراتيجية وسياسية واقتصادية عالية. تتمثل تكاليف السيطرة الاسرائيلية بشكل اساسي في الخسائر البشرية العسكرية والمدنية الاسرائيلية وما لذلك من آثار على معنويات الجنود والمدنيين الاسرائيليين وعلى قدرة الردع الاسرائيلية. اضافة لذلك فان وجود ما يزيد عن مليون شخص مع نهاية القرن، اغلبهم

لاجئين، في مساحة جغرافية ضيقة وفقيرة وتنقصها المياه في قطاع غزة انما يشكل قنبلة موقوتة.

يوفر سيناريوهي الحكم الذاتي والكيان المقلص الخيارين المفضلين لدى الاسرائيليين مقارنة بسيناريو الدولة المستقلة لان الاثنين الاولين يسمحان لاسرائيل بالاحتفاظ بسيطرة ووجود جوهري في الضفة الغربية في نفس الوقت الذي يسمحان لها بالتخلي عن اعباء وتكاليف السيطرة على قطاع غزة.

الاردن: لا يوجد لدى الاردن اية دوافع هامة للسيطرة على قطاع غزة، وفي نفس الوقت فان اية محاولة اردنية لبسط السيطرة على القطاع ستلقى على الارجح مقاومة عنيفة تفوق اية مكاسب ممكنة. من جهة اخرى فان سيطرة اردنية على الضفة الغربية ستسمح للاردن بالتأثير على مسار ومستقبل المسألة الفلسطينية بأكملها، او سيضع تحت سيطرته حوالي نصف الشعب الفلسطيني في كلتا الضفتين، وقد يعتقد بعض الاردنيين ان ذلك يضمن امن واستقرار النظام الهاشمي. لكن الانتفاضة الفلسطينية اظهرت ان تكاليف السيطرة الاردنية هذه على الضفة الغربية ايضا ستكون باهظة، مما شجع الاردن على فك ارتباطه بها بعد مرور بضعة اشهر على بدء الانتفاضة. لكن هذا لا يعني ان الاردن سيرحب تلقائيا بقيام دولة فلسطينية مستقلة، فمن الممكن ان يجد الاردن في خيار الحكم الذاتي او الكيان المقلص بديلا اكثر جاذبية خاصة اذا

تمكن في ظل هذين السيناريوهين من تحقيق مكاسب ونفوذ في المجالات الامنية والاقتصادية والدينية.

(٥) التواجد البشري والاستيطاني:

فلسطين: يبلغ تعداد سكان الضفة والقطاع معا حوالي مليوني شخص يشكل القطاع منه حوالي ٤٠٪. ان هذا التوزيع للسكان بين المنطقتين يضفي نوعا من التوازن على القيمة البشرية لكلتا المنطقتين.

اسرائيل: تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة على مجموعة كبيرة من المستوطنات التي تضم اكثر من ربع مليون مستوطن. تضم مستوطنات القدس حوالي ١٦٠ الف مستوطن وتضم مستوطنات الضفة الغربية حوالي ١١٠ الآف مستوطن بينما تضم مستوطنات القطاع حوالي اربعة الآف مستوطن. تختلف مستوطنات القطاع عن مستوطنات الضفة الغربية والقدس اختلافا واسعا. فبالاضافة لقلة عدد المستوطنين في غزة، لا يوجد لمستوطنات القطاع اية قيمة استراتيجية-امنية، او استراتيجية-سياسية. كذلك لا يوجد تأييد اسرائيلي داخلي واسع لبقاء هذه المستوطنات. كما ان القطاع لا يضم مستوطنات لها قيمة دينية او تاريخية يهودية. يوجد في القطاع ١٧ مستوطنة يتركز اغلبها في منطقة واحدة هي منطقة غوش قطيف. بالرغم من أن الغالبية العظمى من المستوطنين في القطاع هم من المتدينين، الا ان القلائل منهم يعتبرون من المتدينين المتطرفين او من النواه القومية-الدينية الصلبة ذات الايديولوجية المتطرفة. ويعتقد استراتيجيون وقادة عسكريون اسرائيليون

انه بخروج الجيش الاسرائيلي من القطاع فان المستوطنين سيخرجون تلقائيا، وبالتالي فان تكلفة اخراج مستوطني غزة لن تكون كبيرة من مختلف النواحي النفسية والمالية والعملية ولن تؤدي لصراع داخلي وتهديد بالتفكك الاسرائيلي الداخلي.

اما مستوطنات الضفة والقدس فموضوع آخر. يوجد لبعض هذه المستوطنات قيمة سياسية-استراتيجية وهي مستوطنات القدس والواقعة بالقرب من القدس مثل غوش عتصيون، وتتمثل قيمة هذه المستوطنات السياسية-الاستراتيجية في تأكيد تصميم اسرائيل على ضم القدس "الابدي" لها وفي توسيع حدود المدينة، وبالتالي الدولة، لتشمل مناطق حساسة وذات قيمة استراتيجية عالية. وكذلك يوجد لبعض المستوطنات قيمة سياسية-رمزية كتلك ذات البعد الديني والتاريخي وهي المقامة في مناطق ذات "قدسية" أو رمزية خاصة في الخليل ونابلس وبيت ايل. ويوجد نوع ثالث من المستوطنات ذات القيمة السياسية لليمين الاسرائيلي والمتمثلة في ضمان عدم وجود امكانية لانسحاب اسرائيلي مستقبلي من الضفة الغربية، ويشمل هذا النوع ما يسميه رئيس الوزراء الاسرائيلي بالمستوطنات "السياسية" المقامة بالقرب من التجمعات السكنية الفلسطينية في معظم المدن الفلسطينية في الضفة الغربية.

وأخيرا هناك مستوطنات، كتلك الموجودة في الأغوار، ذات اهمية امنية-استراتيجية تكمن قيمتها في توفير دفاع عن الحدود لتأخير تقدم المهاجمين او للاشتباك مع متسللين او توفير تسهيلات ومراكز

متقدمة للتواجد العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية. بالاضافة للعدد الكبير جدا للمستوطنين فيها ولقيمتها السياسية-الاستراتيجية والامنية، فان مستوطنات الضفة تختلف عن مستوطنات القطاع بكثرة عددها (حوالي ١٣٠ مستوطنة)، وتوزيعها على مختلف مناطق الضفة. كذلك تضم مستوطنات الضفة معظم النواة الاستيطانية الصلبة والمتطرفة مما سيجعل اي عملية اجلاء لهم مسألة في غاية التعقيد على المستوى الداخلي الاسرائيلي وقد تهدد بامكانية حدوث صراع داخلي يهودي. ان مستوطني الضفة، على عكس مستوطني القطاع، يتمتعون بدعم وتأمين اسرائيلي شعبي كبير مما يجعل توقعات حدوث صراع داخلي يهودي مسألة واردة فعلا.

يوفر سيناريو الحكم الذاتي حلا للاسرائيليين يؤجل تناول مشكلة المستوطنين برمتها. وهو بالتالي سيناريو مثالي. اما سيناريو الكيان المقلص فيفرض على اسرائيل تناول مسألة الاستيطان في قطاع غزة، ولن يمثل ذلك مسألة شائكة او مستعصية. أما سيناريو الدولة المستقلة فيتطلب من اسرائيل اتخاذ قرارات حاسمة وصعبة فيما يتعلق بمستوطنات الضفة واخرى اكثر صعوبة فيما يتعلق بمستوطنات القدس. ان اي حكومة اسرائيلية، مهما كان موقفها من عملية السلام، ستماطل طويلا لتؤجل لحظة اتخاذ القرار حول مستوطنات الضفة والقدس، بل وربما تشكل هذه المشكلة اهم واعقد مسائل المفاوضات النهائية التي قد يترتب على الفشل في معالجتها بقاء الاوضاع في الضفة على ما هي عليه (اي الحكم الذاتي).

الاردن: لا يوجد في قطاع غزة مواطنون اردنيون مع ان عدد قليل جدا من سكان القطاع حصلوا على جوازات سفرا اردنية مؤقتة. اما في الضفة الغربية فان السكان الفلسطينيين كانوا بعد ضم الضفة للاردن قد اصبحوا مواطنين اردنيين حسب الدستور الاردني. وقد قاوم الاردن محاولات منظمة التحرير الفلسطينية الحصول على موافقته على وحدانية تمثيل المنظمة للفلسطينيين، لكنه عاد ووافق على ذلك في عام ١٩٧٤. وفي عام ١٩٨٨ اعلن الاردن فك ارتباطه القانوني والاداري بالضفة الغربية واستبدل جوازات السفر الاردنية المعطاة لسكان الضفة بجوازات سفر مؤقتة معتبرا اياهم بالتالي غير اردنيين. ان الاردن قد لا يرغب في اعادة ضم حوالي مليون وربع فلسطيني للملكة الاردنية مؤديا بالتالي لاحداث خلل خطير على التركيبة الديمغرافية للسكان لصالح الفلسطينيين. ومع ذلك فان من الخطأ الافتراض بان الاردن قد لا يرغب في المستقبل في اعادة سيطرته على الضفة الغربية او سكانها، اذا ما تم له ذلك بشروطه. ومن هنا فان خياري الحكم الذاتي والكيان المقلص قد يكونان المفضلين لديه لانهما لا يستثنيان مثل هذه الامكانية.

باختصار، ان مواقف الاطراف الثلاثة تجاه الضفة والقطاع يحكمه العوامل الخمسة سالفة الذكر (انظر الشكل رقم (٣)). تختلف مواقف الاطراف الثلاثة بالشكل التالي: يولي الفلسطينيون المنطقتين اهمية عالية متساوية تقريبا في كل العوامل، اما الاسرائيليون فيولون الضفة اهمية عالية ويولون القطاع اهمية منخفضة في مختلف العوامل ما عدا العامل الأخير، أي الاستيطان، حيث يولي الاسرائيليون اهمية

متوسطة لمستوطنات القطاع، اما بالنسبة للاردنيين فيولون القطاع اهمية منخفضة والضفة اهمية متوسطة في كل العوامل. وبالتالي فان الطرفين الاسرائيلي والاردني قد يفضلان، تبعا لذلك، سيناريوهي الحكم الذاتي او الكيان المقلص على سيناريو الدولة المستقلة في الوقت الذي يبدو الكيان المقلص كحل وسط بين الاطراف الثلاثة. (انظر الشكل رقم (٤)).

الشكل رقم (٣)

الفروقات في الاهمية والقيمة النسبية لمنطقتي الضفة والقطاع لدى الاطراف المعنية

الطرف	القيمة الجيواستراتيجية	القيمة السياسية الرمزية	القيمة الاقتصادية	دوافع السيطرة مقابل التكاليف	الوجود البشري

	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة
فلسطين	عالية	عالية	عالية	عالية	متوسطة	عالية	عالية	عالية	عالية	عالية
اسرائيل	منخفضة	عالية	منخفضة	عالية	منخفضة	عالية	منخفضة	عالية	متوسطة	عالية
الاردن	منخفضة	متوسطة	منخفضة	متوسطة	منخفضة	متوسطة	منخفضة	متوسطة	منخفضة	متوسطة

الشكل رقم (٤)

تأييد الاطراف المعنية للسيناريوهات السياسية المختلفة

بناءا على تقييمها لاهمية كل من المنطقتين بالنسبة لمصالحها

الطرف	سيناريو (١) الحكم الذاتي	سيناريو (٢) الكيان المقلص	سيناريو (٣) الدولة المستقلة
فلسطين	ضعيف	متوسط	قوي
اسرائيل	قوي	متوسط	ضعيف
الاردن	متوسط	متوسط	ضعيف

(٣) الواقع اللاموضوعي – ادراكات ومشاعر متبادلة بين سكان المنطقتين

أفرزت التجربة التاريخية المختلفة للضفة والقطاع والظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها الشعب الفلسطيني الى بروز ظاهرة "التعصب" الجهوي التي مزقت ولاءات الفلسطينيين الى ولاءات صغيرة للمدينة والقرية ومسقط الرأس. وفي غياب كيان سياسي فلسطيني واحد يعزز التضامن الجماعي والشعور بالولاء الأعظم للوطن الكبير نمت ولاءات مرضية اخرى للمدينة مقابل القرية وللمدينة مقابل المخيم وللضفة مقابل القطاع. ان هذه الولاءات المرضية الصغيرة لم تكتسب يوما زخما حقيقيا ذي قيمة يجعلها محورا للحياة السياسية او الاقتصادية الفلسطينية، وذلك لانشغال الفلسطينيين عامة تحت الاحتلال بهموم ومشاغل مشتركة طغت على الولاءات الصغرى، لكنها بدون شك تترك اثرا ليس قليلا على الادراكات والمشاعر المتبادلة لسكان المناطق والتجمعات المختلفة، وقد تلعب في المستقبل دورا ذي اثر سلبي يقاوم عملية البناء والتكامل الوطني الفلسطيني الجديد مع بداية انتهاء الاحتلال الاسرائيلي للمناطق الفلسطينية المختلفة وبداية عملية البناء الداخلي.

ان وجود ادراكات ومشاعر سلبية بين سكان الضفة والقطاع تجاه بعضهم البعض امر لا يمكن تجاهله او اغفاله، وهو امر يدعو للقلق. ان اية محاولة لانكار هذا الواقع او التقليل من شأنه هي مثل وضع

الراس في الرمال وقد يترتب عليها مشاكل مستقبلية تعيق تحقيق الوحدة والتكامل والاندماج الفلسطيني بين سكان المنطقتين.

يستعرض هذا القسم هذا الواقع اللاموضوعي، واقع الادراكات والمشاعر والتصورات التي تكونها المجتمعات عن بعضها البعض وتختصرها في صور نمطية قادرة على اكتساب درجة من الثبات رغم تغير الظروف. كما يستعرض تجربة محددة من قبل سكان القطاع وسكان الضفة الغربية لمحاولة لا تزال مستمرة للعيش معا، وهي تجربة انتقال غزيين في بداية سنوات الاحتلال للعيش في مدينتين في شمال الضفة الغربية.

ادراكات وتصورات في الضفة الغربية :

ان مراجعة لنتائج المقابلات التي اجريت مع حوالي اربعمائة من الشخصيات العامة والعادية خلال اعداد هذه الدراسة تظهر وجود مجموعة من التصورات حول سكان قطاع غزة لدى الكثيرين من سكان الضفة. (انظر ملحق رقم ٦) من اكثر هذه التصورات شيوعا صورة الفقر والاكتظاظ السكاني والبطالة، صورة اللاجئين والبؤس والشقاء، وصورة التخلف الاقتصادي وقلة الموارد والامكانات. يعتقد البعض من سكان الضفة الغربية ان المستوى التعليمي والثقافي لسكان القطاع اقل رفعة من مستوى سكان الضفة. وعادة ما يتبع هذا التصور للوضع الاقتصادي والتعليمي والثقافي لسكان غزة ادراكات حول السلوك الاجتماعي لهؤلاء

السكان. يرى كثيرون من سكان الضفة ان هناك اختلاف في العادات والتقاليد والحياة الاجتماعية بين المنطقتين وان قطاع غزة مجتمع متخلف اجتماعيا تكثر فيه الجريمة والانحراف وانه مجتمع يميل للخشونة والتطرف والتزمت والتعصب والتقلب الحاد في ا لمزاج. ويرى البعض من سكان الضفة ان قدرة سكان القطاع على التأقلم الاجتماعي ضئيلة وانه يصعب دمجهم اجتماعيا في بيئات جديدة وان الفوارق الطبقية في المجتمع الغزي كبيرة جدا مما يعمق الاحساس بوجود اختلافات اجتماعية بين سكان المنطقتين. وفي نفس الوقت يبرز ادراك ثالث يرتكز بشكل كبير على احداث الانتفاضة الفلسطينية ودور غزة فيها. يرى العديد من سكان الضفة ان قطاع غزة يقدم الكثير من التضحيات لخدمة القضية الفلسطينية وان سكانه يمتازون بالشجاعة والتضحية والاقدام والاصرار. فهم بدأوا الانتفاضة وعانوا فظاعة وقسوة الاحتلال اكثر مما عانى أهل الضفة. يرى بعض سكان الضفة ان غزة اكثر ثورية ونضالية وان سكانها اكثر صدامية وتضحية وان ذلك كان سببا رئيسيا لقبول الاسرائيليين بالانسحاب من القطاع. ان هذا الادراك الثالث لسكان القطاع يدفع باتجاه تعزيز مشاعر الاحترام والفخر والتضامن بين سكان المنطقتين ويخفف لدرجة ما من تأثير الادراكين الأولين حول الوضعين الاقتصادي والاجتماعي.

يشعر بعض سكان الضفة ان دور قطاع غزة في الحياة السياسية والاقتصادية الفلسطينية دور محدود وان هناك بعض التمييز ضد سكان القطاع يعود للادراكات السابقة الموجودة عنهم. وبالرغم من ان

الكثيرين في الضفة يرفضون الاعتراف بوجود هذا التمييز فان البعض يشير لتباين المستويات الاقتصادية ووجود تنافس اقتصادي بين المنطقتين، ويشير لتأخر القطاع في بناء مؤسسات اقتصادية ونقابية واجتماعية لتبرير ذلك التمييز ان وجد. ويبرره آخرون بوجود فصل قسري بين المنطقتين تفرضه سلطات الاحتلال واجراءاته القمعية ضد سكان القطاع مما يجعل من الضفة مركزا اكثر اهمية في السياسة والاقتصاد الفلسطينيين. ويقبل القليل من سكان الضفة القول بأنهم يعاملون سكان غزة وكأنهم "مواطنين من درجة ثانية"، وان تلك المعاملة هي نتيجة للنظرة الاستعلائية لدى سكان الضفة للاجئين والفقراء عموما، وان هاتين الصفتين (اللجوء والفقر) ملتصقتين بسكان غزة في اذهان الكثير من سكان الضفة.

يرفض الكثيرون في الضفة تبني نظاما للكوتا أو الحصص في الوظائف والفرص من اجل معالجة التمييز ضد سكان القطاع ويصرون على ان الاختيار يجب ان يتم حسب الكفاءة والقدرة التنافسية. يشكو سكان بعض مناطق الضفة (الشمال والجنوب مثلا) من سيطرة الوسط (القدس ورام الله) على الوظائف وهم اكثر استعدادا لتقبل نظاما للكوتا لحل هذه المشكلة اكثر من استعدادهم لتبني نفس النظام لحل مشكلة التمييز ضد غزة. ويرى بعض سكان الضفة ان عدم المساواة بين المنطقتين يعود لكون الضفة اكثر تقدما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وان نظام الكوتا لن يحسن من الاداء الفلسطيني، وان الاصرار على الكفاءة سيدفع سكان القطاع لبذل المزيد من الجهد للحاق بمستوى الضفة وان

هذا افضل وانجع على المدى البعيد في القضاء على عدم المساواة. لا يتخوف سكان الضفة من سيطرة القطاع على صنع القرار السياسي الفلسطيني رغم شعورهم بان كثيرا من قيادات المنظمة قد جاءت من غزة. ويعود عدم التخوف هذا لاعتقاد سكان الضفة بان مستوى التطور السياسي والاقتصادي والفروقات في تعداد السكان بين المنطقتين يميل لصالح الضفة، وانه لهذا لا مكان للتخوف من سيطرة غزية على القرار الفلسطيني.

لكن التطورات السياسية منذ نهاية مايو ١٩٩٤ وانتقال القيادة الفلسطينية الى قطاع غزة وتحويل غزة الى مقر للسلطة الفلسطينية، بانتظار الاتفاق على تمدد هذه السلطة لبقية الضفة الغربية، قد حرك المخاوف والشكوك حول الدور الكبير الذي اخذت غزة في لعبه في السياسة الفلسطينية. كما ان صعوبة التنقل بين المنطقتين وطبيعة عملية صناعة القرار الفلسطيني لدى قيادة المنظمة تشعر سكان الضفة بتفرد "غزة" بالقرار وعدم تشاورها مع الضفة. ويأمل سكان الضفة ان امتداد الحكم الذاتي لبقية الضفة والتركيز على الكفاءة سيعيد للضفة دورها المركزي السابق في السياسة الفلسطينية.

ادراكات وتصورات في قطاع غزة

تظهر نفس المقابلات التي سبق الاشارة اليها وجود مشكلة حقيقية في ادراكات وتصورات سكان القطاع للطريقة التي يعتقدون ان

سكان الضفة ينظرون بها اليهم. ان من الواضح ان هناك حاجزا نفسيا بين سكان المنطقتين يسيء الى العلاقة بينهما ويوفر مجالا لنمو الشكوك المتبادلة. ان مما لا شك فيه انه رغم وجود ايمان راسخ لدى سكان القطاع بانهم وسكان الضفة يشكلون شعبا واحدا لا يمكن تجزئته الا ان هناك مشاعر عميقة لديهم بوجود تمييز واضح ضدهم وبتمتع سكان الضفة بافضلية في المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية المختلفة.

ينظر الكثيرون من سكان القطاع باعجاب لاخوتهم سكان الضفة الغربية، اذ يروهم اكثر تقدما في المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية، لكنهم في نفس الوقت، يخشون ما قد يؤدي اليه ذلك من نظرات استعلائية وتحكم في صناعة القرار وتمييز ضدهم. يرى العديد من سكان القطاع ان موارد الضفة الاقتصادية وبنيتها التحتية افضل من تلك المتوفرة في قطاع غزة، وان ذلك يعطيها مستوى معيشي افضل. ويرون ان وجود الجامعات في الضفة يسمح لها بتخريج كوادر متعلمة قادرة على ادارة المؤسسات الاقتصادية واعطاء الضفة طابعا ثقافيا متميزا. ويرون كذلك ان ارتباط الضفة بالاردن وحمل سكانها لجواز السفر الاردني يتيح لهؤلاء السفر والتنقل والانفتاح على العالم الخارجي مما يساهم في خلق بنية اجتماعية اكثر انفتاحا وتطورا. ويعتقد بعض سكان القطاع ان سكان الضفة قد استطاعوا ترجمة هذه الميزات لقدرات وخبرات ومؤسسات وحياة حزبية سياسية اعطتهم نفوذا ونصيبا وافرا من السلطة مقارنة بسكان القطاع. يشعر بعض سكان القطاع ان هذا النفوذ يتم ترجمته الى سلوك ضفاوي متعال ينظر باستعلاء للغزي، والى

ممارسات تمييزية في مجالات مختلفة مثل تخصيص عدد اقل من المنح الدراسية لطلاب غزة، وميزانيات وقروض اقل للتطوير الاقتصادي الغزي، ومناصب اقل في المواقع القيادية السياسية والاقتصادية والاعلامية المختلفة.

ويرى بعض سكان القطاع ان الاحتلال الاسرائيلي قد ساهم هو ايضا في تعميق التمييز ضدهم بلجوئه الى وسائل قمعية اكثر قسوة من تلك التي استخدمها ضد سكان الضفة(٢٧). ويشيرون بشكل خاص للاغلاقات الاسرائيلية المستمرة للقطاع ولمنع التجول الليلي الدائم خلال فترة الاحتلال ولفرض البطاقات الممغنطة عليهم. ويعتقد هؤلاء ان سكان القطاع اكثر استعدادا للنضال والعطاء والتضحية وان ذلك يعود لظروفهم الحياتية الصعبة وبشكل خاص في المخيمات. ويرون في المقابل ان بعض سكان الضفة اقل استعدادا للعمل النضالي والتضحية واكثر استعدادا للبحث عن مصالحهم الخاصة، ويشيرون بشكل خاصة لقيام عمال من الضفة الغربية بملىء اماكن العمل التي كانت تشغر عند قيام سلطات الاحتلال بمنع عمال غزة من التوجه لعملهم في اسرائيل. بل وتذهب أقلية من سكان القطاع الى ابعد من ذلك متهمة بعض سكان الضفة بانهم اقل تمسكا بالكيانية الفلسطينية واكثر استعدادا لربط مستقبل الضفة الغربية بالاردن، ويشيرون في هذا المجال لوجود نفوذ اردني واسع في الضفة والى استعداد ضفاوي اكثر لقبول الكونفدرالية الاردنية-الفلسطينية.

وبالرغم من وجود شعور بالاجحاف بحقهم والتمييز ضدهم فان القلائل فقط من سكان القطاع يطالبون بتمييز معاكس لصالحهم في مجالات التعيينات والوظائف. ويطالب القلائل ايضا بتمييز لصالح غزة في الميزانيات ومشاريع التطوير لان المكافأة في نظر هذه القلة يجب ان تكون حسب التضحية، وان بؤس وشقاء غزة يجب تعويضه، وأن المعيار يجب ان يكون "المساهمة في تحرير الوطن" وليس المساهمة في الدخل القومي. وفي المقابل يعتقد الكثيرون من سكان القطاع ان نظاما للكوتا (او الحصص)، بالرغم من ادراكهم لفوائده في التعامل مع خصوصية غزة، ليس حلا مفضلا على المدى البعيد، وأن المطلوب توفير فرص متساوية للتقدم.

تعزز المقابلات التي تم اجراؤها لهذه الدراسة الرأي القائل بان الادراكات السلبية التي يحملها بعض سكان الضفة والقطاع عن بعضهم البعض تعود جزئيا لانطباعات تراكمت نتيجة للاتصال والاحتكاك بين المجموعتين تحت ظروف خاصة سنأتي على ذكرها بعد قليل. كما تعود هذه الادراكات السلبية جزئيا ايضا لوجود نوع آخر من التمييز في بعض اجزاء المجتمع الفلسطيني وهو التمييز ضد اللاجئين عموما، ووجود نظرة استعلاء لدى سكان المدن الاصليين تجاههم. وفي الضفة الغربية يسود الانطباع بأن قطاع غزة ليس الا مخيم لاجئين كبير وبذلك يتم اسقاط التفكير النمطي المرضي تجاه اللاجئين على سكان قطاع غزة. كذلك تبرز المقابلات ان هناك ربطا في اذهان بعض سكان الضفة الغربية بين قطاع غزة ومصر، وأنه هذا الربط يولد ادراكات سلبية تجاه

القطاع. يحمل بعض سكان الضفة صورا نمطية سلبية عن الحياة الاجتماعية المصرية وعن السلوك الفردي للمصري، ويفترضون انه بسبب وقوع قطاع غزة تحت الادارة المصرية، فان سكان القطاع قد اكتسبوا ذلك السلوك ونمط الحياة الاجتماعية. وفي المقابل يقيم هؤلاء بصورة ايجابية نمط الحياة والسلوك الاجتماعي الاردني ويعتبرونه اكثر رقيا، ويسقطون ذلك على الضفة الغربية بحكم التجربة التاريخية. ولكن لعل اهم عامل في تكوين الادراكات السلبية لدى الطرفين يعود لتجارب الاحتكاك المباشر بينهما، وهو ما سنتناوله في القسم التالي.

تجربة الحياة المشتركة بين سكان المنطقتين

اشرنا سابقا لحدوث هجرة محدودة لسكان من قطاع غزة الى الضفة الغربية خلال سنوات الاحتلال الأولى. كذلك جرت محاولات اسرائيلية محدودة في نفس الفترة لتشجيع وتنظيم هجرة سكانية من مخيمات القطاع لمخيمات ومناطق سكنية في الضفة الغربية. شكلت هذه الهجرة بداية لتجربة حياة مشتركة واحتكاك مباشر بين سكان المنطقتين بعد سنوات الفصل القسري بعد حرب ١٩٤٨. منذ ذلك الحين استمر الاتصال، المنقطع احيانا، بين سكان المنطقتين ضمن قنوات عديدة كان من اهمها قدوم الآلاف من طلاب القطاع للدراسة والاقامة في الضفة الغربية.

لا توجد ارقام دقيقة حول عدد الافراد الذين قدموا من قطاع غزة للحياة في الضفة الغربية منذ بداية الاحتلال. لكن التقديرات المتوفرة تشير الى ان حوالي عشرين الف شخص قد قدموا الى شمال الضفة الغربية في سنوات الاحتلال الخمسة الأولى ١٩٦٧-١٩٧١. سكن اغلب هؤلاء القادمين في مدينة قلقيلية وفي منطقة طولكرم (المدينة والمخيم والبلدات المحيطة). عاد كثير من هؤلاء الى قطاع غزة خلال السنوات اللاحقة وتشير التقديرات الحالية لوجود بضع مئات من العائلات (٢٠٠-٣٠٠ عائلة) في منطقة طولكرم. اجريت لاغراض هذه الدراسة مقابلات مع حوالي عشرين عائلة من العائلات التي قدمت من قطاع غزة بعد حرب ١٩٦٧. يتضح من هذه المقابلات ان السبب الرئيسي للإنتقال للضفة كان اقتصاديا. في بداية سنوات الاحتلال وفتح باب العمل في اسرائيل امام سكان المناطق المحتلة عارضت التنظيمات الفدائية في القطاع العمل في اسرائيل ومنعت بالقوة خروج العمال واتهمتهم بالعمالة. اما في الضفة الغربية فلم تقف اية جهة منظمة ضد العمل في اسرائيل. تركزت هذه الهجرة في شمال الضفة الغربية لقربها من مراكز العمل في اسرائيل كما سبق واشرنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة. تظهر المقابلات ايضا ان الغزيين قد حافظوا على انفسهم كمجموعة وانهم لم يختلطوا كثيرا بمحيطهم. يشعر الكثيرون ممن تمت مقابلتهم بمرارة بسبب المعاملة التي لقيوها من سكان المدن التي عاشوا فيها، لكن اولئك الذين عاشوا في مخيمات اللاجئين في الضفة كانوا اقدر على الاندماج في بيئتهم وعبروا بشكل عام عن رضاهم عن المعاملة التي لقوها من لاجئي الضفة الغربية. تبرز المرارة الغزية بشكل خاص في

قلقيلية حيث يشعر الكثيرون بأن سكان المدينة الاصليين يعاملونهم "بعنصرية" ويعتبرونهم "درجة ثالثة". وهم يميزون بين معاملة سكان المدينة من الشباب المتعلمين والمثقفين، التي يرتاحون اليها، ومعاملة الآخرين التي تتسم بالتمييز والتفرقة التي لا تعود في نظرهم الا لكونهم لاجئين من قطاع غزة. يجد بعض سكان قطاع غزة المقيمين في مدينتي قلقيلية وطولكرم صعوبة في التأقلم اجتماعيا مع سكان المدينتين. ويشعرون بأنهم غير مقبولين من السكان ويشيرون الى صعوبات يواجهونها في شراء اراض او ممتلكات او في الزواج. ويقول بعضهم بانهم يشعرون بالغربة. اما المقيمين منهم داخل المخيمات، كمخيم طولكرم مثلا، فيشعرون بانهم قادرون على التأقلم وانهم لا يعاملون بطريقة مختلفة. يحمل هؤلاء صورا ايجابية عن سكان الضفة عموما ويشعرون بان الضفة اكثر تطورا وتقدما من قطاع غزة.

حافظ الغزيون المقيمون في الضفة على روابطهم مع قطاع غزة، ويقوم العديد منهم بزيارته باستمرار. لكن اغلبهم لا يفكرون في العودة والاقامة فيه لانهم يعتقدون ان ظروفهم الاقتصادية ستتحول للاسوء فيما لو عادوا للقطاع. اما الذين يشعرون بالتمييز ضدهم من بين المقيمين داخل المدن فهم اكثر استعدادا للعودة عند ظهور ظروف مناسبة.

يشعر بعض طلاب غزة المقيمين في الضفة بنوع مشابه من التمييز من قبل السكان الاصليين في مدن رئيسية كنابلس مثلا. يشكو

بعض الطلاب مثلا من انهم يجدون صعوبة في استئجار بيوت للسكن، او في تكوين صداقات مع طلاب من الضفة الغربية، او في كسب قبول الآخرين لهم. بل ان بعضهم يشكون من انهم يشعرون بالتمييز ضدهم من قبل زملائهم في الجامعة، او من الاداريين والاساتذة، او حتى من قبل رفاقهم في التنظيم الواحد بسبب اصلهم الغزي.

في الجانب الآخر، كان هناك انعكاس سلبي لتجربة الحياة المشتركة على سكان من الضفة الغربية أيضا. ففي قلقيلية، حيث اجريت لقاءات مع سكان من المدينة تشكلت صورة مشابهة من الادراكات السلبية لدى بعض السكان عن الطرف الآخر. فقد اعتبر بعض سكان المدينة ضيوفهم الغزيين اقل درجة منهم: فهم بدون نظام او نظافة، ويسكنون "الدكاكين" بدل السكن في البيوت، وهم اقل نزاهة في التعامل التجاري، وتعاني اسرهم من التفكك، وهم اقل ثقافة وعلما وتطورا، وهم بالطبع فقراء ولاجئين. ان هذه الصورة النمطية السلبية عن الغزيين المقيمين في قلقيلية ليست واسعة الانتشار بين كافة فئات المدينة، لكنها على ما يبدو اكثر انتشارا بين السكان الاصليين والعائلات التقليدية فيها. وقد تشكلت هذه الصورة منذ بداية وصول الغزيين للاقامة في المدينة، حيث وصل الالآف من العمال الفقراء بحثا عن العمل في الوقت الذي كان هؤلاء العمال متهمين في غزة "بالعمالة"، فقط لانهم أرادوا العمل في اسرائيل. كما ان اغلب العمال كانوا شبابا غير متعلمين وغير قادرين على استئجار بيوت للسكن او على تنظيف وتنظيم اماكن اقامتهم او الاهتمام بمظهرهم الخارجي. كما ان بعضهم وجدوا انفسهم

بعيدا عن رقابة عائلاتهم ومجتمعاتهم الاصلية فسلكوا مسالك اجتماعية غريبة غير مقبولة من اهل المدينة. وقد بقيت هذه الصورة في الاذهان حتى بعد مرور السنين وتغير اوضاع الغزيين في المدينة نتيجة لانطواء الغزيين على انفسهم وتجمعهم في احياء خاصة بهم. كذلك كان لطبيعة المجتمع التقليدي المحافظ في قلقيلية وميله للشك في الغرباء وعدم الترحيب بهم دور في استمرار وجود الصورة النمطية السلبية عن غزيي الضفة.

الفصل الرابع

البدائل

يعتمد اختيارنا للبدائل، كما سبق وأشرنا، على فهمنا لطبيعة الاهداف والقيم الاساسية والرؤيا بعيدة المدى للكيان السياسي الفلسطيني. كما يعتمد على الاطار السياسي الذي يحدد الظروف السياسية العامة القائمة والمتوقعة، وهذه بالتالي تحدد شروط الممكن وغير الممكن على صعيد الاهداف المرحلية للكيان الفلسطيني. كذلك تتم عملية تقييم البدائل بناءا على قدرتها على التعامل مع الاعتبارات الاساسية الموضوعة. تشمل هذه الاعتبارات، التي سبق مناقشتها في الفصل السابق، الواقع الموضوعي المعبر عن الفروق الاساسية بين المنطقتين، والواقع النسبي المعبر عن النظرة النسبية للاطراف الثلاثة الاساسية المعنية (فلسطين واسرائيل والاردن)، والواقع اللاموضوعي

المعبر عن المشاعر والادراكات المتبادلة بين سكان منطقتي غزة والضفة الغربية.

ان الافتراض والمنطلق الأول لهذه الدراسة هو ان هناك اجماع فلسطيني على ان الهدف الرئيسي للعمل السياسي الفلسطيني هو ضمان وجود كيان سياسي فلسطيني وطني مستقل على التراب الفلسطيني. وبالرغم من ان الدراسة قد جعلت ذلك قيمة مفترضة غير خاضعة للنقاش فانه قد يكون من الضروري الاشارة الى ان هذه المرحلة هي واحدة من اهم مراحل العمل السياسي الفلسطيني حيث يتم فيها تجسيد الوجود الوطني الفلسطيني على ارض الواقع ويتم فيها طرح ونقاش اسس النظام السياسي الفلسطيني القادم. ان تجسيد الكيانية الفلسطينية على ارض الوطن تجعل "الداخل" الفلسطيني المحور المركزي للعمل السياسي والاقتصادي الفلسطيني مما قد يهدد دور الشتات الفلسطيني في "الخارج". كذلك فان مرحلية التسوية السياسية بدءا من غزة واريحا، ثم مرورا بنقل السلطة الفلسطينية لبقية الضفة الغربية قبل الوصول للمفاوضات حول الترتيبات النهائية، بما في ذلك معالجة قضية اللاجئين، قد تهدد بخلق شعور بالتمييز والتفريق بين الفلسطينيين في غزة واريحا من جهة وبقية الضفة من جهة اخرى، وبين الفلسطينيين في الداخل من جهة والفلسطينيين في الخارج من جهة اخرى. ان تعاظم هذا الشعور قد يهدد بحدوث شرخ في وحدة الشعب الفلسطيني مهددا أمن وسلامة ومستقبل الكيانية الفلسطينية وعملية البناء الوطني

باسرها. ومن هنا تبرز اهمية التركيز على هدف فلسطيني غير قابل للنقاش وهو الحفاظ على وحدة وتكامل الشعب الواحد.

ولعلنا نضيف لهدفي بناء الوجود الوطني على تراب الوطن والحفاظ على وحدة وتكامل الشعب الفلسطيني هدفا ثالثا وهو ضمان حدوث انتقال فلسطيني من مرحلة الثورة والمقاومة لمرحلة بناء الدولة بشكل ناجع وفعال. ان هذا الهدف يتطلب بناء نظام سياسي واداري قادر على مواجهة التحديات الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك تلك المتعلقة بعملية ربط الضفة الغربية بقطاع غزة وهو التحدي الذي تتناوله هذه الدراسة.

ذكرنا في مقدمة هذه الدراسة ان البدائل المطروحة امامنا قد فحصت ضمن اطار وضع انتقالي، ولكنها ليست بالضرورة مقتصرة عليه. وقد تناولنا في الفصل الثاني مسألة الاطار السياسي للعلاقة الغزية-الضفاوية ضمن سيناريوهات الوضع الراهن (الحكم الذاتي) والدولة المستقلة والكيان المقلص. وقد حاولنا عند مناقشة الواقع النسبي ضمن الاعتبارات الاساسية من الفصل الثالث استعراض تأثيرات ذلك الواقع على السيناريوهات الممكنة. ان مما لا شك فيه ان الاطار السياسي للمرحلة الراهنة (الحكم الذاتي)، وما له من تأثير على طبيعة الاهداف الفلسطينية وعلى الاعتبارات الاساسية، يترك اثرا علىعملية تقييم واختيار البدائل وبالتالي على صلاحية هذه البدائل على المدى البعيد. ولعل اوضح مثال على ذلك حقيقة وجود سقف لطبيعة السلطة الحاكمة في

ظل الحكم الذاتي، اذ ان الحديث يدور عن سلطة محدودة وليس عن سلطة ذات سيادة. وبالتالي فان خيار قيام "دولة مركزية موحدة" غير وارد ضمن البدائل المطروحة الآن بالرغم من ان البديل الأول المطروح هنا قابل للتطوير بهذا الاتجاه.

تطرح الدراسة ثلاثة بدائل للربط السياسي والاداري بين الضفة الغربية وقطاع غزة: الوحدة الاندماجية الكاملة التي ترفض وجود اي تمييز يذكر بين المنطقتين ويسعى على الفور لالغاء كل الفروقات المتراكمة بينهما، والبديل الثاني هو الوحدة السياسية واللامركزية- الادارية الذي يسمح باعطاء كل منطقة قدر من التمايز اداريا، والبديل الثالث هو الوحدة الفيدرالية التي تسمح بتبلور كيانين متمايزين سياسيا واداريا. ان بديل الوحدة الفيدرالية ليس خيارا فلسطينيا مقبولا تحت اي ظرف او من اي طرف فلسطيني، لكنه رغم الرفض المبدأي يبقى احتمالاً مرهوناً بالتطورات السياسية التي قد لا نستطيع التحكم بها، ولهذا يتوجب علينا دراسته وفهم خطورته والاستعداد لها بما في ذلك وضع تصورات للتعامل معها. ان البديل المفضل في هذه الدراسة ليس ايا مما سبق، لكنه ينتقي مواصفات من كل ما سبق لصنع نموذج جديد من الربط هو اقرب ما يكون للبديل الثاني، او اللامركزية الادراية، لكنه في نفس الوقت يأخذ من مواصفات البديل الأول ولهذا سمي بالوحدة اللامركزية.

يجدر بنا قبل استعراض البدائل التمييز باختصار بين السياسة والادارة لما لذلك من اهمية عند الحديث عن الروابط والعلاقات السياسية والادارية. ان السياسة تتعلق اساسا بنظام الحكم وبالسلطة والسيادة، بينما ترتبط الادارة بعملية التنظيم والتنسيق والتخطيط والتنفيذ والاشراف والرقابة. تتعلق السياسة بممارسة الدولة وسلطاتها المركزية لوظيفتها السيادية في التشريع والتنفيذ والقضاء، بينما ترتبط الادارة بتنظيم وتوزيع تلك الوظيفة وبكيفية ممارستها. ان الادارة اداة من ادوات النظام السياسي وهي احدى مظاهر ممارسة السلطة العامة. بالرغم من ان النظام السياسي يلعب الدور الاساسي في بناء وحفظ الدولة، فان للنظام الاداري دور بالغ الأهمية في بناء القيم والثقافة السياسية للدولة، فهو الذي يحدد مثلا امكانيات ووسائل المشاركة الشعبية وبالتالي تحقيق الديمقراطية. كما يلعب النظام الاداري دور في تعزيز، او تمزيق، وحدة وتكامل الشعب وولائه القومي، وفي الحفاظ على النظام وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع.

ان هذا التمييز بين السياسي والاداري يسمح لنا بتوضيح الفروقات بين البدائل الثلاثة قيد البحث، كما هو مبين في الشكل رقم (٥). تعني "الوحدة الاندماجية" في هذه الدراسة وجود سلطة مركزية سياسية وادارية، بينما تعني "اللامركزية الادارية" وجود سلطة مركزية سياسية واحدة وازدواجية ادارية، وتتطلب الوحدة "الفيدرالية" وجود لامركزية سياسية وادارية.

الشكل رقم (٥)

البدائل المقترحة : الربط السياسي والاداري

السياسة \ الادارة	مركزية	لامركزية
مركزية	بديل (١): وحدة اندماجية	بديل (٢): اللامركزية الادارية
لامركزية	غير مقترح: تنسيق / تعاون بين دول مستقلة	بديل (٣): الفيدرالية

عند التمييز بين البدائل المختلفة تنظر الدراسة في متغيرات او (مواصفات) تسعه اساسية. تضم هذه المتغيرات ما يلي: مركزية او لامركزية السلطتين السياسية والادارية، النظام الاقتصادي بما في ذلك السياسات الضريبية وبرامج التطوير والميزانيات، نظامي التعليم والقانون، الاتصالات والمواصلات بما في ذلك الربط الجغرافي (الممر او الكريدور) الرابط بين الضفة والقطاع، حركة الهجرة الداخلية، صنع القرار، نظام الانتخابات، والأمن والشرطة. ان كل متغير من هذه المتغيرات يمكنه ان يحمل قيما مختلفة متعددة تسمح لنا برسم البدائل قيد الدراسة. (انظر ملخص البدائل ومواصفاتها في الشكل رقم (٦) في نهاية هذا الفصل).

البديل الأول : الوحدة الاندماجية

تعني الوحدة الاندماجية وجود سيطرة مركزية قوية للسلطة تمكنها من المحافظة على وحدة البلاد وتكاملها وتوفير الأمن والنظام ومواجهة التحديات الخارجية. وهي وحدة في السلطة، وفي الدستور وفي القوانين. تكون الضفة وغزة وحدة اقليمية متكاملة غير قابلة للتجزئة القانونية. ان التركيز هنا ليس فقط على دور السلطة الفلسطينية المعينة او المنتخبة في ضمان وجود حكومة مركزية وتمثيل سياسي واحد، وفي مرحلة لاحقة ضمان سيادة غير مجزئه، بل ايضا على دورها في التخطيط والتنظيم والتنفيذ وفي ضمان النجاعة والدقة في العمل. تتبع السلطات الادارية المحلية للسلطة المركزية وتعمل تحت اشرافها المباشر وتكون في معظمها معينة منها وخاضعة لها.

تتبنى السلطة المركزية في هذا البديل نظاما اقتصاديا مركزيا يعزز سيطرتها وبالتالي قدرتها على ادارة الاقتصاد الفلسطيني من اجل ضمان جسر الفجوة بين مستويات المعيشة بين الضفة وغزة. وتتبنى برنامجا للتطوير الاقتصادي يعيد بناء البنية التحتية المتخلفة، وخاصة في قطاع غزة، ويخفف من حدة البطالة. كذلك تفرض السلطة نظاما ضرائبيا واحدا وتضع ميزانية مالية واحدة للمنطقتين. ان التخطيط والعمل لقيام اقتصاد فلسطيني مستقل قد يكون بحاجة لوجود سلطة مركزية مالية وبنكية واحدة وخلق عملة فلسطينية للاستعمال في المنطقتين. كذلك

فان وجود حكومة مركزية قوية ومستقرة قد يشجع رجال الاعمال والمال على الاستثمار.

يوجد اليوم في الضفة نظامي تعليم وقانون اردنيين مختلفين عن نظامي التعليم والقانون في قطاع غزة اللذين يتبعان للنظام المصري. ان الوحدة الاندماجية تتطلب التوحيد الفوري لانظمة التعليم والقانون في المنطقتين لما لذلك من تأثير على عملية التنشئة السياسية التي تسهم في خلق ثقافة سياسية موحدة تساهم في معالجة الادراكات السلبية بين سكان المنطقتين. كما يتطلب هذا البديل قيام نظام اتصالات ومواصلات قادر على ربط المنطقتين بما في ذلك ضمان وجود ممر آمن بين المنطقتين خلال المرحلة الانتقالية يعمل ٢٤ ساعة يوميا يتم لاحقا تطويره ليصبح معبرا جغرافيا او كريدور تحت السيادة الفلسطينية. هنالك حاجة هنا ايضا لتطوير نظام بريدي وتليفوني فلسطيني مستقل وموحد للمنطقتين وايجاد نظام للمواصلات العامة (الباصات والقطارات) العاملة طيلة ساعات اليوم الاربع والعشرين. ان ضمان سهولة الحركة والاتصال شرط ضروري لتحقيق هدفين اساسيين: التسريع بعملية الدمج بين المنطقتين على كافة الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية، وضمان وحدة التراب الاقليمي امام اطماع وطموحات الطرفين المعنيين الآخرين: اسرائيل والاردن.

تتطلب الوحدة الاندماجية ايضا سيطرة السلطة المركزية على عملية الهجرة الداخلية وترشيدها من اجل تحقيق الغايات الوطنية العليا.

ان هناك اهدافا اقتصادية واجتماعية واستراتيجية قد تدفع باتجاه احداث عملية هجرة داخلية منظمة من قطاع غزة للضفة الغربية. ان هذه الهجرة الداخلية المنظمة قد تخفف الازمة الاقتصادية الغزية، وتسهم في عملية الدمج والتكامل الاجتماعي، وتعزز من وحدة الهوية الفلسطينية للمنطقتين. وغني عن القول ان العبر المستفادة من تجربة الحياة المشتركة بين سكان المنطقتين يجب ان تشكل اساسا لتنظيم عملية الهجرة الداخلية هذه.

تمر عملية صنع القرار في مراحل اربعة: المبادرة، الاقناع، القرار، والتنفيذ، وفي البديل الأول تتركز العملية في مراحلها هذه بيد السلطة المركزية. تقوم الانظمة الشمولية (المشابهة للنموذج السوفييتي السابق) عادة باحتكار عملية المبادرة التي تأتي كردة فعل لوجود مشكلة او حاجة. ويتطلب نموذج الوحدة الاندماجية اعطاء القيادة السياسية في السلطة الفلسطينية مسؤولية تحديد الحاجات والمشاكل والاولويات واقتراح الحلول لها. كما يتطلب تركيز عملية الاقناع، اي بناء التأييد للحلول المقترحة، بيد السلطة السياسية ومراكز قواها المختلفة بدون الحاجة لبناء "اجماع" وطني او تشجيع التنافس بين المصالح المتناقضة قبل صدور القرار. بل انه قد لا يكون هناك حاجة لهذه المرحلة في صناعة القرار، والارجح ان مرحلة "القرار" ستسبق مرحلة الاقناع. ويركز النموذج المركزي على عملية "تعبئة" التأييد للقرار بعد صدوره، لا على عملية "الاقناع" قبل الصدور وذلك لان صاحب المبادرة هو نفسه صاحب القرار، وهو لهذا لا يحتاج للاقناع السابق وانما لكسب التاييد

ليس الا. اخيرا يتطلب هذا النموذج اشراف السلطة المركزية المباشر على عملية التنفيذ من اجل ضمان التزام البيروقراطية المنفذة بغايات واهداف صاحب القرار.

تلعب الانتخابات دورا هاما في عملية التوحيد والتكامل الوطني وفي خلق قيادات وطنية ذات قاعدة شعبية على مستوى الوطن ككل. يركز بديل الوحدة الاندماجية على عملية الصهر الوطني وتجاوز الولاءات الجهوية والاقليمية بهدف تعزيز الهوية الوطنية الواحدة. يشجع هذا النموذج على قيام انتخابات "قطرية" على مستوى البلاد كلها بحيث تكون الضفة الغربية وقطاع غزة دائرة انتخابية واحدة وعلى تشكيل مجلس منتخب واحد يكون ممثلا لكل الشعب في المنطقتين. وقد يشجع هذا التوجه على انتخاب شخصيات فلسطينية معروفة تأتي من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وبيروقراطيتها باعتبارها الأكثر قدرة على اعطاء البعد الوطني العام.

تهيمن السلطة السياسية المركزية في نموذج الوحدة الاندماجية على المؤسسة الامنية بكافة اذرعها بما في ذلك تلك المسؤولة عن الأمن العام والشرطة. ان غياب فرض القانون والنظام لفترة طويلة عن المناطق الفلسطينية في الضفة والقطاع تتطلب في هذا النموذج وجود اجهزة للنظام العام والقانون ذات صلاحيات واسعة، تساندها وتوجهها السلطة المركزية بكل ثقلها، لكي تتمكن من كسب احترام وطاعة الشارع لها. تتبع قوات الأمن في المنطقتين لقيادة واحدة

ويتم انتشارها في كافة المناطق بناءا على الحاجة وليس على الموقع الجغرافي.

أخيرا، لا يشجع هذا النموذج على قيام سلطات محلية او اقليمية ذات صلاحيات واسعة ويقصر عمل هذه السلطات على مجال الخدمات البلدية والقروية المحدودة. يبلغ عدد البلديات الموجودة حاليا في الضفة والقطاع تسع وعشرون بلدية، اربعة منها في قطاع غزة، ويوجد ١٢١ مجلسا قرويا تسعة منها في القطاع. سعت السلطات الاسرائيلية، وقبلها السلطات المركزية الاردنية والمصرية، على ربط السلطات المحلية القروية والبلدية بمؤسسات السلطة المركزية بهدف تقليص صلاحياتها وتحجيم دورها التمثيلي المستقل. تعطي السلطات المركزية، بقرارات ادارية، صلاحيات محدودة للسلطات المحلية وتستطيع بالتالي تقليص والغاء هذه الصلاحيات وقتما شاءت. يركز هذا النموذج على دور القيادة السياسية الوطنية في تحديد وتعريف المصلحة الوطنية الجماعية واسقاط هذا التعريف على كافة السياسات العامة بما في ذلك السياسة المحلية.

البديل الثاني : اللامركزية الادارية

تعني اللامركزية الادارية وجود مركزية سياسية تمكن السلطة الفلسطينية الوطنية من الحفاظ على الوحدة الاقليمية للمناطق الفلسطينية وتمكن من قيام ازدواجية سياسية، ولكنها في نفس الوقت

تسمح بتنظيم وتوزيع الوظائف الادارية بين السلطات المركزية وسلطات الحكم المحلي. فاللامركزية الادارية اذا لا تتعلق بنظام الحكم السياسي او بقضايا السيادة او الدستور او القانون، بل تقتصر على اعطاء المجالس البلدية والقروية والدوائر المحلية الأخرى سلطات ادارية واسعة تقلص من سلطات البيروقراطية الادارية المركزية. تهدف اللامركزية الادارية، بالاضافة للحفاظ على وحدة البلاد وتعزيز السيطرة السياسية الفلسطينية عليها، الى اضفاء طابع من المشاركة المحلية في العمل السياسي الفلسطيني. حاولت سلطات الاحتلال قمع الهوية الوطنية الفلسطينية وتدمير المؤسسات والبنى الفلسطينية المختلفة ذات الطابع التمثيلي. تحاول السلطات الفلسطينية في هذا البديل تعزيز الهوية والمؤسسات واعادة بناء ما دمره الاحتلال عن طريق تشجيع انخراط شرائح ومجموعات ومؤسسات فلسطينية مختلفة في الادارة والحكم، فتصبح بذلك السلطات المركزية اقدر على التجاوب مع الاحتياجات المحلية للمناطق المختلفة.

يتضمن توسيع صلاحيات مؤسسات الحكم المحلي اعطاءها دور واسع في اعادة البناء الاقتصادي بهدف التخفيف من وطأة الاجراءات الاقتصادية المختلفة على شرائح ومناطق معينة. تستطيع السلطات المحلية في قطاع غزة مثلا، حيث البطالة اشد وطأة والفرد اقل دخلا، سن نظام ضرائبي ووضع برامج تطوير اقتصادية مختلفة عن تلك المطبقة في الضفة الغربية. كما يمكن للسلطات المركزية تخصيص

ميزانيات محددة مختلفة لكل منطقة تلبي الاحتياجات الاقتصادية المختلفة.

كذلك، يعترف هذا البديل بالإرث التاريخي المختلف للمنطقتين في مجالات القانون والتعليم ولا يسعى لالغاء الفروقات دفعة واحدة. ان هناك بالطبع صعوبات عملية تمنع مثلا من التبني الفوري لمنهاج تعليمي موحد في المنطقتين. وبالتالي فان هذا النموذج يقترح اختيار عناصر اساسية محددة في النظامين التعليمي والقانوني وتعميمها على المنطقتين مع السماح في نفس الوقت بالاستمرار في تطبيق القوانين والمناهج الحالية.

كما يفترض هذا النموذج وجود صعوبات في ايجاد رباط جغرافي دائم غير قابل للانقطاع، وان الامكانية قد لا تتوفر في المرحلة الراهنة لايجاد نظام مواصلات يعمل على مدار الساعة، وان فترة ليست بالقصيرة قد تمر قبل ان يكون ممكنا ايجاد نظام بريدي وتليفوني موحد تحت السيطرة الفلسطينية المركزية. وبالتالي فان هذا البديل يسعى لايجاد حد ادنى من العناصر المشتركة والمتشابهة بين انظمة الاتصال والمواصلات بين المنطقتين عن طريق الاصرار على وجود حركة مرور حرة ومواصلات عامة مستمرة بين المنطقتين وانظمة بريد وتليفون متشابهة يتم دمجها تدريجيا.

لا يوجد في اللامركزية الادارية سيطرة مركزية او محلية على حركة الهجرة الداخلية التي سيحكمها عوامل الجذب والطرد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ليس من المتوقع في هذا النموذج حدوث نزوح سكاني عن القطاع، رغم ظروفه الاقتصادية الصعبة، وذلك بسبب صعوبة ايجاد اماكن للسكن ولارتفاع مستوى المعيشة. لكن ذلك سيعني استمرار الانفصال بين المنطقتين وعدم حدوث اندماج اجتماعي بين سكانهما.

من اهم مزايا اللامركزية الادارية اعطاء دور كبير للمبادرة المحلية في تحسس المشاكل وطرح الحلول لكون السلطات المحلية اقرب للاتصال بالشعب وبلورة همومه وتطلعاته، وبالتالي فان عملية صناعة القرار تكون اقرب لعكس وصياغة احتياجات المجتمع بدل ان تعكس مصلحة ورؤيا وايديولوجية الفئة السياسية الحاكمة. في النموذج اللامركزي تأتي المبادرة من الاسفل للاعلى وهذا يعني ان هموم واحتياجات الضفة والقطاع المختلفة ستأخذ فرصا متقاربة في الوصول لصانع القرار المركزي. كذلك يفترض هذا النموذج حدوث عملية اقناع، قبل صدور القرار، تتم فيها بناء "اجماع" او اتفاق مجتمعي وسياسي اوسع للحلول المقترحة، كما يسمح النموذج بحدوث تعديلات على المقترحات تتماشى مع توسيع قاعدة التأييد لها، ويسمح للمعارضة الفلسطينية في المناطق المختلفة من تعبئة قواها والحصول على مجال اوسع من المناورة لاجراء التعديلات او لالغاء المقترحات او استبدالها مما يعزز فرص الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

يقترح هذا البديل نظاما انتخابيا يأخذ بنظام الدوائر المتعددة بحيث يكون لكل منطقة دوائر انتخابية تعادل نسبة عدد سكانها.يشجع هذا النوع من الانتخابات على التركيز على الاهتمامات والمصالح المحلية المختلفة وعلى بروز قيادات سياسية محلية جديدة. كما يعزز المساواة بين المنطقتين باعطاء كل واحدة منهما تمثيلا يعادل حجم سكانها، ويعترف بالتوجهات الجهوية القائمة بين المنطقتين وفي كل منهما.

أما بالنسبة للأمن العام والشرطة فان اللامركزية الادارية تتطلب سيطرة مشتركة مركزية ومحلية في ادارتهما بحيث يمكن تقسيم قوات الشرطة لقسمين: واحد يتبع السلطة المركزية ويكون مسؤولا عن العلاقات بين السلطات المحلية، وآخر يتبع السلطات المحلية ويكون مسؤولا عن الأمن داخل مناطق نفوذ السلطات المحلية. تعطى السلطات المحلية صلاحيات تجنيد وتدريب عناصر الشرطة التي تحتاجها من بين السكان المحليين، ويتم نشر هذه العناصر في مناطق اقامتها. وبذلك فان الحفاظ على الأمن والنظام العام داخل المدن والقرى يبقى بيد السلطات المحلية، بينما تشمل صلاحيات السلطات المركزية قضايا الامن الداخلي والامن على الطرقات وخارج الحدود البلدية والقروية.

تتمتع السلطات المحلية في هذا البديل بصلاحيات واسعة تعطى لها بقرار اداري من السلطات المركزية. تقتصر هذه الصلاحيات على الجوانب الادارية فقط، ولا تتعداها للجوانب السياسية. كذلك

يمكن للسلطات المركزية سحب هذه الصلاحيات عند الضرورة. ان الشك في كفاءة ونجاعة البيروقراطية الفلسطينية المركزية التي لم يسبق لها ان قامت بادارة شؤون دولة، وتخوف المعارضة والاحزاب الفلسطينية الصغيرة من هيمنة وتدخل هذا الجهاز المركزي هي من الاسباب التي تشجع الاتجاه نحو اللامركزية. كما ان التخوف من تضخم البيروقراطية الفاسدة نتيجة للتعيينات الحزبية والفئوية والعائلية، وغياب آليات التخطيط الاقليمي والمحلي، والتخوف من حدوث تقلبات مفاجأة في صناعة القرارات تدفع بعيدا عن النموذج المركزي باتجاه اللامركزية.

البديل الثالث : الفيدرالية

ان من الضروري التذكير مرة اخرى ان هذا البديل ليس خياراً فلسطينياً مقبولاً، لكنه يتناول بالتحليل احتمالاً مرهوناً بتطورات سياسية قد لا يكون للفلسطينيين سيطرة عليها. ان تناول هذا البديل بالتحليل يبرز مخاطره على عملية بناء الكيانية الفلسطينية، ووضع اسس الدولة الحديثة. تتمتع السلطة المركزية الفلسطينية في هذا البديل بصلاحيات سياسية وادارية اقل من تلك الموجودة لدى سلطات الوحدة الاندماجية او اللامركزية الادارية. تعطي صلاحيات سياسية وادارية واسعة لاقليمي الضفة الغربية وقطاع غزة وللحكم المحلي فيهما. تعتبر كل منطقة وحدة سياسية وادارية منفصلة يجمع بينهما اتحاد يخلق سلطة مركزية (حكومة فيدرالية) ذات سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية يتم تحديدها في دستور مكتوب. يكتسب الكيان المقترح شخصية دولية

واحدة ويكون له علم واحد وجنسية واحدة وتوضع بيد سلطته المركزية كل الشؤون الخارجية والأمن والدفاع والمعاهدات. يتمتع كل من اقليمي الضفة الغربية وقطاع غزة وسلطاتهما المحلية بسلطات محددة بموجب الدستور يمكنهما من اقامة مجالس تمثيلية ذات صلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية محلية. لا تستطيع السلطة المركزية حل هذه السلطات او سحب صلاحياتها بقرار اداري. بعبارة اخرى، يسمح هذا البديل بقيام ازدواجية في السلطة السياسية والادارية حيث تكتسب السلطات الاقليمية والمحلية شخصية قانونية مستقلة عن السلطة المركزية الفيدرالية، وهي شخصية سياسية-ادارية اصيلة مستمدة من الدستور وليست ممنوحة او مخولة من السلطة المركزية.

يعتبر النموذج الاميركي مثالا على النظام الفيدرالي حيث يوزع الدستور السلطات السياسية والادارية بين الحكومة المركزية الفيدرالية والولايات المختلفة. وقد اختار المؤسسون الاميريكيون هذا النموذج لان الولاءات السياسية للولايات، عند قيام الولايات المتحدة، كانت اقوى من الولاء للدولة وذلك لان فكرة القومية الاميريكية لم تكن قد تأصلت بعد، وكان معظم الاميريكيون يعتبرون انفسهم تابعين لولاياتهم. كذلك فان صعوبة الاتصال والانتقال آنذاك شجعت التوجه الفيدرالي. كانت فلسفة النموذج الاميريكي تقوم على اساس اعطاء اهمية اكبر لصلاحيات وحقوق الولايات.

يتطلب هذا البديل في الاطار الفلسطيني اعطاء السلطات الاقليمية والمحلية صلاحيات واسعة في المجال الاقتصادي بما في ذلك وضع الميزانيات وفرض الضرائب وجبايتها وانفاقها. بل قد توضع بعض القيود على صلاحيات السلطة المركزية فيما يتعلق بامور اقتصادية كالاستدانة من الخارج او فرض الجمارك. يتلمس هذا البديل مشاكل واحتياجات كل منطقة على حدة ويعترف بوجود فوارق اساسية في البنية الاقتصادية للمنطقتين ويتعامل مع تطورات سياسية سلبية في عملية السلام، ويعطي سلطات كل منطقة صلاحية وضع الحلول وتطبيقها. تعتبر السلطات الاقليمية والمحلية مستقلة ماليا، ولا يكون هناك حاجة ملحة لقيام سلطة مالية مركزية كالبنك المركزي الفلسطيني مثلا، كما يمكن الاستمرار بالتعامل بعملات مختلفة ومتعددة في كل منطقة.

وينطبق المبدأ نفسه على قضايا التعليم والقانون المحلي، حيث تقرر سلطات كل منطقة على حدة نوع النظام التعليمي والقانوني الذي ترغب به. من الممكن في هذا النموذج ان تستمر الضفة الغربية في تبني المناهج التعليمية الاردنية بينما يستمر القطاع في تبني المناهج الفلسطينية والمصرية. ومن الممكن ان يسري نفس الوضع على القوانين المحلية السائدة. ان من الضروري بالطبع التأكد من ان القوانين المحلية لا تتناقض مع الدستور العام ولا مع القانون الفيدرالي لكي لا تصدر احكام قضائية متناقضة في المنطقتين.

لا تختلف مواصفات الفيدرالية المتعلقة بالاتصالات والمواصلات عن مواصفات اللامركزية الادارية التي تتطلب ضمان وجود حركة مرور حرة، ومواصلات عامة مستمرة، ونظامي بريد وتليفون متشابهين. لكنها تختلف عن اللامركزية الادارية فيما يتعلق بحركة الهجرة الداخلية، حيث يمكن للسلطات الاقليمية في المنطقتين سن قوانين هجرة داخلية تنظم العملية بدون تدخل من السلطة المركزية.

اما بالنسبة لصناعة القرار، فان النموذج الفيدرالي يركز على الدور الاقليمي والمحلي في كافة المراحل الاربعة. يرى هذا البديل ان دور الحكومة ينحصر في توفير الحلول للمشاكل الوطنية الاساسية الامنية والسياسية والاقتصادية، وهذا يعني ان المبادرة والاقتراحات يجب ان تأتي من المجتمع وليس من المستوى السياسي، ويعني ان للسلطات الاقليمية والمحلية دور مهيمن على القرارات ذات الطبيعة الروتينية والمحلية. ان تقليص صلاحيات السلطات المركزية ودورها في صنع القرار لهذا الحد يعني ايضا تقليص علاقتها واحتكاكها بالمواطن مما يسمح بتبلور نظام سياسي اكثر ليبرالية.

تجري في النظام الفيدرالي المقترح انتخابات منفصلة في المنطقتين لانتخاب ممثلين لمجالس تشريعية اقليمية تكون مهمتها وضع التشريعات المحلية اللازمة لكل اقليم. كذلك تجري انتخابات لدوائر متعددة من اجل انتخاب مجلس فيدرالي تشريعي تكون مهمته وضع التشريعات المتعلقة بمجال عمل السلطة المركزية بالاضافة لمراقبة عمل

السلطات التنفيذية الفيدرالية. تتمتع المجالس المحلية المنتخبة باستقلال سياسي، لكنها تعمل ضمن اطار الدستور الفيدرالي الذي يحدد طبيعة صلاحياتها.

تسيطر السلطات الاقليمية والمحلية على قوات الشرطة والأمن العام، كل في منطقتها، مع وجود قوات فيدرالية ذات صلاحيات محددة. ينحصر نشاط قوات الأمن الفيدرالية في تأمين المصالح الوطنية العليا بالحفاظ على الأمن الداخلي والأمن القومي وفي تنظيم العلاقات الامنية بين الاقليمين.

يتطلب النموذج الفيدرالي قيام سلطات تنفيذية اقليمية بالاضافة للسلطات التشريعية المنتخبة. تستمد هذه السلطات صلاحياتها السياسية والادارية من الدستور ومن المجالس التشريعية الاقليمية وليس من قرارات ادارية من السلطات المركزية. تكون وظيفة السلطات الاقليمية التنفيذية تحديد المشاكل ووضع الخطط الاقتصادية والتنموية وكسب التأييد لها وتنفيذها، وذلك بالتنسيق مع السلطات المركزية من جهة ومع السلطات المحلية في الاقليمين من جهة اخرى.

الخيار المفضل : الوحدة اللامركزية

ان الخيار المفضل لا يعني بالضرورة الخيار المثالي، لكنه يعني الخيار الأقدر على توفير انجع الحلول ضمن القيود المفروضة. والخيار

المفضل هنا ينتقي المواصفات المرغوب بها من كل بديل، بدون الحاجة للأخذ الكامل بذلك البديل. وهو الخيار القادر على تحديد عيوب ومخاطر البدائل الأخرى ثم تجنبها.

ان مما لا شك فيه ان البديل الأول، الوحدة الاندماجية، يؤدي لخلق سلطة تنفيذية فلسطينية قوية هي الأقدر على تركيز الاهتمام على المصلحة الجماعية العليا، وعلى دور الدولة والنظام السياسي المركزي في تعريف وتحديد معنى وطبيعة المصلحة الوطنية الفلسطينية. لكنها بذلك تكون اقل اهتماما وتمسكا بالقيم الليبرالية كالديمقراطية والحرية الفردية. في المركزية السياسية والادارية يصبح الجهاز الاداري خادما للسياسة وليس مستقلا عنها، فتصبح عملية صنع القرار تعكس مصلحة النظام السياسي الحاكم، ولا تعود الكفاءة البيروقراطية والانتاجية الاقتصادية ورفاهية وخير المجتمع هي معايير الادارة السليمة. كما ان المركزية ستشجع على الارجح النزعات الفردية لدى القيادة السياسية الفلسطينية. اخيرا، ان هذا البديل قد لا يكون واقعيا او عمليا في ظل القيود الجيواستراتيجية والنابعة من شروط الاتفاقات الراهنة.

في المقابل، فان النظام الفيدرالي يبقى غير قادر على حل المشاكل السياسية والاقتصادية الصعبة التي تواجه عملية البناء الوطني الفلسطيني. في الجانب السياسي قد لا يساهم هذا البديل في تعزيز وحدة وتكامل الشعب الواحد، بل لعله يساهم في تكريس الفصل بين المنطقتين الفلسطينيتين: الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد يؤدي لخلق

كنتونات فلسطينية في المناطق المختلفة، مما قد يشجع اطراف اجنبية، بالتعاون مع اطراف فلسطينية محلية، على التدخل في الكيان الفلسطيني وزرع نفوذها فيه. كما انه قد يضعف الهوية الجماعية الفلسطينية ويضعف مشاعر الفخر والعزة الوطنية، مؤديا بالتالي الى التفتيت لا التجميع والى اضعاف التماسك الوطني وخاصة بوجود توجهات جهوية قوية في المجتمع الفلسطيني. وفي الجانب الاقتصادي، فان الفيدرالية قد تؤدي الى كارثة اقتصادية في غياب سلطة مركزية على التجارة والجمارك والضرائب وستؤدي على الارجح لقيام نظامين اقتصاديين منفصلين وغير متكاملين. كما ان اختلاف التشريعات والمراسيم المتعلقة بالضريبة والجمارك بين المنطقتين قد تؤدي الى اضرارهما ببعضهما وخلق المزيد من المشاعر السلبية المتبادلة. كما ان وجود عملات نقدية عدة لن يساهم في قيام تخطيط سليم للمستقبل لعدم وجود سيطرة فلسطينية مركزية على قيمة العملات الرئيسية المتداولة او على السياسة النقدية المتعلقة بها.

يرى الخيار المفضل، او الوحدة اللامركزية، ان المركزية السياسية ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لانها توفر الاطار الذي يمكن من خلاله تجسيد الهوية الوطنية الفلسطينية. ان اي ازدواجية سياسية، في ظل الفصل الجغرافي والمطامع الاجنبية، قد تشكل خطرا استراتيجيا حقيقيا على وحدة التراب الوطني. لكن المركزية الادارية، في ظل الفروقات الموضوعية واللاموضوعية القائمة، قد تكبل، بدل ان تعين،

عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية من اجل اعادة البناء الوطني.

ان احتياجات النظام الاقتصادي الفلسطيني الناشيء وعملية التعمير المطلوبة تتطلب بدون شك دورا مركزيا في وضع السياسات الاقتصادية العامة بما في ذلك تلك المنبثقة عن الاتفاقات الاقتصادية مع اسرائيل والاردن ومصر. لكن دور السلطات الاقليمية والمحلية فيما دون ذلك يجب ان يكون واسعا، بما في ذلك اعطاؤها صلاحيات وضع ضرائب محلية وتبني برامج تطوير وميزانيات مستقلة تراعي الاوضاع القائمة في مناطق عملها.

اما بالنسبة لنظامي التعليم والقانون فان الهدف يجب ان يكون التوحيد التدريجي لهما في المنطقتين وذلك في فترة لا تتعدى سنوات الفترة الانتقالية الخمسة. ان وجود نظامين قانونيين ونظامين تعليميين مختلفين في كيان سياسي واحد هو امر شاذ. وفي السياق الفلسطيني فان لهذا الشذوذ عواقب سياسية سلبية على عملية التنشئة السياسية وعلى عملية الصهر الاجتماعي والثقافي. لكن الانتقال الفوري لنظام تعليمي وقانوني جديد يحتاج الى سنوات من التحضير والاعداد والى مصادر بشرية ومادية غير متوفرة في الوقت الحاضر. لهذا فان الخيار المفضل هو الأخذ بالتوحيد والدمج التدريجي.

يتطلب الخيار المفضل في مجال الاتصالات والمواصلات مواصفات شبيهة بتلك المقترحة في البديل الأول. ان من الطبيعي وجود اتصال دائم غير منقطع بين اجزاء اي كيان سياسي، وضمن الظروف القائمة فان وجود مرور آمن بين قطاع غزة والضفة الغربية يمكن تطويره لاحقا لمعبر او كريدور فلسطيني هو امر في غاية الأهمية. ان حرية الحركة على هذا الممر ووجود سيادة فلسطينية على الكريدور (في المرحلة اللاحقة) هو ضرورة استراتيجية لا غنى عنها لضمان وحدة التراب الفلسطيني. كما يتطلب الخيار المفضل وجود نظام بريدي وتليفوني فلسطيني مستقل وموحد ووجود نظام للمواصلات العامة بين المنطقتين على مدار الساعة.

كذلك يأخذ الخيار المفضل بمواصفات البديل الأول فيما يتعلق بحركة الهجرة الداخلية. ان عدم وجود نظام وتخطيط مركزي لهذه الحركة سيؤدي لتفاقم المشاكل القائمة من ناحيتين: ستزداد الكثافة السكانية في قطاع غزة بسبب غلاء المعيشة في الضفة الغربية وعدم قدرة سكان القطاع على الانتقال للسكن فيها، وفي نفس الوقت فان حركة العمال الغزيين بحثا عن العمل في الضفة ستؤدي لخلق المزيد من الغيتوهات الغزية فيها المشابهة لغيتو قلقيلية في كافة انحاء الضفة مما سيؤدي لخلق المزيد من الادراكات السلبية المتبادلة بين سكان المنطقتين. لذلك، يرى الخيار المفضل ضرورة قيام السلطة المركزية بوضع خطط تنظم حركة الهجرة بشكل يتوافق مع السياسة

الاقتصادية التنموية من جهة، ويشجع الاندماج والتكامل من جهة اخرى.

وبالنسبة لعملية صنع القرار، فان الخيار المفضل يرفض تركيزها بيد السلطة المركزيةً، لكنه مع هذا يعطي هذه السلطة صلاحيات كاملة في مرحلة الاقرار بالنسبة لكافة القرارات الرئيسية. اما بالنسبة لمراحل المبادرة والاقناع والتنفيذ في عملية صنع القرار فيقترح ان تكون مشتركة بين السلطة المركزية والسلطة الاقليمية والمحلية. ان من الضروري ان تشارك السلطات الاقليمية والمحلية بعرض الاقتراحات والمبادرات لانها الاقدر على تحسس مشاكلها واحتياجاتها. كذلك من الضروري ان تسبق مرحلة الاقرار عملية اقناع بالحلول والخطط المقترحة وان يكون للسلطات المحلية دور في ذلك لما له من اثر في تشجيع المشاركة السياسية وطرح البدائل. كذلك تسمح مرحلة التنفيذ للسلطات المحلية، اذا ما شاركت فيها، باجراء التعديلات اللازمة وضمان ملائمة الخطط للبيئة المحلية. لكن مرحلة اقرار السياسات العامة الرئيسية يجب ان تبقى بيد السلطة التنفيذية المركزية لانها المسؤولة امام السلطة التشريعية وهي التي تتحمل تبعات قراراتها.

يقترح بديل الوحدة اللامركزية اجراء انتخابات سياسية عامة تمزج بين الانتخابات القطرية وانتخابات الدوائر. يتم في هذا النظام انتخاب سلطة تنفيذية في انتخابات قطرية تكون الضفة وغزة فيها دائرة واحدة. تمكن هذه الانتخابات القطرية من خلق قيادة وطنية على

مستوى الوطن ككل. اما الانتخابات التشريعية فتتم في دوائر متعددة في المنطقتين مما يسمح بتمثيل كافة المصالح الاقليمية والجهوية. لا يسمح هذا الخيار بوجود مجالس سياسية تشريعية منفصلة منتخبة في المنطقتين لان ذلك قد يؤدي الى ازدواجية في السلطة السياسية.

اما بالنسبة للامن العام والشرطة فيهدف هذا الخيار الى خلق لامركزية ادارية تتيح للسلطات الاقليمية والمحلية ان تشارك السلطة المركزية في السيطرة على عمل اجهزة الأمن. ان هذه السيطرة المشتركة تخفف من قبضة السلطة المركزية على اجهزة الاكراه مما يساهم في اضفاء اجواء من المهنية على عمل اجهزة الأمن قد يمنع تحولها لاجهزة قمعية.

أخيرا، يرى هذا الخيار ضرورة اعطاء السلطات الاقليمية والمحلية سلطات ادارية واسعة، كما في بديل اللامركزية الادارية. بينما لا يرى ذلك البديل حاجة لوجود سلطات اقليمية، فان هذا الخيار يرى في وجود سلطتين اقليميتين، واحدة في الضفة الغربية واخرى في قطاع غزة، وسيلة وآلية تنظيمية تنسق خطط وجهود السلطات المحلية في كل اقليم. ان كل واحد من الاقليميين يتمتع بدرجة من التجانس الاقتصادي والاداري الداخلي يمكن معها اعتباره وحدة مستقلة قادرة على بلورة خططها التنموية المنفردة في ظل السياسات الاقتصادية العامة التي تضعها السلطة المركزية. ان هذه السلطات الاقليمية، مثلها في ذلك مثل السلطات المحلية، تظهر بقرار اداري من السلطة المركزية ويمكن توسيع او تقليص صلاحياتها تبعا لمدى نجاح محاولات الدمج والتطوير الوطني للمنطقتين.

الشكل رقم (٦)

ملخص البدائل ومواصفاتها

المواصفات	البديل (١) : الوحدة الاندماجية	البديل (٢): اللامركزية الادارية	البديل (٣): الفيدرالية	الخيار المفضل الوحدة اللامركزية
١- السلطات السياسية والادارية	مركزية سياسية وادارية	مركزية سياسية ولامركزية ادارية	لامركزية سياسية وادارية	مركزية سياسية ولامركزية ادارية
٢- البرنامج والنظام الاقتصادي	سياسة اقتصادية وبرامج تطوير موحدة، ميزانيات موحدة، نظام ضرائبي واحد.	سياسة اقتصادية مركزية ونظام ضرائبي محلي وبرامج تطوير وميزانيات محلية مختلفة	سياسات اقتصادية ونظام ضرائبي وبرامج تطوير وميزانيات مستقلة ومختلفة	سياسة اقتصادية مركزية ونظام ضرائبي محلي وبرامج تطوير وميزانيات محلية مستقلة ومختلفة
٣- نظامي التعليم والقانون	نظام تعليمي وقانوني موحد	عناصر مشتركة واخرى مختلفة من النظامين	نظامين مختلفين للتعليم والقانون	نظامين مختلفين مع نقل تدريجي باتجاه التوحيد خلال ٥ سنوات
٤- الاتصالات والمواصلات	ايجاد ممر آمن وكريدور، نظام بريد وتليفون مستقل موحد، مواصلات عامة مستمرة ٢٤ ساعة	حركة مرور حرة، انظمة بريد وتليفون متشابهة، مواصلات عامة مستمرة	حركة مرور حرة، بريد وتليفون متشابه، مواصلات عامة مستمرة	ممر آمن، كريدور فلسطيني، بريد وتليفون مستقل وموحد، مواصلات عامة مستمرة ٢٤ ساعة
٥- حركة الهجرة الداخلية	تنظيم مركزي مخطط لحركة الهجرة الداخلية	حركة الهجرة غير مقيدة وغير مخططة	حركة الهجرة مقيدة بقوانين محلية لامركزية	تنظيم مركزي مخطط لحركة الهجرة الداخلية

٦- عملية صنع القرار	مركزية في عمليات المبادرة والاقناع والقرار والتنفيذ	مبادرة محلية، تعاون مشترك في الاقناع والتنفيذ، مركزية في القرارات الرئيسية فقط	لامركزية في المبادرة والاقناع والقرار والتنفيذ	مبادرة مشتركة، اقناع مشترك، مركزية في القرارات الرئيسية، لا مركزية في التنفيذ
٧- نظام الانتخابات	انتخابات قطرية لمجلس واحد، تكون الضفة وغزة دائرة انتخابية واحدة	انتخابات بالدوائر، يكون لكل منطقة عدد من الدوائر يعادل نسبة عدد السكان	انتخابات منفصلة في كل منطقة لمجالس تشريعية محلية مستقلة ونظام انتخاب بالدوائر لمجلس فيدرالي	انتخابات قطرية لسلطة تنفيذية وبالدوائر لسلطة تشريعية
٨- الامن العام والشرطة	تتبع مباشرة للسلطة المركزية	سيطرة مشتركة مركزية ومحلية	سيطرة للسلطات المحلية	سيطرة مشتركة مركزية واقليمية ومحلية
٩- السلطات الاقليمية والمحلية	السلطات المحلية ذات صلاحيات محدودة تعطى بقرار اداري مركزي، لا توجد سلطات اقليمية	السلطات المحلية ذات صلاحيات ادارية واسعة بقرار اداري مركزي، لا توجد سلطات اقليمية	السلطات الاقليمية والمحلية ذات صلاحيات سياسية وادارية بقرار دستوري سياسي	السلطات الاقليمية والمحلية ذات صلاحيات ادارية واسعة بقرار اداري من السلطة المركزية

الفـــصـــل الخـــامـــس

الخلاصة

ان كل بديل من البدائل التي تناولتها الدراسة قد جاء معبرا عن رؤيا معينة لطبيعة المشكلة التي تحاول العلاقة الترابطية معالجتها. فالوحدة الاندماجية ترى ان المشكلة تكمن في الفصل القسري السابق بين المنطقتين، وفي وجود مصالح لاطراف اجنبية في استمرار الفصل بينهما بسبب مطامع تلك الاطراف باحدى المنطقتين، وفي وجود اختلافات سياسية واقتصادية واجتماعية هامة بينهما وفي المواقف والاعتقادات المتباينة، وفي وجود ادراكات سلبية متبادلة بين سكان المنطقتين. يرى البديل الأول ان الحل الأفضل هو الخيار الذي يسعى

لاقصى درجة ممكنة لدمج المنطقتين من اجل الاسراع بخلق حقائق على الارض بحيث لا يكون ممكنا في المستقبل الفصل مرة أخرى بينهما. يرى هذا البديل ايضا ان الاندماج الكامل المقترح في ظل المركزية سيوفر بوتقة تصهر المنطقتين معا بحيث تلغي، او تقلص بشكل كبير، الفروقات المختلفة بينهما، بما في ذلك القضاء على الادراكات السلبية المتبادلة.

أما بديل اللامركزية الادارية، فيرى ان المشكلة تكمن ايضا في مدى قدرة الفلسطينيين على بلورة نظام سياسي ديمقراطي منفتح، وفي مدى قدرة الجهاز الاداري والبيروقراطي الفلسطيني على مواجهة التحديات الاقتصادية والادراية الجديدة، وفي مدى نجاعة الدمج من اعلى في معالجة الفروقات السياسية والاجتماعية والادراكات السلبية. يرى هذا البديل الثاني ان الاندفاع باتجاه الوحدة الاندماجية المركزية، رغم مزاياه، الا انه قد يسهم في خلق ظروف سياسية وادارية تشجع على قيام نظام سلطوي وبيروقراطيه متضخمة وغير كفؤه، وفي تفاقم الادراكات السلبية وفي بروز توقعات كبيرة غير قابلة للتحقيق ضمن القيود السياسية القائمة. ان اللامركزية في هذا البديل توفر ظروفا تشجع المشاركة المجتمعية في صنع القرار وتساهم في نشوء سلطات محلية ذات قدرة على معالجة المشاكل المحلية بعيدا عن السياسة، وذلك بتطوير اجهزة ادارية مستقلة وكفؤه. يرى هذا البديل ان الاستقلال الاداري لكلا المنطقتين اقدر على التعامل مع الواقع السياسي الراهن

وان بالامكان الارتقاء بهذا الوضع لاشكال اخرى من الترتيبات الادارية تبعا للتطورات السياسية.

اما البديل الثالث فيتناول احتمالاً مقلقاً يتعلق بالتطورات السياسية والمفاوضات العربية-الاسرائيلية ويضع تصوراً للتعامل مع اسوأ التوقعات، يرى هذا البديل ان المشكلة تكمن اساسا في وجود فصل جغرافي بين المنطقتين، وفي وجود ثقافتين سياسيتين مختلفتين، وفي وجود ميراث من التجارب المختلفة التي انتجت انظمة وقوانين متمايزة، وفي وجود قيود وشروط سياسية تفرضها اتفاقات السلام والوضع الجيواستراتيجي للمنطقتين. يرى هذا البديل ان الفيدرالية، رغم مساوئها، الا انها الأكثر واقعية والأقدر على التعامل مع الفروقات والقيود المفروضة في حالة تعثر العملية السياسية التفاوضية كما جاء تناوله ضمن سيناريو الكيان المقلص.

أما الخيار المفضل، أو الوحدة اللامركزية، فيشترك مع البديل الأول في تحديد طبيعة المشكلة بالتركيز على الجانب السياسي والمخاطر الاستراتيجية الوجودية والادراكات السلبية، لكنه في نفس الوقت يسعى لتجنب المشاكل التي تخلقها الوحدة الاندماجية والمركزية الادارية. وبذلك فانه في الوقت الذي يعمل الخيار المفضل على منع قيام ازدواجية سياسية ويسعى لقيام دمج سياسي وثقافي واجتماعي كامل بين المنطقتين، فانه ايضا مدرك وحساس لمتطلبات اعادة البناء والتنمية الاقتصادية والسياسية كالكفاءة والنجاعة الادارية والديمقراطية

والمشاركة السياسية. يرفض الخيار المفضل التوجه الفيدرالي لتركيزه على عوامل التفريق والتشتيت بدل البناء على عناصر الوحدة والتكامل والتطلعات المشتركة.

ان الخيار المفضل هو اقرب ما يكون للبديل الثاني، اي اللامركزية الادارية، حيث انه يدعو لمركزية سياسية ولامركزية ادارية، ويؤيد وجود سياسات اقتصادية مركزية عامة وانظمة ضرائبية وبرامج تطوير وميزانيات محلية مختلفة. كما انه يدعو لدور محلي واقليمي قوي في عملية صنع القرار ولصلاحيات ادارية محلية واسعة ولسيطرة مشتركة مركزية واقليمية على الامن العام والشرطة. لكنه يختلف مع بديل اللامركزية في عناصر اخرى: فهو يؤمن بضرورة توحيد انظمة التعليم والقانون حتى ولو كان ذلك بشكل تدريجي، وهو بهذا قريب من النموذج الاندماجي. وهو قريب من البديل الأول ايضا فيما يتعلق بانظمة ومتطلبات الاتصال والمواصلات، وفي حركة الهجرة الداخلية المنظمة. لكنه يختلف عن البديلين الأول والثاني بدعوته لنظام انتخابي يمزج بين متطلبات الاندماجية واللامركزية، كما انه يدعو لقيام سلطات اقليمية ذات صلاحيات ادارية واسعة.

الهوامش

١- للمزيد من المعلومات حول الطوبوغرافيا والمساحة والاوضاع العامة، انظر:

PASSIA, *The West Bank and Gaza Strip* (Jerusalem, ١٩٩٣).

٢- للمزيد من التفاصيل انظر:

حسين ابو النمل، قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية (بيروت: مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٩).

٣- المصدر السابق.

٤- حول المجلس التشريعي، انظر:

عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧-١٩٧٧ (بيروت: مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٩)، ص ٧٣-٧٤.

٥- Laurie Brand, *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State* (New York: Columbia University Press, ١٩٨٨).

٦- حول مؤتمر أريحا وغيره من التطورات التي سبقت الضم، انظر:

مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤ (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٢)، الطبعة الرابعة، ص ١٧٥-١٩٤.

٧- حول التطورات في الضفة الغربية، انظر:

جميل هلال، الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي، ١٩٤٨-١٩٧٤ (بيروت: مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤).

٨- انظر، عيسى الشعيبي، مصدر سابق.

٩- حول التطورات السياسية في قطاع غزة بعد الاحتلال وحتى نهاية السبعينات انظر:

Ann Mosely Lesch, *Political Perceptions of the Palestinians on the West Bank and the Gaza Strip* (Washington, D.C.: The Middle East Institute, ١٩٨٠).

١٠- Sheila Rayan, "Israeli Economic Policy in the Occupied Areas: Foundations of a New Imperialsim," *MERIP REPORTS*, No. ٢٤, January ١٩٧٤.

١١- أرييه شاليف، أوتونوميا من طرف واحد (تل أبيب: مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب، ١٩٨٦) ترجمة المركز العربي للدراسات الاسرائيلية، القدس، ص ١٣.

١٢- حول مواقف اسرائيلية من مسألة اللاجئين في غزة وتوطينهم في الضفة، انظر تصريحات شارون في *National Observer*، في ٢ فبراير ١٩٧٤.

١٣- Sheila Rayan، مصدر سابق.

١٤- أرييه شاليف، أوتونوميا، مصدر سابق.

١٥- لمزيد من التفاصيل انظر، زياد ابو عمرو، علي الجرباوي، وخليل الشقاقي، قراءة تحليلية للاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي "غزة وأريحا اولا" (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، وحدة التحليل السياسي، سبتمبر ١٩٩٣).

١٦- المصدر السابق.

١٧- حول الاوضاع الاجتماعية والمعيشية والديمغرافية والفروقات بين منطقتي الضفة والقطاع انظر:

Lisa Taraki (ed.) *Palestinian Society in the West Bank and Gaza* (Akka, ١٩٩٠); Meron Benvenisti and S. Khayat, *The West Bank and Gaza Atlas* (Jerusalem, ١٩٨٩); Sarah Roy, *The Gaza Survey* (Jerusalem, ١٩٨٦); Marianne Heiberg and Gieir Orensen, *Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem : A Survey of Living Conditions* (Oslo: FAFO, ١٩٩٣); and Statistical Abstract of Israel (Jerusalem, ١٩٩٢)

١٨- سليم تماري، "التخلف وآفاق التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين"، في المجتمع الفلسطيني، تحرير ليزا تراكي (عكا: دار الاسوار، ١٩٩٠)، ص ٢٠٦.

١٩- Marianne Heiberg and Gieir Qrensen, *Palestinian Society in Gaza, West Bank*

and Arab Jerusalem: A Suvrey of Living Conditions (Oslo: FAFO, ١٩٩٣);

٢٠- المصدر السابق.

٢١- سمير عبد الله، "التغيرات الرئيسية في مصادر الدخل القومي في الضفة الغربية وقطاع غزة،" الكاتب (حزيران ١٩٨٨) ص ٣٧، وانظر ايضا، عادل الزاغة، "اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة،" في المجتمع الفلسطيني، مصدر سابق، ص ١٥٥.

٢٢- عادل الزاغة، مصدر سابق، ص ١٣٤.

٢٣- دراسة الفافو، مصدر سابق.

٢٤- المصدر السابق، ص ٢٥٩-٢٧٠.

٢٥- أرييه شاليف، خط الدفاع في الضفة الغربية: وجهة نظر اسرائيلية (تل ابيب: مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، جامعة تل ابيب) ترجمة غازي السعدي (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٥)، ص ٧٥-٧٦.

٢٦- حول العلاقات الفلسطينية-الاردنية حتى ١٩٨٦، انظر يزيد الصايغ، الاردن والفلسطينيون (المثلث: منشورات شمس، ١٩٩٢). الرأي الفلسطيني القائل بأن قيام دولة فلسطينية هو ضمان لأمن واستقرار الاردن يوجد في :
Ahmad Khalidi, "Middle East Security: Arab Threat Perception" in *Two Views on Security,* The American Academy of Arts Sciences (May ١٩٩٠), p. ٩.

٢٧- حول شعور سكان غزة بالتمييز الاسرائيلي ضدهم، انظر مقالة ربى الحصري "عمال قطاع غزة يباعون ويشترون في سوق العبيد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، (ربيع ١٩٩١)، عدد ٦.

الملاحق

ملحق رقم (١) خارطة الضفة الغربية وقطاع غزة

ملحق رقم (٢) مقارنة المواقف: اختلاف الرأي بين سكان الضفة وقطاع غزة

ملحق رقم (٣) مقارنة المواقف: اتفاق الرأي بين سكان الضفة وقطاع غزة

ملحق رقم (٤) مقارنة بين مواقف سكان الضفة والقطاع تجاه اجراء الانتخابات والمشاركة والتصويت للحركات السياسية

ملحق رقم (٥) مقارنة المواقف: اختلاف الرأي بين سكان مخيمات الضفة الغربية ومخيمات قطاع غزة

ملحق رقم (٦) فلسطينيو قطاع غزة والضفة الغربية: كيف ينظر الواحد للآخر (قائمة موضوعات المقابلات)

ملحق رقم (١)

خارطة الضفة والقطاع تظهر المعبر او الممر

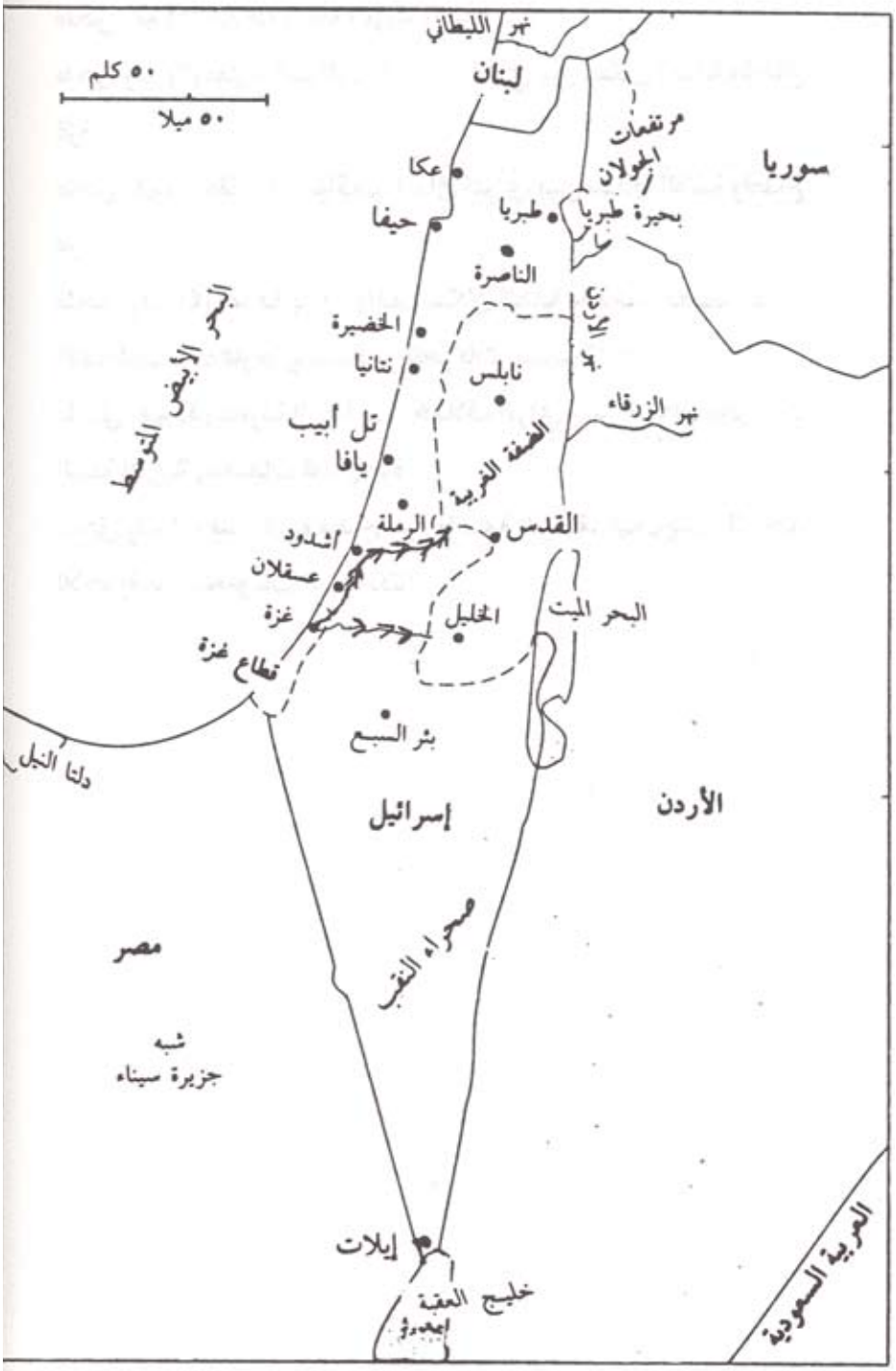

ملحق رقم(٢)

مقارنة المواقف : اختلاف الرأي بين سكان الضفة وقطاع غزة
(نتائج استطلاعات الرأي العام بين سبتمبر ١٩٩٣ - يوليه ١٩٩٤)
المصدر: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نابلس

تاريخ الاستطلاع ١٠-١٩٩٣/٩/١١

هل تعتقد ان مواقف المعارضة للاتفاق واقعية وافضل من الموقف المؤيد للاتفاق ؟

	الضفة والقدس	القطاع
نعم	٣١,٨٪	٤٣,٢٪
لا	٥٢,٨	٤٧,٣
غير متأكد	١٥,٢	٩,٥

كيف يمكن بنظرك للمعارضة الفلسطينية التعبير عن رفضها للاتفاق ؟

	الضفة والقدس	القطاع
بالحوار الديمقراطي	٨٦,٣	٦٨,٢
بالعنف عند الضرورة	٦,١	٢٧,٩
غير متأكد	٧,٦	٣,٩

تاريخ الاستطلاع ٥+١٩٩٣/١٠/٨

هل تعتقد ان الانتخابات السياسية العامة للمجلس الفلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية ستكون نزيهة ؟

	الضفة والقدس	القطاع
نعم	٤٤,٣	٢٨،٦
نوعا ما	٣٤,١	٣٩
لا	٢١،٦	٣٢,٤

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٣/١١/١١

هل تعتقد ان على الحكومة الفلسطينية (في حال قيامها) ان تضمن حق المعارضة في الوجود والتعبير عن الرأي ؟

	الضفة والقدس	القطاع
نعم	٧٩,٨	٥٩,٢
لا	٨,٤	١٦,١
غير متأكد	١١,٨	٢٤,٧

عند التصويت لاختيار مرشحين في الانتخابات، فان اهم عامل سآخذه بعين الاعتبار هو :

	الضفة والقدس	القطاع
قرابتي العائلية للمرشح	١,٧	١,٤
درجة التدين لدى المرشح	١٣,٨	١٨,٣
التحصيل العلمي للمرشح	٢٢,٩	١٨,٩
دور المرشح في النضال الوطني	٣٥,٨	٣٠,٦
الانتماء الحزبي للمرشح	٩,٩	١٣,٥
الكفاءة	١٠,	١٢,٣
غير ذلك	٥,٩	٥,

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٣/١٢/١٢

هل تعتقد بأن الشرطة وقوى الامن الفلسطينية

	الضفة والقدس	القطاع
ستعمل لصالح كافة فئات الشعب بالتساوي؟	٤٧,٤٪	٥٦,١٪
ستعمل على قمع المعارضة ؟	٣٤,٥	٢٦,١
غير ذلك (حدد)	١٨,١	١٧,٨

بعد قيام الكيان الفلسطيني فانني افضل :

	الضفة والقدس	القطاع
قيام اتحاد (كونفدرالي) مع الاردن	٣٥,٤	١٣,٨
قيام اتحاد (كونفدرالي) مع الاردن واسرائيل	٧,١	٧,١
عدم الاتحاد مع اي دولة والابقاء على كيان فلسطيني مستقل	٤٥,٠	٦٣,٨
غير متأكد	٦,٨	٧,١
غير ذلك (حدد)	٥,٧	٨,٢

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٤/١/١٦

هل تؤيد جهود التنسيق الجارية حاليا ما بين المجموعات العشرة المعارضة للاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي:

	الضفة والقدس	القطاع
نعم	٤١,٣	٥٥,٦
لا	٤١,٣	٣٥,٨
غير متأكد	١٧,٤	٨,٦

هل تعتقد بأن هناك حاجة للمزيد من التعاون والتنسيق الوثيق بين م.ت.ف. والاردن في الشؤون السياسية والاقتصادية في هذه المرحلة ؟

	الضفة والقدس	القطاع
نعم	٦٨,٥٪	٥٨,٠٪
لا	١٧,١	٣٠,٨
غير متأكد	١٤,٤	١١,٢

بالنسبة للمقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل، فانني :

	الضفة والقدس	القطاع
لا اؤيد انهاءها ابدا	٣٨,٢	٤٩,٤
اؤيد انهاءها الآن	١٣,٣	١٣,٩
اؤيد انهاءها في المستقبل وحسب الظروف السياسية	٤٨,٥	٣٦,٧

برأيك، أهم معيار يجب أخذه بعين الاعتبار عند اختيار اشخاص لمناصب مهمة في المؤسسات الفلسطينية هو (اختيار واحد فقط) :

	الضفة والقدس	القطاع
التدين	١٧,٦	١٥,٢
الكفاءة العلمية والتخصص	٥٣,٥	٦٥,٧
الدور في النضال الوطني	١٧,٧	١٢,٩
الانتماء الحزبي	٦,٦	١,٥
غير ذلك (حدد)	٤,٦	٤,٧

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٤/٢/١٩

بالنظر للظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية الحالية، هل انت متفائل ام متشائم من المستقبل ؟

	الضفة والقدس	القطاع
متفائل	٣٧,٢٪	٤٢,٤٪
متشائم	٤٠,٣	٢٩,٩
غير متأكد	٢٢,٥	٢٧,٧

هل تعتقد ان الانتخابات السياسية العامة للمجلس الفلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية ستكون نزيهة ؟

	الضفة والقدس	القطاع
نعم	٤١,	٣٣,٧
لا	٢٢,	١٩,٦
غير متأكد	٣٧,	٤٦,٧

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٤/٣/٢٠

بالنظر للظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية هل انت متفائل ام متشائم من المستقبل؟

	الضفة والقدس	القطاع
متفائل	٪١٥,٨	٣٠,٨
متشائم	٥٧,١	٤٠,١
غير متأكد	٢٧,١	٢٩,١

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٣/٤/١٩

هل توافق على ان يكون للنساء الحق في التصويت بالانتخابات ؟

	الضفة والقدس	القطاع
نعم	٪٨١,٠	٪٧٦,٣
لا	١٣,١	١٧,٦
غير ذلك	٥,٩	٦,١

اذا ما ترشحت امرأة فلسطينية للانتخابات، فهل انت مستعد لانتخابها ؟

	الضفة والقدس	القطاع
نعم، اذا ما توفرت لديها الكفاءة	٦٦,١	٥٧,٥
لا، فالرجل غالبا ما يكون هو الأكفأ	٢٠,٢	٢٢,٧
لا، فانا لا اؤيد ان تترشح المرأة للانتخابات	٨,٢	١٥,٦
غير ذلك (حدد ـــــ)	٥,٥	٤,٢

بالنسبة للمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد انتهاء المرحلة الانتقالية :

	الضفة والقدس	القطاع
فانني اؤيد ازالتها كاملة وانسحاب كافة المستوطنين	٧٩,٨	٩٢,٨
يمكن ابقاء بعض المستوطنات بشرط ان يخضع سكانها للقانون والشرطة الفلسطينية	١٢,٧	٣,٥
غير متأكد	٦,٢	٢,٢
غير ذلك (حدد ـــــ)	١,٣	١,٥

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٤/٥/٣١

ما هو تقييمك للاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي حول غزة واريحا الموقع في القاهرة في مطلع هذا الشهر (١٩٩٤/٥/٤) ؟

	الضفة والقدس	القطاع
ممتاز	١٠,٧٪	١٩,٣٪
جيد	٢٣,٧	٣٠,٧
متوسط	١٧,١	١٩,٠
اقل من المطلوب	٢٤,١	١٧,٣
سيء	٢١,٣	١٠,٧
غير متأكد	٣,١	٣,٧

هل انت راض عن قائمة الاشخاص المعينين لعضوية السلطة الوطنية الفلسطينية الانتقالية ؟

	الضفة والقدس	القطاع
نعم، راض	١٥,٤	٢٢,٢
راض عن غالبيتهم	٢٠,٣	١٩,٤
راض عن القليل منهم	٢٦,٨	٢٥,١
لا، غير راض	٢٧,١	١٧,٣
لا اعرف	١٠,٤	١٦,٠

بعد بداية تطبيق اتفاق غزة اريحا اولا، فانني

	الضفة والقدس	القطاع
متفائل	٢٢,٩	٤١,٩
متفائل الى حد ما	٣٩,٧	٣١,٨
متشائم	٢٥,٨	١٣,٠
غير متأكد	١١,٦	١٣,٣

في ظل السلطة الفلسطينية، اتوقع ان الحقوق والفرص للنساء الفلسطينيات ضمن المجتمع الفلسطيني :

	الضفة والقدس	القطاع
ستزداد	٣٥,١٪	٥٧,٦٪
ستبقى كما هي	٣٢,٢	١٨,٢
ستتغير للأسوأ	١٤,٠	٦,٠
لا أعرف	٨,٧	١٨,٢

فيما يتعلق بالشرطة وقوات الامن الفلسطيني المتواجدة في غزة واريحا، اعتقد

	الضفة والقدس	القطاع
انها ستعامل جميع الفلسطينيين بالتساوي	٤٤,٨	٦١,٤
ستعمل على قمع المعارضة الفلسطينية	٢٠,٧	٩,٦
غير متأكد	٢٨,٩	٢٢,٧
غير ذلك (حدد ـــــ)	٥,٦	٦,٣

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٤/٦/٣٠

هل تستطيع (أنت او رب اسرتك) الايفاء بجميع مصاريف الاسرة الشهرية الاساسية (اي المأكل، والمسكن، والصحة، والتعليم) ؟

	الضفة والقدس	القطاع
نعم	٥٢,٣	٤٠,٢
لا	٤٠,٥	٥٢,٥
لا اعرف	٧,٢	٧,٣

مع تطبيق الحكم الذاتي، هل تتوقع ان مستواك المعيشي سيكون

	الضفة والقدس	القطاع
افضل	٪٣١,٤	٪٤٥,١
اسوأ	١٥,٥	٨,١
كما هو	١٩,٢	١٤,٠
لا اعرف	٣٣,٩	٣٢,٨

هل تعتقد ان المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية ستؤدي الى حل مقبـول للفلسطينيين فيما يخص القدس ؟

	الضفة والقدس	القطاع
نعم	١٩,٣	٢٩,٤
لا	٤٧,٣	٣٦,٩
غير متأكد	٣٣,٤	٣٣,٧

كيف تقيم الأداء العام للشرطة الفلسطينية في غزة واريحا حتى الآن ؟

	الضفة والقدس	القطاع
جيد	٢٩,٦	٥٧,٣
مقبول	٣٠,٢	٣٢,٠
ضعيف	١٢,٤	٥,٣
سيء	٤,٣	١,٨
لا اعرف	٢٣,٥	٣,٦

كيف تقيم الالتزام الاجمالي العام الاسرائيلي باتفـاق اوسـلو واتفاقيـة القاهرة/غزة واريحا حتى الآن ؟

	الضفة والقدس	القطاع
جيد	٧,٥	١٠,١
مقبول	٢١,٥	٢٩,٠
ضعيف	٣١,٠	٢٧,٠
سيء	٢٦,٩	٢٥,٠
لا اعرف	٪١٣,١	٪٨,٩

كيف تقيم اداء منظمة التحرير الفلسطينية التفاوضي فيما يتعلق بموضوع الافراج عن المعتقلين ؟

	الضفة والقدس	القطاع
جيد	٢٧,٣	٣٧,٧
مقبول	٢٢,٩	٢٧,٠
ضعيف	٢٧,٠	٢٠,٢
سيء	١٩,٢	١٢,٨
لا اعرف	٣,٦	٢,٣

ملحق رقم (٣)

مقارنة المواقف : توافق الرأي بين سكان الضفة وقطاع غزة
(نتائج استطلاعات الرأي العام بين سبتمبر ١٩٩٣- يوليه ١٩٩٤)
المصدر : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نابلس

تاريخ الاستطلاع ١٠-٩٣/٩/١١

هل توافق على مشروع الاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي "غزة وأريحا اولا"؟

	الضفة والقدس	القطاع
نعم	٦٤,٣٪	٦٦,٤٪
لا	٢٨,	٢٧,٣
غير متأكد	٧,٦	٤,٦

هل تعتقد ان الاتفاق سيؤدي لقيام دولة فلسطينية وتحقيق الحقوق الفلسطينية ؟

	الضفة والقدس	القطاع
نعم	٤٤,٩	٤٥,٥
لا	٣٣,٤	٣٥,٦
غير متأكد	٢١,٧	١٨,٩

بعد سماعك عن المحادثات السرية ومشروع الاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي، هل زاد تأييدك للمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ام نقص ؟

	الضفة والقدس	القطاع
زاد	٤٤,٧	٤٤,٤
نقص	٢٣,٨	٢٧,١
لم يتغير	٣١,٥٪	٢٨,٥٪

هل توافق على ما جاء في الاتفاق من تأجيل لنقاش موضوعات القدس والمستوطنات واللاجئين لمفاوضات المرحلة النهائية ؟

	الضفة والقدس	القطاع
نعم	٣٠,٥	٣٣,٩
لا	٦٠,٤	٥٨,٨
غير متأكد	٩,١	٧,

هـل تعتقـد ان مشـروع الاتفـاق الفلسـطيني-الاسـرائيلي سـيؤدي الى تحسين الاوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة ؟

	الضفة والقدس	القطاع
نعم	٦٥,٦	٦٥,٥
لا	١٦,	١٢,٨
غير متأكد	١٨,٢	٢١,٧

تاريخ الاستطلاع ٥-١٩٩٣/١٠/٨

أهم قضية تشغل بالي وتؤرقني في هـذه الاوقـات الـتي سـتنتقل فيهـا السلطة من الاحتلال الاسرائيلي للسلطة الفلسطينية هي :

	الضفة والقدس	القطاع
ايجاد فرص عمـل وتحسـين ظـروف معيشـة عائلتي	٣٥,٧	٣٥,٤
قمع السلطة الفلسـطينية والشرطة للمعارضة	١٢,٣	١٥,٧
اسـتعمال العنـف مـن قبـل فلسـطيني ضـد فلسطيني آخر	٣٤,٥	٣١,٧
الانحلال الخلقي والابتعاد عن الدين	٩,٥	١١,٨
غير ذلك	٨,	٥,٤

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٣/١١/١١

النظام السياسي الذي سأختاره في حال قيام دولة فلسطينية هو نظام:

	الضفة والقدس	القطاع
ديمقراطي تمثل فيه جميع الاتجاهات السياسية	٥٨,٤٪	٥٧,٧٪
اسلامي يحكمه حزب واحد	١٨,٨	١٨,٥
رئاسي كغالبية الدول العربية	٣,٧	٢,٩
مشابه للنظام البرلماني في اسرائيل	١٥,٣	١٦,٢
غير ذلك (حدد ....)	٣,٨	٤,٧

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٣/١٢/١٢

بعد مضي ثلاثة اشهر على توقيع اتفاقية اعلان المبادىء المعروف بـ "غزة واريحا اولا"، ما هو تقييمك لهذه الاتفاقية ؟

	الضفة والقدس	القطاع
اوافق عليها	٤١,٠	٤٢,٤
لا اوافق عليها	٣٧,٨	٣٨,٥
غير متأكد	٢١,٢	١٩,١

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٤/١/١٦

في الآونة الأخيرة هناك دعوات "للقيادة الجماعية" في م.ت.ف. ما رأيك ؟

	الضفة والقدس	القطاع
اؤيدها	٦٧,٥	٦٥,٦
اعارضها	١٠,٩	١٣,٤
اؤيدها، ولكن الوقت غير مناسب لطرحها	٢١,٦	٢١,٠

هل تؤيد استمرار المفاوضات السلمية الحالية بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ؟

	الضفة والقدس	القطاع
نعم	٥١,٦٪	٤٩,٧٪
لا	٣٦,٣	٤٥,٥
غير متأكد	١٢,١	٤,٨

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٤/٣/٢٠

ما هو تقييمك لاداء منظمة التحرير الفلسطينية بعد مجزرة الخليل (طريقة تعامل م.ت.ف. مع الاحداث المترتبة على المجزرة)؟

	الضفة والقدس	القطاع
جيد بشكل عام	١٨,	٢٠,٩
متوسط	٢٣,١	٢٤,٥
دون المستوى المطلوب	٤٨,٦	٤٦,١
لا اعرف	١٠,٣	٨,٥

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٤/٤/١٩

بالنسبة لمخيمات اللاجئين في الضفة والقطاع فانني :

	الضفة والقدس	القطاع
اؤيد بقاءها كما هي حتى يتم التوصل لاتفاق نهائي حولها.	٢٧,٤	٢٧,٩
اؤيد نقل سكانها الى مشاريع اسكانية جديدة	٤١,٤	٣٥,٣
اؤيد بقائها مع تحسين الظروف السكنية والمعيشية فيها	٢٨,٦	٣٤,٠
غير ذلك (حدد ــــــ)	٢,٦	٢,٨

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٤/٥/٣١

في هذه المرحلة ان اهم ما يشغل بالي ويؤرقني على المستوى الفلسطيني الداخلي هو : عدم توفر عمل وسوء الظروف الاقتصادية

	الضفة والقدس	القطاع
مهم جدا	٨٤,٣٪	٨٩,٨٪
مهم الى حد ما	١٠,٣	٧,٩
غير مهم	٣,٧	١,٠
لا رأى لي	١,٧	١,٣

احتمال حدوث قمع من قبل السلطة الفلسطينية للمعارضة

	الضفة والقدس	القطاع
مهم جدا	٥٨,٥	٤٧,٧
مهم الى حد ما	٢٠,٤	٢٠,٨
غير مهم	١٣,١	١٧,٦
لا رأي لي	٨,٠	١٤,٠

عدم قدرة السلطة الفلسطينية على السيطرة على الاوضاع الامنية والنظام العام

	الضفة والقدس	القطاع
مهم جدا	٦٨,٤	٦٣,٦
مهم الى حد ما	١٥,٤	١٧,٢
غير مهم	١٠,٢	١٣,١
لا رأي لي	٦,٠	٦,١

حدوث تنافس بين الداخل والعائدين من الخارج

	الضفة والقدس	القطاع
مهم جدا	٤٤,٥٪	٤٥,٢٪
مهم الى حد ما	٢٦,٦	٢٤,٨
غير مهم	٢١,٩	٢٠,٣
لا رأي لي	٧,٠	٩,٧

ان تخسر النساء الفلسطينيات جزءا كبيرا من الحقوق والفرص في ظل السلطة الفلسطينية

	الضفة والقدس	القطاع
مهم جدا	٤٢,٢	٣٩,٤
مهم الى حد ما	٢٣,٠	٢١,١
غير مهم	٢٦,٠	٢٩,٢
لا رأي لي	٨,٨	١٠,٣
غير ذلك (حدد ـــــ)	٤,٦	٦,١

ملحق رقم (٤)

مقارنة بين مواقف سكان الضفة والقطاع تجاه اجراء الانتخابات والمشاركة والتصويت للحركات السياسية

(نتائج استطلاعات الرأي العام بين اكتوبر ١٩٩٣- يوليه ١٩٩٤)

تاريخ الاستطلاع	تأييد اجراء الانتخابات		الموافقة على المشاركة في الانتخابات		التعاطف والتأييد السياسي للحركات									
					فتح		الجبهة الشعبية		حماس		مستقلون			
	الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة		
١٩٩٣/١٠/٨-٥	٧١,٥٪	٧٨,٢٪	٧٢,٨٪	٦٠,١٪	٤٥,٩٪	٤٢,٦٪	٤,٦٪	١٠,٣٪	١٣,١٪	١٣,٧٪	٣٩,٥٪	٢١,١٪		
١٩٩٣/١١/١١	٧٠,٧	٧٧	٧٢,٩	٦٣,٢	٤٠,٦	٤٣,٥	٦,٨	١٢,٧	١٢,٨	١٧,٧	٢٤,٣	٢٢,٢		
١٩٩٣/١٢/١٢	٧٥,٧	٦٥,٥	٦٦,٩	٦٤,٤	٤٢	٤٢,٧	٦,٧	١٣,٧	١٠,٩	١٥,١	٢٢,٦	٢٣,٩		
١٩٩٤/١/١٦	—	—	٦٥,٥	٦٤,١	٣٤,٢	٣٦,١	٦,٣	١١,٨	١٣,١	١٧,٣	٣٤,٩	٢٧,٤		
١٩٩٤/٢/١٩	٧٢,٢	٦٩,٧	٦٧,٨	٦٤,٧	٤٠,٣	٤٤	٥,٥	٧,٢	١٢,٢	١٧,١	٣٢,٣	٢٣,٩		
١٩٩٤/٣/٢٠	—	—	—	—	٣٤,٨	٤٠,١	٦,١	٨,٦	١٤,١	١٩,٨	٣٣,٤	٢٥,٣		
١٩٩٤/٤/١٩	٧٤,٧	٦٨,٧	٧٤	٦٩,٣	٣٧,٤	٣٨,٧	٥;٩	٩,٥	١٥,٥	١٦,٧	٣١,٢	٢٧,٢		
١٩٩٤/٥/٣١	٨١,٢	٧٧,٢	٧٠,٢	٧٤,١	٤٠,١	٥٢,٤	٦,٧	٦,٥	١٢,٢	١٢,٦	٣٣	٢١,٨		
١٩٩٤/٦/٣٠	٧٦,٨	٧٤,٧	٦٥,٧	٧٢,١	٤٠,٠	٤٥,٢	٦,٥	٦,١	١٣,٣	١٤,٥	٢٩,٧	٢٨,٣		
المعدل	٧٤,٦	٧٣	٦٩,٥	٦٦,٤	٣٩,٥	٤٢,٧	٦,١	٩,٦	١٣	١٧,٩	٣٠,٣	٢٤,٦		

المصدر: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نابلس.

ملحق رقم (٥)

مقارنة المواقف: اختلاف الرأي بين سكان مخيمات الضفة الغربية ومخيمات قطاع غزة

(نتائج استطلاعات الرأي العام بين سبتمبر ١٩٩٣ - يوليه ١٩٩٤)

المصدر: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نابلس

تاريخ الاستطلاع ١٠-١٩٩٣/٩/١١

هل تعتقد ان مواقف المعارضة للاتفاق واقعية وافضل من الموقف المؤيد للاتفاق ؟

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
نعم	٪٣٧,٦	٪٣٦,٤
لا	٤٤,٧	٥٢,٤
غير متأكد	١٧,٦	١١,٢

كيف يمكن بنظرك للمعارضة الفلسطينية التعبير عن رفضها للاتفاق ؟

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
بالحوار الديمقراطي	٨٢,٦	٥٤,٢
بالعنف عند الضرورة	٧,٠	٣٩,٢
غير متأكد	١٠,٥	٦,٣

تاريخ الاستطلاع ٥+١٩٩٣/١٠/٨

هل تعتقد ان الانتخابات السياسية العامة للمجلس الفلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية ستكون نزيهة ؟

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
نعم	٪٤٦,٥	٪٢٩,١
نوعا ما	٢٧,٧	٣٦,٣
لا	٢٥,٧	٣٤,٦

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٣/١١/١١

هل تعتقد ان على الحكومة الفلسطينية (في حال قيامها) ان تضمن حق المعارضة في الوجود والتعبير عن الرأي ؟

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
نعم	٧٩,٥	٥٤,٤
لا	٨,٨	١٨,٤
غير متأكد	١١,٧	٢٧,٢

عند التصويت لاختيار مرشحين في الانتخابات، فان اهم عامل سآخذه بعين الاعتبار هو :

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات لقطاع
قرابتي العائلية للمرشح	١,٨	,٤
درجة التدين لدى المرشح	١٥,٥	١٧,٨
التحصيل العلمي للمرشح	٢٣,٨	١٤,٥

دور المرشح في النضال الوطني	٣١,٠	٣٦,
الانتماء الحزبي للمرشح	١٦,٧	٩,٥

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٣/١٢/١٢

هل تعتقد بأن الشرطة وقوى الأمن الفلسطينية :

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
ستعمل لصالح كافة فئات الشعب بالتساوي؟	٣٩,٦	٥٨,٦
ستعمل على قمع المعارضة؟	٤٧,٣	٢٦,٨
غير ذلك (حدد)	١٣,٢	١٤,٦

بعد قيام الكيان الفلسطيني فانني افضل :

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
قيام اتحاد (كونفدرالي) مع الاردن	٣٤,٨	٧,٥
قيام اتحاد (كونفدرالي) مع الاردن واسرائيل	٣,٣	٨,٨
عدم الاتحاد مع اي دولة والابقاء على كيان فلسطين مستقل	٥٠,٠	٧٢,٥
غير متأكد	٨,٧	٦,٣
غير ذلك (حدد)	٣,٣	٥,٠

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٤/١/١٦

هل تؤيد جهود التنسيق الجارية حاليا ما بين المجموعات العشرة المعارضة للاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي :

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
نعم	٣٧,٧	٦١,٣
لا	٤٣,٤	٣٢,٠
غير متأكد	١٨,٩	٦,٨

هل تعتقد بان هناك حاجة للمزيد من التعاون والتنسيق الوثيق بين م.ت.ف. والاردن في الشؤون السياسية والاقتصادية في هذه المرحلة ؟

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
نعم	٦٧,٥	٥١,٨
لا	١٥,٦	٣٤,٥
غير متأكد	١٧,٤	١٣,٧

بالنسبة للمقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل، فانني :

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
لا اؤيد انهاءها ابدا	٣٨,٥	٥٣,٨
اؤيد انهاءها الآن	١٣,٩	١٠,٢
اؤيد انهاءها في المستقبل وحسب الظروف السياسية	٤٨,١	٣٦,٠

برأيك، اهم معيار يجب أخذه بعين الاعتبار عند اختيار اشخاص لمناصب مهمة في المؤسسات الفلسطينية هو (اختيار واحد فقط) :

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
التدين	١٩,٦	١١,١
الكفاءة العلمية والتخصص	٤٢,١	٧٢,٤
الدور في النضال الوطني	١٨,٧	١٠,٢
الانتماء الحزبي	١٦,٨	٢,٢
غير ذلك (حدد ـــ)	٢,٨	٤,٠

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٤/٢/١٩

بالنظر للظروف الساسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية الحالية، هل انت متفائل ام متشائم من المستقبل ؟

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات لقطاع
متفائل	٣٤,٢	٤٠,٩
متشائم	٤٤,٤	٢٩,٦
غير متأكد	٢١,٤	٢٩,٦

هل تعتقد ان الانتخابات السياسية العامة للمجلس الفلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية ستكون نزيهة ؟

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
نعم	٤٣,٧	٢٣,٣
لا	٢٥,٢	١٥,٠
غير متأكد	٣١,١	٥١,٦

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٤/٣/٢

بالنظر للظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد والمفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية هل انت متفائل ام متشائم من المستقبل ؟

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
متفائل	١٣,٢	٪٢٩,٢
متشائم	٦١,٤	٤١,٦
غير متأكد	٢٥,٤	٢٨,٨

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٣/٤/١٩

هل توافق على ان يكون للنساء الحق في التصويت بالانتخابات ؟

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
نعم	٨٦,٠	٨١,٣
لا	٧,٠	١٢,٥
غير ذلك	٧,٠	٦,٣

اذا ما ترشحت امرأة فلسطينية للانتخابات، فهل انت مستعد لانتخابها ؟

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات لقطاع
نعم، اذا ما توفرت لديها الكفاءة	٧٥,٤	٦٤,٣
لا، فالرجل غالبا ما يكون هو الأكفأ	١٥,٨	٢١,٧
لا، فانا لا اؤيد ان ترشح المرأة للانتخابات	٤,٤	١٢,٠
د- غير ذلك (حدد ـــ)	٤,٤	١,٩

بالنسبة للمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد انتهاء المرحلة الانتقالية :

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
فانني اؤيد ازالتها كاملة وانسحاب كافة المستوطنين	٨٣,٥	٩٣,٨
يمكن ابقاء بعض المستوطنات بشرط ان يخضع سكانها للقانون والشرطة الفلسطينية.	١٤,٨	٣,١
غير متأكد	١,٧	١,٩
غير ذلك (حدد ـــ)	ـــ	٢,١

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٤/٥/١٣

ما هو تقييمك للاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي حول غزة واريحا الموقع في القاهرة في مطلع هذا الشهر (١٩٩٤/٥/٤).

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
ممتاز	٩,٤	١٧,١
جيد	٣٦,٠	٢٨,٦
متوسط	١٥,٦	٢٠,٠
اقل من المطلوب	٢٠,٨	١٨,٨
سيء	٣٦,٠	١٢,٤
غير متأكد	٢,١	٢,٨

هل انت راض عن قائمة الاشخاص المعينين لعضوية السلطة الوطنية الفلسطينية الانتقالية ؟

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
نعم، راض	١٤,٦	١٦,٤
راض عن غالبيتهم	١٧,٧	٢٠,٤
راض عن القليل منهم	٢٤,٠	٢٥,٦
لا، غير راض	٣٤,٤	٢١,٤
لا اعرف	٨,٣	١٥,٣

بعد بداية تطبيق اتفاق غزة اريحا اولا، فانني

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات لقطاع
متفائل	٢١,٣	٣٥,٩
متفائل الى حد ما	٤٠,٤	٣٢,٢
متشائم	٣١,٩	١٧,٠
غير متأكد	٦,٤	١٤,٩

في ظل السلطة الفلسطينية، اتوقع ان الحقوق والفرص للنساء الفلسطينيات ضمن المجتمع الفلسطيني :

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
ستزداد	٣٠,٢	٥٣,٩
ستبقى كما هي	٣٠,٢	١٩,٦
ستتغير للأسوأ	١٨,٨	٧,٣
لا أعرف	٢٠,٨	١٩,١

فيما يتعلق بالشرطة وقوات الأمن الفلسطيني المتواجدة في غزة واريحا، اعتقد

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
انها ستعامل جميع الفلسطينيين بالتساوي	٤٥,٣	٥٧,١
ستعمل على قمع المعارضة الفلسطينية	٢٤,٢	١١,١
غير متأكد	٢٧,٤	٢٤,٦
غير ذلك (حدد ـــ)	٣,٢	٧,١

تاريخ الاستطلاع ١٩٩٤/٦/٣٠

هل تستطيع (أنت او رب اسرتك) الايفاء بجميع مصاريف الاسرة الشهرية الاساسية (أي المأكل، والمسكن، والصحة، والتعليم)؟

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
نعم	٤٧,٦	٣٣,٢
لا	٤٣,٥	٥٧,٣
لا اعرف	٨,٩	٩,٤

مع تطبيق الحكم الذاتي، هل تتوقع ان مستواك المعيشي سيكون

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
افضل	٣٢,٨	٣٥,٠
اسوأ	٢٢,٤	٩,١
كما هو	١٦,٨	١٤,٦
لا اعرف	٢٨,٠	٤١,٤

هل تعتقد ان المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية ستؤدي الى حل مقبول للفلسطينيين فيما يخص القدس ؟

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
نعم	١٨,٤	٢٣,٨
لا	٥٦,٨	٣٧,٨
غير متأكد	٢٤,٨	٣٨,٤

كيف تقيم الاداء العام للشرطة الفلسطينية في غزة واريحا حتى الآن ؟

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
جيد	٢٦,٤	٥٢,٩
مقبول	٢٥,٦	٣٤,٠
ضعيف	١٥,٢	٦,٩
سيء	٨,٠	٢,٣
لا اعرف	٢٤,٨	٣,٩

كيف تقيم الالتزام الاجمالي العام الاسرائيلي باتفاق اوسلو واتفاقية القاهرة/غزة واريحا حتى الآن ؟

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
جيد	٨,٨	١١,١
مقبول	١٦,٨	٢٧,٥
ضعيف	٣١,٢	٣٢,٠
سيء	٣٥,٢	٢٣,٩
لا اعرف	٨,٠	٥,٦

كيف تقيم اداء منظمة التحرير الفلسطينية التفاوضي فيما يتعلق بموضوع الافراج عن المعتقلين ؟

	مخيمات الضفة والقدس	مخيمات القطاع
جيد	٢٢,٢	٤٠,٦
مقبول	٢٢,٦	٢٥,٣
ضعيف	٢٢,٦	٢١,١
سيء	٢٧,٤	١٢,٠
لا اعرف	٣,٢	١,٠

ملحق رقم (٦)

قائمة موضوعات المقابلات

فلسطينيو قطاع غزة والضفة الغربية:

كيف ينظر الواحد للآخر

قائمة بالقضايا والموضوعات التي طرحت اثناء المقابلات التي اجريت مع ٤٠٠ من الشخصيات العامة والمواطنين العاديين من المنطقتين خلال شهر اكتوبر ١٩٩٣. شكلت هذه القضايا محاور للنقاش والاستفسار ورؤوس اقلام لارشاد الباحثين اثناء اجراء المقابلات.

(١) الادراك المعرفي : كيف يصور الغزي اهل الضفة

كيف يصور الضفاوي اهل غزة

كيف يتصور الغزي تصور الضفاوي له

كيف يتصور الضفاوي تصور الغزي له

كيف ولماذا تكونت هذه الادراكات والتصورات

(٢) المساواة : هل هناك اعتقادات راسخة حول وجود عدم مساواة بين منطقة واخرى في أية مجالات: السياسة (صنع القرار)، الاقتصاد (قروض)، التعليم (منح ومدارس وجامعات)، الخ.

(٣) كيف ينظر الطرفان للجيران : الاردن: ما رأي كل واحد (بالكونفدرالية) مثلا؟ هل كون الشخص من منطقة معينة يؤثر على ذلك ؟

ما رأي كل واحد بدور الاردن او مصر او اسرائيل فيما يمكن اعتباره شأنا فلسطينيا داخليا، مثل التأثير على صنع القرار الفلسطيني، تدريب الشرطة، الخ ....

(٤) مكانة كل منطقة ودورها في مقاومة الاحتلال :
هل يعتقد الغزي او الضفاوي ان غزة اكثر نضالية؟ وانها احد الاسباب التي تدفع اسرائيل باتجاه قبول الانسحاب من الارض العربية؟ هل يعتقدون ان توقف غزة عن العمل ضد الاحتلال يؤثر على فرص استقلال الضفة مثلا ؟ (هل اتفاق غزة–اريحا سيترك نتائج سلبية على فرص الضفة).

(٥) قضايا "الولاء" للقيادة الفلسطينية ولمفهوم الاستقلال الفلسطيني :
هل اثرت التجربة التاريخية المنفصلة للمنطقتين على الولاء لقيادة فلسطينية مستقلة؟ مثلا هل اثر ضم الضفة تحت ا لحكم الاردني لبروز توجهات اقل التزاما بفكرة "الاستقلال" الفلسطيني، استعدادا اكثر للعودة لحكم اردني مثلا ؟

(٦) هل تعتبر قضايا "الكوتا" مقبولة من كل طرف ام هل يرى اي طرف ان نظام الكفاءة هو الأفضل ؟
هي يعطي نظام الكوتا لكل طرف حصة مساوية لعدد سكانه في المؤسسات المختلفة بينما نظام الكفاءة يعطي الافضلية لمناطق معينة حصل سكانها على تعليم وفرص تقدم اكبر ؟

(٧) هل هناك تشابه بين شعور وادراك سكان المخيمات في المنطقتين بحكم تشابه التجارب؟ وهل هناك تشابه في نظرة سكان المدن والسكان الاصليين في كلا المنطقتين ؟

(٨) مواقف وادراكات مختلفة ومتشابهة نحو قضايا اساسية مثل: الديموقراطية والتعددية الحزبية والفكرية، الدين والتدين، حقوق المرأة ودورها السياسي، الخ.

(٩) مواقف وادراكات مختلفة او متشابهة حول قضايا سياسية فلسطينية مثل كيفية حل مشاكل اللاجئين (التوطين، التعويض، العودة) حول مكانة واهمية الحركات السياسية والفصائل في العمل السياسي الفلسطيني، حول صنع القرار الفلسطيني (القيادة الجماعية مثلا)، الخ ...

(١٠) هل هناك تخوف لدى اي منهما حول سيطرة احدهما على الآخر، او حول رغبة احدهما في السيطرة على الآخر، او حول وجود نزعات استقلالية لاحدهم عن الآخر؟